أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي



في العدد

العدد: 317 تشرين الثاني - كانون الأول 2002

منشورات مكتب الاعلام والنشر القيادة القومية

العنوان: الجمهورية العربية السورية دمشق ص. ب 1512.

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في العدد:

في العدد:

امبراطورية اليوم ودروس التاريخ

أ:
● الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

عندما وافقت سورية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت تدرك أنه وتنفيذاً لذلك القرار سيقدم العراق تقريره إلى مجلس الأمن حيث يطلع بكامل أعضائه على فحوى التقرير، ومثل ذلك تقارير لجنتي الطاقة الذرية والأسلحة الكيماوية كي يستطيع المجلس أن يقيم ذلك ويتخذ القرار اللازم بخصوص النتائج. ولم يكن يخطر ببال أحد أن تصادر الولايات المتحدة الأميركية التقرير الذي قدمه العراق للمجلس وتحصر توزيعه على دول النادي النووي الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وتحرم الدول العشر الأخرى الاطلاع على كامل التقرير وتقدم لهم نسخاً مختصرة منقحة من التقرير كما أرادت.

إن ذلك العمل يشكل انتهاكاً صريحاً للقرار 1441 نفسه إضافة لما يشكله من خرق للمواثيق الدولية ولأسس عمل المجلس وغيره من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

إن انفراد الولايات المتحدة بالإعلان على«ما قام به العراق يشكل خرقاً مادياً للقرار» هو لإعطاء فكرة أو قناعة مسبقة للعالم كي يبتلع تلك البدعة الأميركية ويقطع الطريق على أية استنتاجات موضوعية لبقية أعضاء مجلس الأمن سواء الدائمين أو غيرهم. وهذا ما دفع عدداً من الدول وفي مقدمتها سورية إلى رفض تلك الأفكار الأميركية المسبقة، وهو الذي حدا بسورية إلى رفض المشاركة في النقاش الذي طرح على مجلس الأمن حول التقرير العراقي« الناقص والمتجزىء» حيث أعادته سورية إلى المجلس و رفضت تسلمه.

إن التصرفات الأميركية حول العراق سواء منها السياسية أو العسكرية تدفع العالم سريعاً إلى الاقتناع بأنها ستقوم بالعدوان العسكري الواسع على العراق رغم كل ما قام به العراق من امتثال للقرار 1441 ، وإظهاره التعاون التام مع المراقبين الدوليين كما أعلن رئيسا اللجنتين الدوليتين والمفتشون الدوليون أنفسهم ولمرات متعددة، وسيكون ما قامت به الولايات المتحدة بلجوئها إلى استصدار قرار مجلس الأمن أو غير ذلك ما هو إلا خدعة لتضليل العالم كي يستفيد من الزمن للتحضير إلى تلك الحرب الظالمة والمدمرة، والتي ستقود المنطقة إلى المجهول كما قال الرفيق الرئيس بشار الأسد.

والمفارقة أنه عندما تقدمت سورية في الفترة نفسها بمشروع قرار إلى مجلس الأمن ذاته لإدانة «إسرائيل» على تدمير منشآت الأمم المتحدة وقتل موظفيها الذين أرسلهم المجلس نفسه لإغاثة اللاجئين والمخيمات الفلسطينية وبعضهم من رعايا الدول الدائمة العضوية في المجلس، ويوافق المجلس بأغلبية أعضائه ومن ضمنهم انكلترا

وفرنسا وروسيا والصين على مشروع القرار الذي يدين«إسرائيل»على فعلتها تلك، تقوم الولايات المتحدة باستخدام حق النقض(الفيتو) لذلك القرار. إن تلك السياسة ذات المعايير المزدوجة تظهر بوضوح النوايا العدوانية والإجرامية التي تمارسها الولايات المتحدة وحليفتها الصهيونية في المنطقة العربية.

إنهم وبكل وضوح يريدون إطباق فكي الكماشة من الشرق في العراق ومن الغرب في فلسطين على كامل المنطقة وصولاً إلى سحق أية مقاومة لتلك السياسة العدوانية، وبالتالي استهداف سورية وقيادتها المناضلة وكذلك القوى الوطنية والتقدمية المقاومة للعدوان في لبنان والوطن العربي التي تقف في مواجهة السياسة التوسعية للعدو الصهيوني، ويظهر ذلك بوضوح في السكوت المطبق عن الممارسات الصهيونية الهمجية التي تمارسها «إسرائيل» في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة من قتل للمواطنين الأبرياء بكافة فئاتهم العمرية، ومن تدمير كامل للبنية التحتية وهدم منازلهم وتجريف مزروعاتهم والاستيلاء على أراضيهم وإعادة احتلال كامل الأراضي الفلسطينية دون كلمة احتجاج واحدة على «إسرائيل» من الولايات المتحدة الأميركية التي من المفروض ووفق القرارات الدولية أن تكون راعية للسلام وهي إحدى الأعضاء الأربعة الذين اوكلت لهم مهمة وضع الحل اللازم بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» .

إن التقرير الذي قدمته اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الذي يسمى «بخارطة الطريق» يواجه تأجيلاً مستمراً من الرئيس

الأمريكي وإدارته كي يتسنى لهم ترتيب وضع العراق بعد العمل العسكري المنوي شنه في المنطقة وفي ضوء احتمالات تغيرات واسعة تشمل المنطقة برمتها وليس العراق وحده. وتظهر التقارير الاستخباراتية يومياً تعاوناً وثيقاً بين أمريكا و«إسرائيل» وتنسيقاً عسكرياً للعمليات العسكرية التي ستقوم في العراق.

إنه وبسبب سياسة الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية الآن أصبح العالم يعيش حالة رعب وإرباك، وليس فيه أية قيمة للمواثيق الدولية، أو احترام القرارات المتوازنة التي جهدت البشرية للتوصل إليها بعد حروب عديدة وكوارث مدمرة مرت على العالم منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة، حتى الآن.

وعندما اختل التوازن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبحت أمريكا الدولة العظمى التي تحاول إعادة صياغة الحياة في العالم على هواها، وتحاول سحق جميع الحضارات والثقافات والخصوصيات التي تشكل هوية شعوب العالم وثقافاته قروناً طويلة.

إن تلك المحاولات سوف تواجه اليوم بتذمر وتململ ورفض من معظم دول العالم والتي ستواجه غداً كما واجهت القوى والامبراطوريات الظالمة السابقة في التاريخ سوف تواجه بعالم يعصف بها ويدمرها كما حل بسابقاتها. ولنا في استذكار تاريخ العالم عبرة.

رسالة السيد الرئيس بشار الأسد

للطبقة العاملة في سورية بمناسبة المباريات الإنتاجية ويوم العمل الوطني

وجه السيد الرئيس بشار الأسد رسالة تحية إلى الطبقة العاملة في سورية بمناسبة أسبوع المباريات الإنتاجية ويوم العمل الوطني الطوعي الذي نفذته إسهاماً منها في إحياء الذكرى السنوية الثانية والثلاثين للحركة التصحيحية المجيدة.

وفيما يلي نص الرسالة:

إخواني في الطبقة العاملة أقبلت الذكرى الثانية والثلاثون للحركة التصحيحية المجيدة فبادرتم كما دأبكم إلى تنفيذ أسبوع المباريات الإنتاجية خاتميه بيوم العمل الوطني الطوعي.

هنيئاً للوطن مابذلتم من جهد في هذا الأسبوع الذي حل في شهر الصوم شهر رمضان المبارك مما يضفي عليه مزيداً من الألق ويسرني أن أبارك لكم بالشهر الفضيل وأن أحيي ثباتكم في العمل لما هو خير الوطن ورفعته وعزة الأمة وصلاحها. لقد آمنتم بشرف العمل وأكدتم ثباتكم على المبادىء التي انطلقت على أساسها الحركة التصحيحية بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد فكنتم قدوة في العمل لتحقيق أهدافها السامية على الصعيدين الوطني والقومي.

في هذه المسيرة ننشد إعلاء شأن الوطن والدفاع عن قضايا الأمة نعمل جاهدين لتوطيد مكانة بلدنا الجدير بها ونناضل من أجل تحرير كل أرض عربية محتلة ولا أخالكم إلا مدركين لدوركم الفاعل في تحقيق هذه الأهداف لاسيما وأنكم أثبتم على مر السنين إنكم طليعة في النضال الوطني والقومي وإنكم مع إخوانكم الفلاحين وسائر فئات الشعب عازمون عزماً أكيداً على الاستجابة لنداء الضمير نداء الوطن الذي يتطلب من كل فرد من أبناء شعبنا الأبي أن ينهض بواجبه وأن

يسهم في إعلاء البناء وفي تحقيق الأهداف.

نحن ماضون قدماً في مسيرة التطوير والتحديث التي نريدها عامة شاملة كل جوانب الحياة في وطننا تحسيناً للإدارة وتنمية اقتصادية واجتماعية وتوفيراً لفرص العمل وتعزيزاً للقدرة الدفاعية.

إننا بزيادة الإنتاج وتنويعه وتحسينه نعزز القاعدة الاقتصادية ونعلي بناء الوطن وها أنتم بجهودكم في هذا الأسبوع تسهمون على غرار مافعلتم في السنين الماضية في هذه العملية الأساسية.

ولايغيب عن أذهاننا ماطرأ على العالم في الآونة الأخيرة من تبدل على الساحة الإقليمية والساحة الدولية يستدعي أعلى درجات اليقظة والاستعداد لمجابهة التحديات الطارئة فعالم اليوم هو غيره بالأمس والغيوم الداكنة تملأ الأجواء وتنذر بما لاترضاه شعوب العالم والأخطار المحيطة بوطننا العربي من جراء النيات العدوانية التي تبيتها إسرائيل، والذين يشدون أزرها تتزايد على نحو غير مسبوق وأمام هذه الأوضاع لابد لنا من أن نكون على أتم الاستعداد لمجابهتها.

نحن أصحاب حقوق ولايضيع حق وراءه مطالب ومهما طال زمن العدوان فإن مصيره إلى زوال بفضل تصميم شعبنا وجماهير أمتنا على استعادة الحقوق وتحرير الأرض ومكافحة العدوان وهذا حق مشروع لنا وشتان بين مقاومة العدوان من جهة والإرهاب من جهة أخرى فالإرهاب مكروه ومذموم ندينه ونقاومه ونربأ بأنفسنا أن تكون لنا صلة به لاسيما أننا كنا من ضحاياه.

إخواني في الطبقة العاملة..

يسرني بهذه المناسبة أن أوجه إلى تنظيمكم النقابي الاتحاد العام لنقابات العمال ومن خلاله إليكم جميعاً وإلى عائلاتكم تحيتي القلبية.

وإلى مزيد من العمل والإنتاج عاماً بعد عام. والسلام عليكم.

بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

مقتطفات من كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد للحزب في المؤتمر الـ 24 لاتحاد العمال

برعاية الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية عقد الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية مؤتمره الرابع والعشرين في دمشق في الفترة ما بين 16-2002/11/20، وألقى الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب ممثل السيد الرئيس كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر نقتطف منها التالي:

أيها الرفيقات والرفاق.. الأخوات والأخوة أعضاء المؤتمر.. ياجماهير شعبنا الأبي..

الحياة تبتهج بالعمل وتحتفي بالعاملين فالعمل شرف الإنسان وخلاصة الجهد والعرق والتفكير ونبع الخير والخصب .. فكم هي مناسبة طيبة أن نجتمع اليوم في غمرة أفراح شعبنا واحتفالاته بالذكرى الثانية والثلاثين للحركة التصحيحية المباركة لنشارك في انعقاد المؤتمر العام الرابع والعشرين لعمال سورية تتويجاً لمسيرة متدفقة من الوفاء والإخلاص والالتزام بنهج التصحيح وأهدافه ومنطلقاته وتجسيداً للروح النضالية لأبناء الطبقة العاملة في سورية وتكريساً لدورهم التاريخي وتنظيمهم النقابي في مسيرة الحركة التصحيحية وإنجازاتها الشامخة وتأكيداً للرابطة الوثقى بين جماهير العمال والحركة التصحيحية حيث كان للطبقة العاملة دور بارز في مسيرة ثورة الثامن من آذار امتداداً لدورهم النضالي المشهود الذي مارسوه في مسيرة العمل الوطني في مختلف مراحل تاريخ سورية الحديث وأسهموا بفاعلية في التطور الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي وقارعوا الظلم والاستعمار والاستغلال وجسدوا دائما بنضالهم وعطائهم حب الوطن والإيمان بالقيم الوطنية والقومية .

على امتداد هذه المسيرة المظفرة **تحققت بقيادة حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي** وفي ظل الحركة التصحيحية المباركة الإنجازات والمكاسب الشعبية وترسخ الوجود التنظيمي الفاعل للمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وبات لها دور بارز وجهود تتضافر في حياة الوطن وفي مقدمتها الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي الاتحاد العام لنقابات العمال الذي غدت له تقاليد عريقة وتاريخ كفاحي مميز في مسيرة النضال الوطني والقومي يضم بين صفوفه شرائح اجتماعية واسعة تمثل مئات الآلاف من عمال سورية ومنتجيها وصل عددهم إلى تسعمائة ألف عامل وعاملة تنظمهم إرادة وطنية واحدة في تسع اتحادات مهنية ومئات النقابات وآلاف اللجان النقابية يتسمون باليقظة والغيرية والوعي ويحرصون على تحسين مردود العمل وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات واستثمار طاقات الوطن وثرواته الطبيعية ويسهمون بجدارة في مختلف جوانب تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز صمود سورية في مواجهة الاحتلال والتحديات .

أيها الرفاق والأخوة..

في السادس عشر من تشرين الثاني عام سبعين وتسعمائة وألف انطلقت الحركة التصحيحية بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد وإرادة قواعد الحزب وجماهير الشعب لتشكل تاريخاً مشرقاً وعبوراً لسورية وشعبها وقضاياها إلى عصر جديد ولتصبح نقطة تحول في السياسة الداخلية والعربية والدولية تترك بصماتها على مسار التاريخ في التضامن العربي والنضال القومي وحرب تشرين التحريرية وإيقاد منارة المقاومة وإرساء هذه المكانة الرفيعة لسورية وشعبها قوة وموقعاً وازدهاراً ووحدة وطنية .

الحركة التصحيحية نهج شعبي وطني وقومي وفعل للوعي والتصويب

وإصرار على الكفاح والصمود وصياغة الأحلام والأهداف الشعبية في مواقف وإنجازات ونهضة شاملة غيرت الحياة في سورية وكرست المكاسب والتحولات ونظمت المجتمع وأرست الوحدة الوطنية المنيعة وأقامت الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية الحزبية وأسست الحياة الديمقراطية وبنت التنمية الشاملة والقاعدة الاقتصادية المتينة في الزراعة والصناعة والسياحة والثروات الاستخراجية وبناء السدود وشبكات المياه والكهرباء والطرقات والمدارس والجامعات ودور الثقافة والقدرات الدفاعية والخدمات الواسعة للشعب وحققت الازدهار والاستقرار والاهتمام بالإنسان وإعداده وتطوير وعيه وعلومه ومعيشته وشتى وجوه حياته . لقد أعادت الحركة التصحيحية المباركة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الشعب والشعب إلى الحزب وكرست الصدق والشجاعة والشفافية والتفاعل مع الجماهير فارتبطت أهدافها بحركة الحياة وآمال الشعب وآمن كل مواطن في سورية بأهدافها وأسهم في إنجازاتها وانتصاراتها . **في ذكرى التصحيح المبارك تعود الذاكرة إلى القائد الخالد حافظ الأسد** الذي أسس هذا الصرح العظيم وأبدع هذا الفكر السياسي الخلاق وصنع هذه الإرادة السياسية الفاعلة وجسد الأمة والحرية والإنسان قضية ورسالة رفع قامة الوطن شموخاً وكرامة ونماء وأخصب الحياة وزرع القيم وصنع من الوحدة الوطنية ملحمة للإنجاز والصمود وقاتل وانتصر بإرادة الشعب وقوته وتلاحمه ..

واجه الرياح الهوج بالصبر والثبات والشجاعة فازداد على المكاره صموداً وصنع من حياة الشعب مأثرة في العدل والكرامة والاستقرار والازدهار وأرسى في جبهة الصراع مع الأعداء فلسفة للصمود ومواقف للتضامن وتاريخاً للبطولة والمقاومة والشهادة وبقي تراثاً ونبراساً فله الرحمة والمجد والخلود .

أيها الرفاق والأخوة..

إن سورية **بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد** تلتزم نهج الحركة التصحيحية وتصون إنجازاتها وتحمي مكاسب الشعب وتسعى لتطويرها

والاستزادة منها فهي تشهد عمليات التحديث والتطوير في جميع مناحي الحياة وتتقدم إلى الأمام وتواجه تحديات الإصلاح الشامل وتصحيح الأوضاع بواقعية وموضوعية ورؤية وطنية وأخلاقية للمراجعة والحرص على تكريس مبادىء النزاهة والكفاءة والتخطيط السليم والتحرك بشكل تدريجي إلى الأمام وبما يتناسب مع مجتمعنا وتوفير أجواء الإنتاج والإبداع وصيانة مصالح الشعب وتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار وترسيخ الإلتزام بالبعد الاجتماعي ومصالح المواطنين في القرارات والتشريعات والاستمرار في بناء اقتصاد وطني متماسك وتنمية شاملة وتشجيع قطاعات الإنتاج الوطني المتعددة وشحذ روح المبادرة وتوفير المناخات المناسبة لزيادة الدخل القومي ومتابعة بناء القوات المسلحة وتطوير قدراتها ودعم وتطوير الجبهة الوطنية التقدمية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة والحرص على تفعيل دورها ومصداقيتها مع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وتعميق الشفافية والصراحة وسيادة القانون ومحاربة الفساد والفاسدين وظواهر الخلل والتقصير وتطوير التشريعات ومعالجة مشكلات المواطنين وفي مقدمتها الاهتمام بالشباب ووضعهم في دائرة الرعاية والحرص على تعليمهم وتأهيلهم ومستقبلهم وتوفير فرص العمل لهم واعتماد الوسائل والأساليب العلمية ونظم المعلوماتية في الإدارة والإنتاج والمؤسسات التربوية والتعليمية والمراكز البحثية وربطها باحتياجات التنمية الشاملة وتوفير مستلزمات حياة المواطنين وتحقيق نقلة حضارية متميزة في سورية الأسد .

الأخوات والأخوة أعضاء المؤتمر..

إن الدعوة إلى إعادة تأهيل القطاع العام وإصلاحه ووقف الهدر والفساد والخسائر في بعض شركاته وزيادة إنتاجه وإنتاجيته وتخفيض تكاليف منتجاته وتحسين نوعيتها بهدف تحقيق قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية والعربية والدولية ومواجهة الأخطار المتزايدة والناتجة عن تحديات العولمة لايعني بأي حال من الأحوال التخلي عن القطاع العام أو التقليل من دور الدولة في عملية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل على العكس تماما نريد أن يكون القطاع العام رائداً وقائداً وداعماً لعمليات التنمية الشاملة لا جرحاً نازفاً في جسد الاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض بدوره كعامل توازن اقتصادي واجتماعي وسياسي في الحياة العامة .

إن سورية تنطلق في سياستها ومواقفها من قناعاتها وثوابتها ومن التمسك بالحقوق القومية والحقائق التاريخية والالتزام بالسلام العادل والشامل على أساس الشرعية الدولية وتحرير الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان . وهي تدعو الولايات المتحدة الأميركية لالتزام الحياد والموضوعية والمعرفة الدقيقة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي وإدراك حقيقة الواقع واتخاذ مواقف عادلة ونزيهة لردع العدوان ونصرة الحق ودعوة الجميع للالتزام بالشرعية الدولية . كما تدعو الأمم المتحدة والعالم للتدخل السريع وإيقاف حرب الإبادة التي يشنها شارون ضد الشعب الفلسطيني وإحباط المخطط الإسرائيلي لتهجير شعب فلسطين من أرضه ودياره وممارسة الضغوط على إسرائيل للجنوح إلى السلام وإنهاء الاحتلال والتوقف عن الاستيطان والإلتزام بقرارات الشرعية الدولية . إن الحكومة الإسرائيلية تزداد تطرفاً وبطشاً وارتكاباً للفظائع وتمعن في تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني والمضي في المخطط العدواني التوسعي والقضاء على فرص السلام مما ينذر بكوارث جديدة في المنطقة .

ماذا ينتظر المجتمع الدولي من الشعب الفلسطيني في مواجهة هذا الواقع المأساوي والفظائع الإسرائيلية والتواطؤ الاميركي وسياسة المكاييل المزدوجة ..؟ هل من سبيل سوى تصليب الصمود وتعظيم التضحيات وتصعيد الانتفاضة والمقاومة وابتكار أساليب جديدة لمواجهة آلة البطش الإسرائيلية الفتاكة والممارسات النازية الوحشية .

إن سورية تدعو لإيقاف المغامرات العسكرية وترفض وتدين التهديد بالعدوان على العراق والإصرار على إعلان الحرب عليه وهي لاترى أي مسوغ

لهذه الحرب العدوانية التي ستدفع المنطقة إلى الفوضى والمجهول وإلحاق أفدح الخسائر بشعوب المنطقة والعالم. لقد عملت سورية بدأب ومثابرة خلال الأسابيع المنصرمة على مواجهة سياسة الانفراد ودعاة الحروب وترسيخ هيمنة القطب الواحد وبذلت جهوداً حثيثة في اتصالاتها الدولية ومشاركتها الفاعلة في مداولات مجلس الأمن للوصول إلى قرار دولي يبعد شبح الحرب والخيار العسكري عن العراق والمنطقة ولايكون ذريعة لضرب العراق ولايشكل أساساً لضربة تلقائية إليه وبما يحفظ وحدة العراق وسيادته وسلامة شعبه وأرضه" ويفضي إلى إيجاد حل سياسي شامل للمسألة العراقية في إطار الامم المتحدة يؤدي إلى رفع الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ أكثر من عشر سنوات. إن سورية تدعو إلى توطيد السلام في ربوع العالم وإعادة الاعتبار لسلطة الامم المتحدة كمرجعية للشرعية الدولية والالتزام بتنفيذ قراراتها في قضايا الصراع ومناطق التوتر في العالم وتغليب منطق الحق والعدالة على قوى الهيمنة والاحتلال وتوفير الحقوق لجميع شعوب العالم وتعبئة المجتمع الدولي للتنمية الشاملة في الدول و المجتمعات وتفعيل حوار الحضارات ولقاء الثقافات والتعاون البناء لخير الشعوب وسلام العالم.

الإرهاب وشرعية المقاومة الوطنية

● يوسف مصطفى

مقدمة في المشهد العالمي بعد أحداث 11 أيلول ،

إذا كان ما يجري اليوم في العالم. هو المقدمة لرسم المشهد التراجيدي الأميركي القادم للعالم، عبر سلسلة الانهيارات، وزرع الرعب والخوف، واصطناع الخصوم والأعداء. تمهيداً للعولمة الأميركية في السيادة على العالم.. سيادة وبكل المستويات الاقتصادية والثقافية وسواها. إن ذلك كله وفي إطار السيناريو المسرحي للأحداث. يقتضي وجود البطل التراجيدي. (أسامة بن لادن وسواه) كي تكتمل الحبكة المسرحية. فأين ابن لادن؟ وفي أي موقع من المسرح أصبح يختبىء؟ يبدو أنه أصبح هامشياً في المشهد المسرحي. إن منظمة القاعدة التي تحدثت عنها أميركا أصبحت مبرر كل ما يجري من حراك عسكري أميركي، وتوزيع التهم هنا وهناك. بدايته الحضور العسكري الأميركي في أفغانستان وجوارها. والذي سيكون طويلاً طول رغبة المصالح الأميركية في تلك المنطقة وجود أميركي على حدود روسيا والصين. وقد يمتد إلى كوريا ولا ينسى العراق عبر سلسلة من التصنيفات تنتمي فقهياً لفئة الخير والشر. وفق الفقه الأميركي فقه المصالح والشركات. حيث يعاد التشكيل للمنطقة الآسيوية التي يقول عنها« سبغنيو بريجنسكي»: (إنها الرحم الذي سيولد منه النظام العالمي الجديد).

ترتكز الرؤية الأميركية في ذلك على عدد من القضايا هي:

1- الحضور العسكري الأميركي في قلب آسيا الوسطى (من غرب الصين إلى شرق المتوسط) ومن (بحر قزوين شمالاً إلى بحر العرب جنوباً).. انتشار عسكري

أميركي. مهمته السيطرة والمراقبة، وتأمين مناخات العبور الاقتصادي للمصالح الاقتصادية الأميركية للمنطقة سواء وضع اليد على نفط قزوين أو غير ذلك من مصالح اقتصادية.

2- أما في الغرض السياسي البعيد المدى: فالغاية الأميركية هي الترتيب السياسي للمنطقة كدول وأنظمة تقف مانعاً في وجه العملاق الصيني الذي يتنامى بسرعة ملفتة وبالتالي محاصرة الحالة الصينية، ومنع تمددها الاقتصادي لدول الجوار.

كذلك تهدف الاستراتيجية الأميركية في تلك المنطقة إلى تحجيم روسيا وإبقائها في موقعها، وباتجاه التراجع ما أمكن ذلك. وهذا قائم، ثم إن إعادة توليف التوتر الباكستاني—الهندي القديم الجديد وإدارته أميركياً من خلال اللعب على وتر الدولتين والاستفادة من الخلاف في ربط الدولتين بالإدارة الأميركية التي تدير الصراع وتوظفه وفق مصالحها.

كل هذه المخططات/ تحتاج مبرر التحرك وحجته بعد رحيل الحجة الشيوعية، روسيا والمعسكر الاشتراكي/ وبالتالي فالعدو الجديد هو«الإسلام»، هذا العداء هو المشروع الأميركي الطويل الأمد والمتعدد الأغراض والقائم في العقل السياسي الأميركي على ما يلي:

1- يرى من يضعون التوجهات الاستراتيجية في أميركا أن إقامة الصراعات العالمية على أساس ديني، يعني بناء العداءات بالبعد على أسس وجدانية وعقائدية وبالتالي ثقافية وأخلاقية تمس(خصوصيات الشعوب وهوياتها) وبالتالي سيكون الصراع طويلاً كونه ديني(لا يحتمل التنازل أو المساومة).

2- خلق بؤر التوتر والصراعات الإقليمية التي تؤمن مبررات التدخل الأميركي في هذه المناطق، وبالتالي عمليات الاستقطاب وربط دول الصراع بالمصالح الاقتصادية الأميركية، ونموذج البلقان وما جرى فيه هو النموذج المتقدم لنماذج قادمة إن أمكن ذلك أميركياً.

3- العمل على تصنيف الدول والمجتمعات وفق معايير توافق بعضهم وتتناقض مع بعضهم، لا تلبي الطموح الإنساني وتعتمد(التأثير الديني) ومحاولة جر

أوروبا إلى مواقع مسبقة الصنع. ليست من توجهاتها تحت عناوين دينية مختلفة.

4- تضخيم قوة الآخر الإسلام وسواه، ورسمه كحضارة منافسة للمصالح الأميركية وبالتالي تبرير ضربه واحتوائه.

من خلال المشاهد السابقة، تعيد أميركا تشكيل بنية العلاقات الدولية وترويج مسألة العداء للعرب بوصفهم مسلمين، والسعي للتخلص من الالتزامات السابقة بحقوق الشعب الفلسطيني واسترداد الأرض المغتصبة العربية، وبالتالي إضفاء الشرعية على العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وتسويغ العداء للعرب، واستبعاد أوروبا من مستقبل المنطقة وتسويغ مبرر الوجود الأميركي فيها، على أنه دفاع عن النفس وضد الإرهاب.. لم تعد القصة(ابن لادن وأين أصبح) بل في تعميم الظاهرة وتوزيع التهم ونشرها، كمبرر للحراك الأميركي في العالم.

2- الإرهاب . صوره . وأشكاله :

يتم الخلط عمداً بين الإرهاب الذي يمارسه أناس خارجون على القانون والشرعية. وبين الكفاح المشروع في سبيل الحرية. هناك شبه إجماع على أن ما حدث في أميركا من تفجير وتدمير، رغم ما يكتنف تلك الحوادث من غموض وعلامات استفهام لا زالت تحتاج الكثير لإجلائها وكشف أدواتها، مع ذلك فهذه الأحداث هي في السياق التاريخي لما يجري في العالم اليوم، ولا يمكن فصلها عما يخطط ويرسم لعالم السيطرة والعولمة الأميركية.

إن ظاهرة الإرهاب التي اتسعت في العقود الأخيرة، وأخذت صوراً وأشكالاً مختلفة في جهات عديدة من العالم. حتى أصبحت من المشكلات البارزة التي يعاني منها المجتمع الدولي، وهي تحتاج جهوداً دولية للتصدي الجماعي لها ومقاومتها، لقد تطور الإرهاب من إرهاب أفراد أو مجموعات ليصبح إرهاب دولة تهدد به شعوب وحكومات ومجتمعات تحت عناوين وأهداف جوهرها السيطرة وفرض السياسة بالقوة.

لقد ثار جدل واسع حول مفهوم الإرهاب، واختلف في تحديد«مفهوم دقيق له»، وفي توصيف من يطلق عليهم الإرهابيون، فكل دولة تحاول أن تلصق صفة الإرهاب على كل نشاط يوجه ضدها، أو ضد مصالحها، وفي محاولة تقديم تعريف مقارب يمكن القول إن الإرهاب هو«الاستخدام المدبر لأعمال العنف والقوة، أو التهديد المباشر باستخدامه ضد جموع مسالمة، أو عناصر آمنة في المجتمع المحلي أو النظم الشرعية القائمة، وتمارسه عادة جماعة أو جماعات منظمة ومدربة بهدف الضغط والتخويف للحصول على مكاسب محددة، تتناق مع الشرعية والقانون المحلي والدولي».

عادة تزداد احتمالات الإرهاب وتنشط تنظيماته في مناطق الصراعات الإقليمية أو المذهبية، أو العرقية، وينبت غالباً داخل دائرة الصراع. وقد ينشأ ويمارس خارج حدود الإقليم بحيث يتعدى حدود الدولة ليقع خارجها، مدعوماً من دول أخرى وجهات خارجية، تتفق مصالحها وهذه المجموعات الإرهابية:

يأخذ الإرهاب أشكالاً مختلفة كما يلي:

1- اختطاف وحجز الرهائن بطريقة علنية أو سرية.

2- أعمال القتل والاغتيال للشخصيات الهامة والمعروفة، وإشاعة الرعب والقلق بين الآمنين.

3-اختطاف وسائل المواصلات العامة، كالطائرات والسفن. والقطارات والحافلات واحتجاز ركابها كرهائن.

4- احتلال المنشآت الحيوية والتهديد بنسفها وتخريبها.

5- وضع المتفجرات أو إلقاء القنابل في أماكن التجمعات.

6- التخريب المتعمد للمرافق الاقتصادية.

7- الإغارات على مناطق معينة وإثارة الرعب والفوضى والذعر الشديد بها، أو خطف شخص ما، إلى آخر ما هنالك من أشكال مشابهة.

3 - دوافع الإرهاب :

إن دوافع الإرهاب كثيرة، تبعاً لطبيعة الأهداف المراد تحقيقها، أو الوصول

إليها. كما تختلف حسب طبيعة الإرهابيين وظروفهم الخاصة ومعتقداتهم، لكن عموماً يمكن تقسيم الدوافع الإرهابية إلى ما يلي:

1- دوافع عقائدية: كالتطرف العقائدي مثل التطرف الديني المتشدد.

2- دوافع سياسية: مثل الدوافع السياسية العنصرية المتشددة . كما كان الحال في أميركا ضد السود والهنود الحمر، وجنوب أفريقيا وروديسيا نظام الفصل العنصري.

3-دوافع اجتماعية أو نفسية، بمعنى شعور بعض الأفراد أو الجماعات بالاضطهاد والقهر، وما يرافق ذلك من أغراض نفسية وعقلية.

وهناك مجتمعات يمارس فيها الإرهاب نتيجة السأم وجمود الإدارة، ورفض الواقع مما يدفع عناصر مضطربة نفسياً إلى القيام بأعمال إرهابية، بهدف تغيير في الحالة القائمة.

يقول خبراء مكافحة الإرهاب: «مهما بلغت دقة إجراءات الوقاية التي تتخذها أجهزة مكافحة الإرهاب، فإن ذلك لن يحول دون أن تحدث عملية هنا وعملية هناك»، وتشير المعلومات إلى وجود ارتباط بين عدد من المنظمات التي مارست أعمالاً وصفت بالإرهابية في العالم (1) وبعضها ينسق مع دول تمول هذه المجموعات وتمدها بالسلاح واللجوء، وبعضها يزرع ضمن بلد معين لفترة ليقوم بأعمال ما في فترات لاحقة.

لقد استقر الفقهاء وعلماء النفس على أن«المجرم الإرهابي» شخصية معقدة وهو صاحب نفس ضعيفة تسري في عروقه عقدة الاضطهاد والطموح للمال والجنس وسواه، والإرهابيون يفتقدون الحس الأخلاقي، ويميلون للعيش وسط الفوضويين. ويظنون أنهم عظماء مضطهدون.

(1) بادر ما ينهوف، ألمانيا—الجيش الأحمر الياباني—الألوية الحمراء الإيطالية..الخ.
العمل المباشر في فرنسا—جيش التحرير السجيوني في أميركا—الجيش الجمهوري الإيرلندي الخ.

ويجمع خبراء الإرهاب في العالم، أن الإرهاب بكل صوره لا يقوى ولا ينتشر إلا بمساندة دول ارتضت لنفسها دعم هذا الإرهاب.

لقد أدخلت «إسرائيل» الإرهاب إلى المنطقة قبل قيام كيانها عام 1948 وبعده، مثال: تفجير فندق الملك داؤد في القدس—ثم اغتيال الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة—ووزير الدولة البريطانية: «اللورد موين» واغتيال «مصطفى حافظ» الضابط المصري في قطاع غزة، واغتيال العلماء العرب والاجانب، إضافة لمجازر دير ياسين، وقبية، وبحر البقر، وصبرا وشاتيلا، وقانا، وسواها. ورغم كل ذلك ظل الإعلام الغربي يحمل المسؤولية للعرب والمسلمين.

★ توزيع التهم والخلط المقصود :

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض جهات الغرب الأخرى، بإلصاق تهم الإرهاب بمنطقتنا مع قيام الثورة الفلسطينية وبعد عدوان /1967/ وبعد حرب تشرين /1973/ ، على الرغم من أن «إسرائيل» هي التي أدخلت الإرهاب إلى المنطقة، كما ورد في الأمثلة سابقاً، وغالب هذه التهم هي لأسباب سياسية، وهي بوحي الصهيونية العالمية، ومصالح «إسرائيل» وبغرض الابتزاز وبالتالي الإساءة لمن هم خارج دائرة الإرادة والرغبة الأمريكية، وتأمين الذرائع لسلسلة الإجراءات ضد العرب والمسلمين على الصعيد الاقتصادي وصعيد الهجرة والسفر والعمل في بلدان الغرب.

لقد أجاز القانون الدولي لكل الدول بأن تقيم الهيئات والأجهزة الأمنية التي تكفل تحقيق أمنها. والدولة التي يعتدى على أمنها من قبل أفراد أو جماعات لها الحق في المراقبة، وطرد من يسيء لأمنها، وغير ذلك من إجراءات كما يحق للدول التي يعتدى على أمنها بتحريض من دول أخرى، وعبر مجموعات إرهابية أن تختصم مع الدولة المحرضة ضدها، أمام محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن، ويتم تحميل الدولة المصدرة للإرهاب مسؤولية التعويض عن الأضرار المادية.

لقد مثلت مشكلة اختطاف الطائرات أبرز المشكلات الدولية المعاصرة، وهناك

ثلاث اتفاقيات دولية بهذا الصدد: اتفاقية طوكيو 1963 — الخاصة بجرائم الطائرات، ثم اتفاقية لاهاي لسنة /1970/ اتفاقية مونتريال لسنة /1971/ الخاصة بمنع الأفعال غير القانونية.

كما يذهب القانون الدولي بأنه يجب على كل دولة أن تضع خطة أمن وقائي ضمن سياسات ثابتة للدولة ضد الإرهاب، ووضع خطط مسبقة تشمل إجراءات الأمن الوقائي، وتعاون أجهزة الاستخبارات إلى آخر ما هنالك من إجراءات مشروعة.

★ حول شرعية المقاومة :

إذا اعتمدنا جدلاً مصطلح «العنف» للدلالة على الأعمال المسلحة التي يقوم بها أفراد أو جماعات، فإنه بالعقل والمنطق يجب البحث عن الأسباب قبل الحديث عن النتائج وردود الفعل، وهذا يقتضي إقامة تصنيف يعزز أشكال العنف وظاهرته لكي نضع لكل نوع خصائصه وظروفه وشكل المعالجة، هكذا تقتضي منطقية قراءة الحدث، ووضع أساليب المعالجة، حيث تتعدد أشكال العنف بتعدد أصنافه وأوجهه.

وتنوع المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والطبيعة، والأهداف المرتبطة به.

فتبعاً للمعيار التاريخي يمكن التمييز بين إرهاب الماضي وإرهاب الحاضر، وعلى مستوى الطبيعة هناك العنف الثوري المميز عن الإرهاب الرجعي، وهناك الإرهاب الفكري الذي يهدف إلى سلب الفرد معنوياته وتوازنه، ويمكن التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي(الإرهاب الرسمي) كما يميز بعض الباحثين بين إرهاب الأقوياء وإرهاب الضعفاء وغالباً ما تشير أصابع الاتهام إلى إرهاب الضعفاء المقهورين ومهضومي الحقوق، بمعنى «هل سارق الحقل بطل، وسارق الرغيف مجرم»، كما يصف بعض الدارسين إرهاب الأفراد بالعنف الآتي من(الأسفل) وإرهاب الدولة بالعنف الآتي(من الأعلى).

لقد ركز الفهم الغربي للإرهاب على «الكفاح الفردي» «المقاومة» الذي تخوضه

القوى المقاومة ضد الظلم والاحتلال، وتغاضوا عن إرهاب الدولة الإمبريالية.

إن الكفاح المسلح أو ما يسمى بالمقاومة الشعبية والحركات التحررية هو سلوك يحمل قدراً من الكفاح في مواجهة المستعمر من أجل الاستقلال والتحرر من الإمبريالية، وتختلف مظاهره بين ما هو فردي أو جماعي مباشر، أو غير مباشر، مسلح أو غير مسلح، إن الطابع الشعبي والدافع الوطني والعناصر والقوى التي تمارس عمليات المقاومة هي العناصر الأساسية والمرتكزات التي تميز الكفاح المشروع عن غيره من أعمال العنف لا سيما الإرهاب، ويستمد مشروعيته من مبادىء الثورة الفرنسية ومن مبادىء القانون الدولي التي تؤكد حماية(أفراد المقاومة الشعبية) والتي تجسدها اتفاقية جنيف ومؤتمر فينا ومبادىء وميثاق الامم المتحدة التي تؤكد شرعية تقرير المصير والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948/12/10 بالإضافة إلى الفقه الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم /24/3246 لعام 1970 الذي أجاز للشعوب أن تقاوم كل أعمال العنف ضدها. والقرار رقم 14/2625 لعام 1974 الذي يعترف بحق الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو لأي شكل آخر، بحق الكفاح في سبيل الاستقلال. إضافة لقرارات المنظمات الإقليمية/كمنظمة الوحدة الإفريقية/ وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.الخ.

إن مثل هذه الإيضاحات ضرورية في الظروف الراهنة، حيث تقود الولايات المتحدة و«إسرائيل» حملة إعلامية ورسمية نحو(أسلمة وتعريب الإرهاب) وتمييع النضال الوطني ومنه الفلسطيني في مواجهة إرهاب «الدولة» الإسرائيلي.

★ مشروعية المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان :

في سياق بيان شرعية المقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة، وقبلها في جنوب لبنان، يمكن الإشارة للقضايا التالية التي تؤكد شرعية كل أشكال المقاومة:

— لا تزال«إسرائيل» تغتصب فلسطين بما فيها الأراضي التي احتلت عام

1967 الضفة وقطاع غزة والجولان وجزء من مزارع شبعا وبعض أراضي جنوب لبنان جوار الخط الأزرق.

— لا تزال«إسرائيل» تخترق بطيرانها جنوب لبنان وكذلك مياهه الإقليمية وهذا اعتداء على الأرض وتجاوز لشرعية احترام حدود الغير.

— تقوم«إسرائيل» بقصف يومي لمناطق الجنوب وقراه، كما أنها لا زالت تعتقل العديد من اللبنانيين في سجونها ومعتقلاتها، وبعضهم من الآمنين الذين خطفتهم من بيوتهم(مصطفى الديراني—عبد الكريم عبيد... الخ).

— تقوم«إسرائيل» بالتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية والفلسطينية واستجرار الضغوط الدولية على القيادتين الفلسطينية واللبنانية.

كل هذه القضايا إضافة للعديد من الممارسات اليومية بحق كل مواطن فلسطيني حتى على مستوى تأمين رغيف خبزه، وتجواله، تعطي المقاومة مشروعيتها لردع العدوان.

ومنعه، وبالتالي الرد على هذه الممارسات بأشكال المقاومة المختلفة، لجعله يحسب حساباً لكل ما سيمارسه من عدوان ضد الشعب والأرض، وبالتالي دفع ثمن ممارساته، وثمن احتلاله للأرض والحقوق.

خاتمة:

إن المقاومة عبر التاريخ وفي كل الشرائع والديانات كانت مشروعة، ومن يقرأ فقه الأديان والقوانين من حمورابي حتى اليوم يرى مشروعية الدفاع عن النفس قائمة.

إنها حق فردي وجماعي للشعوب، دفاعاً عن الوجود والأرض والكرامة ومستقبل الأجيال. إنها جزء من الانتماء للوطن والوجود والقيم والشرعية والإنسانية.

لقد قاومت كل الشعوب شتى أشكال الغزو والقهر والاضطهاد وقدمت عشرات آلاف الشهداء في سبيل الحق والكرامة.

لقد تمسكت سورية العربية بحقوقها عبر التاريخ، وقدم شعبها كل أشكال التضحية من ميسلون إلى جول جمال، إلى حرب تشرين التحريرية وحتى اليوم، ووقفت إلى جانب كل الشعوب المناضلة في سبيل حقوقها وتحرير أراضيها.

إن رؤية حزب البعث العربي الاشتراكي لمسألة المقاومة هي رؤية وطنية وقومية، إن مبدأ الكفاح المسلح ودعم المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، وتأمين كل أسباب الصمود هي في صلب فكر حزب البعث العربي الاشتراكي.

إن البعث ينتمي في الأساس والمبدأ لحركات التحرر الوطني ويقدر نضالها، وهذا موقفه الفكري والنضالي، وفلسفته في الصمود لبناء مستقبل الأجيال وتربية إرادة الصمود والتصدي لكل أشكال التحديات، وتأمين مستلزمات ذلك.

لقد جعل الرفيق القائد الخالد حافظ الأسد الشهادة قيمة القيم(الشهداء أنبل بني البشر) وهذا قائم في فكر الرفيق القائد الدكتور بشار الأسد من موقع المقاومة والصمود.

المراجع :

1- الحرب على الإرهاب—إعادة إنتاج الصراع—صحيفة الثورة—العدد/ 5/11703 شباط 2002 —خالد الاشهب.

2- الإرهاب الدولي/ صوره—وواقعه—أساليب مقاومته/ صحيفة البعث—العدد /-2001/10/16 /11621 عز الدين القلح.

3- متى كانت مقاومة الاحتلال إرهاباً—صحيفة الثورة—2001/12/25—العدد / 11667—حسن حسن.

4- العنف بين المقاومة والإرهاب—صحيفة الثورة—العدد /11855/ - 2002/7/31 —د. فيصل سعد.

5- الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربة الانفرادية—مجلة المستقبل العربي(العدد 7)2002 —ادريس لكريني.

6- محاربة الإرهاب باجتثاث أسبابه—صحيفة الثورة—العدد /11647/ - 2002/8/15 د. إبراهيم زعير.

ماذا يجري في فنزويلا؟ وإلى أين؟

● فوزي الجودة

ربما الحديث عن فنزويلا ينسحب على بلدان أخرى في العالم الثالث، وإن كانت فنزويلا لا تشكل الأنموذج بين تلك البلدان، ولكن لا بد وأن هناك نقاط تشابه عديدة وكثيرة بينها وبين البلدان التي تمتلك موارد وثروات، ولا سيما النفط، حيث تشكل هذه العوامل عنصر القوة الذاتية لهذا البلد أو ذاك، ولكن في الوقت نفسه تشكل عنصر ضعف واستهداف، فكيف يمكن أن نفهم طرفي المعادلة المتناقضين؟.

عامل قوة، و عامل ضعف!!..

الإمكانات المتوفرة، والموارد، والممتلكات..الخ إذا لم تصن، وإذا لم تحم وإذا لم توظف التوظيف الجيد لزيادة نمو البلد، تحولت إلى نقطة ضعف تستهدفها القوى المهيمنة التي تفتش عن رقع جديدة لتبسط سيطرتها عليها، كما هو جار الآن في عالم اليوم، عالم النظام العالمي الجديد، عالم القطبية الواحدة، عالم أمركة العولمة، عالم الولايات المتحدة الأمريكية..

إنه النور، أي النفط، النور الذي يضيء للعالم طريقه ليهتدي إلى طريق السلام والاستقرار، والاستقلال، وتقرير المصير، واختيار الطريق الديمقراطي الذي يتلاءم مع طبيعة شعبه، والنظام الذي يفترض أن يكون قد اختاره.

وإنه نار على الشعوب المستضعفة وإن كانت تمتلك خيرات، وموارد، وطاقات، والأمثلة في العالم كثيرة وكثيرة، وما يدلنا على ذلك ويؤكده هو انتشار قوى الظلام في كثير من بلدان العالم القريبة منها والبعيدة.

إن فنزويلا من بين البلدان المنتجة للنفط، والمصدرة له.(تنتج 2,49 مليون برميل

يومياً يصدر معظمه إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي في المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للنفط في العالم، وهي الدولة الوحيدة في أميركا اللاتينية العضو في الأوبك والدول المصدرة للنفط .

لم تعرف فنزويلا الهدوء والاستقرار منذ فترة زمنية ليست قصيرة، والسبب في ذلك موقعها الجغرافي، وامتلاكها لخامات نفطية كبيرة، إضافة إلى خامات أخرى، يضاف إلى ذلك تركيبة المجتمع الفنزويلي، والتناقضات الاجتماعية التي تسوده، وعدم الاستقرار الذي أدى إلى هجرة الرساميل والاستثمارات، والتي عجز بعضها عن استكمال مشروعاته وقطع ثمارها، وإن كان يبدو الآن ما يطفو على ساحة الأحداث على الساحة الفنزويلية هو الصراع بين الرئيس/هوغو شافيز/ وقوى المعارضة، وفي مقدمتها العاملون في الصناعات النفطية (أرباب عمل، وأصحاب بواخر، وعمال الخ)، وهذا ما كنا قد أشرنا إليه على أن النفط عامل قوة، وعامل ضغط، ويؤدي دوراً مهماً في تقرير سياسة هذا البلد، وشكل سلطته، مع الإشارة هنا إلى امتداد السياسة النفطية في هذا البلد إلى الولايات المتحدة الأميركية «الغنية عن التعريف».

إن ظروف اليوم مختلفة مع الأنظمة الديمقراطية التي تحاول رفع راية المعارضة للهيمنة الأميركية، مثلما هو عليه نظام شافيز في فنزويلا المتلك لإمكانات مادية هائلة في مقدمتها النفط، ويتحرك بحرية ليحول نفسه إلى قاعدة للوبي مناهض للهيمنة الأميركية في أميركا اللاتينية، فتبدو السياسة معه معقدة، فلا تنفع معه سياسة الأضواء التي أثبتت التجربة عدم نجاحها في كثير من المواقع، كما لا تستقيم شعارات الضغط السياسي الخارجي وفق شعار الديمقراطية في بلد من «أعرق» بلدان أميركا اللاتينية ديمقراطية.

وبسبب هيمنة قوى اللوبي الصهيوني على وسائل الإعلام الفنزويلية المدافعة عن مصالح «إسرائيل» وليس أميركا، ستلحق أضراراً اقتصادية واجتماعية كبيرة على المدى المتوسط، وهذا ما يجعل هذه الإدارة تتعامل مع نظام شافيز الفنزويلي بطريقة أكثر صرامة وجابهة، وتركت للعبة الديمقراطية أن تأخذ مداها في زحزحة النظام

القائم واستبداله بآخر إذا لزم الأمر، وهو ما حدث في /11/ نيسان الماضي حيث تمت إثارة المركز الحيوي للنظام وهو شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA) لشقها عن قبضة الرئيس وربط ذلك بإثارة هياج شعبي عام، وإقرانه بتمرد بعض القادة العسكريين الذين اعتقلوا الرئيس شافيز وأجبروه على الاستقالة وتنصيب رجل الأعمال المعروف/مادينيا/ رئيساً للبلاد، لكن اللعبة لم تكن مصوغة بإحكام حيث اتخذ الرئيس المنصب جملة من الإجراءات غير الدستورية قذفت به إلى خارج السلطة.

إن الاضرابات والاضطرابات لم تتوقف على الرغم من المفاوضات بين السلطة والمعارضة التي لم تتوصل إلى حل جذري، وما زالت الوعود التي قطعها الرئيس الفنزويلي على نفسه لتحسين الوضع المعاشي في بلده تشكل سواراً يحيط بعنقه، والمعارضة من جهة أخرى تحاول شد السوار في محاولة لخنقه والقضاء عليه (كما جرى في 11 نيسان 2002).

وما يزال الرئيس شافيز يصارع قوى قررت أن تطيح به ديمقراطياً أو ديكتاتورياً!؟.. وكان لتلك الاضطرابات الأثر السلبي البالغ على اقتصاد فنزويلا من حيث إنتاج النفط وتصديره وتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة، والوفاء بالعقود المبرمة مع جهات عديدة في العالم بما فيها الولايات المتحدة الأميركية (تستورد أميركا 7% من وارداتها النفطية من فنزويلا)، وقد أظهرت الإدارة الأميركية قلقها البالغ ليس على مستقبل شافيز، بل على تضرر مصالحها في منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لها، وإن كانت تغطي ذلك بتصريحاتها التي تتضمن الخوف من وقوع ضحايا مدنيين نتيجة ما يحدث في فنزويلا.

إن ما يحيط بشافيز من أزمة حكم سياسية مفتعلة في غالبها لا تتعلق بعدم قدرته على تحقيق الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي وعد به لكون الشعب الفنزويلي يرزخ تحت كابوس الفقر والتخلف والتمايز الحاد بين فئتي الفقر والغنى، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في ظل الحكم الديمقراطي للحزبين

الفريقين(الديمقراطي المسيحي، والعمل) منذ خمسين عاماً، لكنه داخلياً شهر سلاح محاربة«الفساد» على منظومات الدولة وأجهزتها البيروقراطية القائمة على قاعدة النهب والفساد التي تبتلع واردات النفط الهائلة من دون توفيره لقواعد حماية تلك السياسة أمام غول الحزبين الكبيرين العتيدين اللذين يخططان لإسقاطه. يبقى أن نقول ونستفسر عن سياسة شافيز الخارجية التي عكست سياسته الداخلية، وعلى ما يبدو انه لم يأخذ بعين الاهتمام المتغيرات الدولية التي نشأت في أعقاب انتهاء الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وما آل إليه العالم أجمع، وما واجه هذا العالم من أزمات اقتصادية وسياسية لم تنته حتى الآن، وما تزال مناطق كثيرة في العالم تشهد ذلك، ومن ضمنها مناطق أميركا اللاتينية، وأيضاً منطقتنا العربية.

من هو القادر على إعادة الاستقرار والهدوء إلى فنزويلا«النفطية»؟ هل هي الديمقراطية الحقة؟ أم الديمقراطية المصنعة في الولايات المتحدة الاميركية؟ أم المؤسسة العسكرية التي ما يزال دورها بارزاً في الأحداث الأخيرة وأيضاً السابقة، والتي تؤكد على تمسكها بالدستور؟.

الحقيقة أن ما يجري في فنزويلا ليس جديداً على فنزويلا نفسها، وليس جديداً على العالم أن يشهد ما يجري الآن على الساحة الفنزويلية، وبالنتيجة سيكون للشعب دور كبير في تقرير مصيره والحفاظ على استقلاله وصيانته، ولكن إذا أخذنا الامر من المعيار العالمي فإننا سنتوقع تدخلات خارجية مباشرة وغير مباشرة وليست فنزويلا أحسن من غيرها، فأينما وجد النفط—كما أسلفنا—وجدت المشكلات، ووجدت الأطماع، ووجدت الحروب خاصة في هذا الزمن الذي يفتقر إلى أبسط عوامل التوازن، فلذلك لا نستغرب أبداً أن تمتد يد الهيمنة الاميركية لإرضاخ هذا البلد إلى سيطرة ومشيئة الطامعين والمسيطرين تحت أي شعار أو عنوان، كما يحدث الآن في منطقتنا العربية التي تعاني من أشكال التدخلات والإملاءات التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية وحليفتها الصهيونية.

محاكمة حكام الكيان الصهيوني كمجرمي حرب

د . غازي حسين

مقدمة :

ينتهك الكيان الصهيوني منذ إقامته القواعد الملزمة في القانون الدولي وأهم العهود والمواثيق الدولية لتهويد فلسطين العربية وإقامة« إسرائيل» العظمى والهيمنة على الثروات والبلدان العربية.

ويتعرض الشعب الفلسطيني دائماً للإرهاب والعنصرية والإبادة والترحيل والعقوبات الجماعية لتدمير وجوده وحياة أبنائه ومسحه من الوجود بالمجازر الجماعية وبالتوطين والتذويب والتشريد والملاحقة في أصقاع الدنيا كافة.

وتعد الحروب العدوانية والتوسعية والمجازر الجماعية والإرهاب والعنصرية والاستعمار الاستيطاني في القانون الدولي وفي العهود والمواثيق الدولية من أفظع الجرائم ضد السلام وضد الإنسانية وخطأ جسيماً ضد استقلال وسيادة وحرمة أراضي الدولة المعتدى عليها.

ويعد الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرات اليهودية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان نتيجة من نتائج حروب الكيان الصهيوني العدوانية والتوسعية والاستعمار الاستيطاني فيها.

ويقضي القانون الدولي ومبادىء وأهداف وقرارات الشرعية الدولية بوجوب الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، ومعاقبة« إسرائيل»

المعتدية على حروبها العدوانية وإلزامها بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقتها بالشعب العربي في فلسطين وسورية ولبنان.

وبالتالي لا يترتب إطلاقاً على الحروب التي أشعلها الكيان الصهيوني حق احتلال أو ضم أجزاء من الأراضي العربية المحتلة، كما أن أي إجراء يتخذه المحتل الصهيوني لنقل المستوطنين اليهود إلى الأراضي المحتلة إجراء غير شرعي وينتهك ميثاق الأمم المتحدة وبقية مبادىء وأهداف الشرعية الدولية.

وتنص المادة (49)من اتفاقية جنيف الرابعة 1949 / على أنه:« لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

وينص القانون الدولي والمواثيق التي وافقت عليها عصبة الأمم المتحدة والأمم المتحدةعلى معاقبة مجرمي الحرب على الجرائم التي ارتكبوها في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية وبالتحديد في معاهدة فرساي معاهدة بوتسدام نظام محكمة نورنبيرغ الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين.

تذرع النازيون بعدم وجود معاهدات ومواثيق دولية تحظر وتعاقب ممارسة الإرهاب والعنصرية وارتكاب المجازر الجماعية وتمنع استخدام القوة أوالتهدد باستخدامها وتحافظ على سلامة المدنيين وأملاكهم. وكانت الأمم المتحدة لم تتأسس بعد فبماذا يتذرع حكام الكيان الصهيوني اليوم بعد تأسيس الأمم المتحدة والموافقة على العهد الدولي لتحريم الإبادة الجماعية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949/؟

إنهم يعتمدون على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لحروبهم العدوانية ومجازرهم الجماعية وممارستهم للإرهاب والعنصرية والإبادة كسياسة

رسمية، وتهويدهم للمقدسات العربية الإسلامية منها والمسيحية.

وقبل الانتقال للحديث عن الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت في الأراضي العربية المحتلة من عام 1948 ولا تزال ترتكب حتى اليوم، لابد من الوقوف عند الخطوات التي اتخذت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين خلال النزاعات ولا سيما المسلحة منها والحفاظ على الممتلكات وعدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومحاكمة العسكريين على المخالفات التي ترتكب من قبلهم، وكانت أولى هذه الخطوات هي محكمة نورنبيرغ الدولية.

★محكمة نورنبيرغ الدولية

وقعت الدول الأربع الكبرى التي انتصرت على ألمانيا في آب 1945 اتفاقية لندن التي تضمنت إنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين والعسكريين اليابانيين على الأعمال الوحشية التي اقترفوها خلال الحرب العالمية الثانية.

وجرت محاكمة مجرمي الحرب الألمان بموجب محكمة نورنبيرغ الدولية، سواء الذين أصدروا الأوامر أو نفذوها أو اشتركوا في تنفيذها.

حاول ممثل الدفاع خلال جلسات المحكمة بتبرئة المتهمين لأنهم تصرفوا كممثلين لسلطة الدولة، لأن القانون الدولي لا يعرف وقائع تدين الأشخاص الذين يطبقون إجراءات حكومية، إلا أن قضاة المحكمة رفضوا محاولة ممثل الدفاع واتخذوا قراراً بهذا الخصوص جاء فيه:

« ترتكب الجرائم ضد القانون الدولي من قبل أناس(أفراد) وليس من قبل كائن مجرد، ولا يمكن تطبيق مبادئه إلا بمعاقبة الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم». وبموجب ذلك جرت معاقبة مجرمي الحرب النازيين.

تنص المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة على أن مرتكبي الجرائم ضد السلام وضد الإنسانية مجرمي حرب، ويتحملون مسؤولية جرائمهم. لذلك

يجب ملاحقتهم ومحاكمتهم وإنزال اقصى العقوبات بحقهم.

تعرف المادة السادسة في الفقرة«ا» من نظام المحكمة أن الجرائم ضد السلام هي:« التخطيط والإعداد والقيام بشن الحرب العدوانية او اي حرب تنتهك معاهدة أو اتفاقية دولية أو الاشتراك في خطة أو مؤامرة للقيام باي من الاعمال المذكورة».

وتتناول الفقرة«ب» من المادة نفسها جرائم الحرب وهي:« انتهاك قوانين وتقاليد الحرب كقتل وإساءة معاملة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة أو إبعادهم، وكذلك القتل والمعاملة السيئة لأسرى الحرب، قتل الرهائن ونهب وسلب واغتصاب الأملاك العامة والخاصة تدمير القرى والمدن أو أي تدمير آخر لا مسوغ له للضرورات العسكرية.

وتعرف الفقرة« ج» الجرائم ضد الإنسانية:« بالقتل، والإفناء، والاستعباد، والنفي، والإبعاد، وغيرها من الأعمال المنافية للإنسانية التي ترتكب ضد المدنيين قبل أو خلال الحرب، واضطهاد الناس لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية.

أجرت محكمة نورنبيرغ والمحكمة العسكرية الدولية في طوكيو محاكمة حوالي (30) الف مجرم حرب.

وأنزلت عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة في الكثير منهم.

وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار 95 (أ) 1946/1/11/ نظام وقرارات محكمة نورنبيرغ كجزء من القانون الدولي، كما أقرت أيضاً عدم سريان تقادم الزمن على مثل هذه الجرائم.

★ معاهدة تحريم جريمة إبادة الجنس البشري

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من كانون الاول عام 1948 معاهدة تحريم إبادة الجنس البشري(جينو سايد) ووجوب المعاقبة عليها.

وتعد هذه المعاهدة بمثابة تقنين دولي يحرم جريمة الإبادة الجماعية يعاقب

عليها. وحددت المادة الأولى من المعاهدة إن إبادة الجنس البشري جريمة بموجب القانون الدولي يجب منعها والتزام الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة للتحذير والعقاب عليها سواء في وقت السلم أو الحرب.

عرفت المادة الثانية جريمة إبادة الجنس البشري بما يلي:« تعني جريمة إبادة الجنس أياً من الأعمال التالية التي تمارس بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية لأية جماعة قومية أو عرقية أو دينية عبر الأعمال التالية:

أ—قتل أفراد هذه الجماعة.

ب—إلحاق أضرار جسدية أو عقلية بأفراد الجماعة، وخلق ظروف معيشية لها تستهدف القضاء الجسدي الكلي أو الجزئي لها.

ج—فرض إجراءات القصد منها الحد من الولادة بين هذه الجماعة.

وتتضمن الإبادة الثالثة الجرائم التي يتوجب المعاقبة عليها وهي جريمة الإبادة، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة والتحريض على ارتكابها، والمحاولة في ارتكابها.

تنص المادة الرابعة على وجوب معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون جريمة الإبادة أو أي من الأفعال المذكورة في المادة الثالثة سواء كانوا حكاماً مسؤولين دستورياً أو موظفي دولة أو أشخاصاً عاديين.

وتلتقي أحكام هذه المعاهدة مع مبادىء محكمة نورنبيرغ التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القانون الجزائي الدولي ينطبق عليها أيضاً عدم سريان تقادم الزمن.

★اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقيات جنيف الأربع في العام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب ومعاملة أسرى الحرب.

وتعد الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين استجابة واضحة لتطلعات الشعوب الاوروبية التي عانت ويلات ومصائب الحرب العالمية الثانية والحروب التي سبقتها، وذلك بتحديدها للقواعد الاساسية للحماية التي يستحقها الإنسان

للمحافظة على إنسانيته وحياته من قوى الظلم والعدوان والاحتلال.

تنص المادة (27) من الاتفاقية على أن للأشخاص المحميين حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية ولعقائدهم الدينية ومعاملتهم معاملة إنسانية وحمايتهم ضد أعمال العنف والتهديد بها.

وتحظر المواد 31 و 32 و33 و 39 و 49 و 53 استخدام الإكراه الجسدي أو المعنوي للحصول على المعلومات وتحظر التعذيب أو إنزال المعاناة الجسدية أو اتلاف الممتلكات العقارية.

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 تشرين الثاني عام 1968 على معاهدة دولية بخصوص عدم سريان تقادم الزمن على جرائم الحرب والجرائم ضد السلام وضد الإنسانية.

وعدت هذه الجرائم من أفدح الجرائم في القانون الدولي وإن معاقبة مرتكبيها يشكل عاملاً فعّالاً في تجنب الشعوب مثل هذه الجرائم.

فهل تسري المبادىء الواردة في المعاهدات المذكورة على مجرمي الحرب النازيين فقط أم يجب أن تسري على مجرمي الحرب في كل زمان ومكان في العالم وخاصة على مجرمي الحرب الإسرائيليين؟

★جرائم «إسرائيل» ضد السلام

أشعلت «إسرائيل» الحروب العدوانية ضد فلسطين ومصر وسورية ولبنان والأردن في الأعوام التالية:

1967، 1956، 1948 واحتلت الشريط الحدودي في جنوب لبنان في العام 1978م وقام مجرم الحرب شارون في العام 1982 بغزو لبنان واحتلال العاصمة اللبنانية بيروت وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا ومخيم برج الشمالي في صور. وقتل شارون في حربه العدوانية حوالي أربعة عشر ألف عربي منهم ستة آلاف في مخيمي صبرا وشاتيلا و(150) في مخيم برج الشمالي وبالتحديد في ملجأ نادي الحولة، ومغارة علي الرقيص. وجرح حوالي (60) ألفاً آخرين وشرد أكثر من نصف مليون نسمة.

وقتلت «إسرائيل» هؤلاء من جراء القصف المتعمد للأهداف المدنية في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية، وبالتحديد في المنازل والمدارس والمساجد والملاجىء والمستشفيات وشن رابين حربه العدوانية في العام 1993 على جنوب لبنان، وقام مجرم الحرب شمعون بيريز بشن حرب «عناقيد الغضب» على جنوب لبنان في العام 1996 وارتكاب مجزرة قانا في مقر القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وبدأ مجرم الحرب **ايهود باراك** في أيلول عام 2000 الحرب على الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع ولايزال شارون يتابعها بوحشية وهمجية منقطعة النظير.

فالحروب التي أشعلتها «إسرائيل» ولا تزال تشعلها ضد البلدان العربية وخاصة تجاه فلسطين والشعب الفلسطيني تعد من أكبر الجرائم ضد السلام في المنطقة وتحظر الكثير من المواثيق الدولية الحروب العدوانية وتعدها جريمة من اكبر الجرائم في القانون الدولي ومنها معاهدة بريان—كيلوج وميثاق الامم المتحدة.

★لجنة التحقيق الإسرائيلية تدين شارون

ونشير هنا إلى تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية كهان حول مجزرة صبرا وشاتيلا والذي تناول في 140 صفحة مسؤولية بيغن رئيس الوزراء آنذاك وشامير وزير الخارجية وشارون وزير الحرب ورئيس الأركان ورئيس الاستخبارات العسكرية وقائد القوات الإسرائيلية في منطقة بيروت عن هذه المجازر.

جاء في التقرير عن مسؤولية شارون ما يلي: **«إننا وجدنا إنه مسؤول شخصياً، كما ورد في هذا التقرير بالتفصيل، حسب اعتقادنا، من المفضل أن يستخلص وزير الدفاع العبر الشخصية المفيدة من الفجوات التي اكتشفت في أدائه لمهامه، وأنه يحق لرئيس الحكومة أن ينقل شارون من وظيفته».**

كما قررت اللجنة أن قائد القوات الإسرائيلية في بيروت «يارون» مسؤول عما جرى في المخيمين وقالت:« إننا أخذنا بعين الاهتمام كافة الأسباب والعوامل ونوصي بأن لا يشغل العميد عاموس يارون أية وظيفة قيادية في الجيش الإسرائيلي».

وزعم بيغن في إفادته أمام اللجنة أنه« لم يفكر أي شخص بأن ينفذوا مجازر كالتي نفذوها»، إلا أن اللجنة رفضت هذه المزاعم وأكدت« أننا لا نستطيع قبول ما ورد على لسان رئيس الحكومة بأن مثل هذا الاهتمام لم يرد في ذهنه بتاتاً».

ووصلت الوقاحة والكذب ببيغن لحد لا يطاق إذ زعم أمام اللجنة« أن احتلال الجيش الإسرائيلي لبيروت الغربية تم من أجل حماية المسلمين من انتقام الكتائب»، واستمر بالكذب أكثر إلى درجة قال فيها:« إن أي خبر عن دور الكتائب لم يصل إلى علمه حتى سمع مساء السبت أخبار إذاعة لندن». بدوره حاول السفاح شارون التنصل من المسؤولية ووضعها على عاتق القادة الذين أدنى رتبة منه وقال في إفادته:« إن رئيس الاستخبارات العسكرية الذي كان بصحبته لم يشر بتاتاً إلى إمكانية حصول المجزرة، وأن أي إنذار لم يأت من جانب الموساد»، ولكن اللجنة رفضت هذه الادعاءات إذ ورد في تقريرها حول دور شارون ما يلي:« إن وزير الدفاع كان بإمكانه أن يحول دون وقوع المجازر لو حذر قادة الكتائب من أن المحافظة على مصالحهم السياسية تقتضي منهم أن يراقبوا تحركات رجالهم، ولو اتضح أنه لم يكن بالإمكان مراقبتهم، لكان من واجبه أن يمنع مثل هذا الدخول».

أما بالنسبة لدور رئيس الأركان فقد حملته اللجنة المسؤولية لعدم قيامه باتخاذ إجراءات للحيلولة دون وقوع هذه المجزرة البشعة، خاصة وأنه كان قد صرح في مقابلة أجرتها معه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية بعد يومين من احتلال القوات الإسرائيلية لبيروت الغربية قائلاً:« نحن الآن داخل بيروت الغربية، سوف ننظفها ونجمع السلاح ونلقي القبض على الإرهابيين، سننتشر على جميع الإرهابيين وقادتهم وسندمر ما ينبغي تدميره ونعتقل من يجب اعتقاله» وفيما

يتعلق بـ« يارون» قائد القوات الإسرائيلية في بيروت الغربية فقد أوصت اللجنة بعدم تسليمه أي منصب قيادي خلال السنوات الثلاث القادمة بسبب مسؤوليته عن الأحداث.

وهكذا يظهر تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية أنّ كبار المسؤولين الإسرائيليين يتحملون كامل المسؤولية عن مجازر صبرا وشاتيلا التي تعد لطخة عار أبدية في جبين الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني، فهل هناك إرهاب وإبادة أبشع وأخطر من إرهاب الدولة الصهيونية وبالتحديد إرهاب شارون.

لذا فإن مجلس الأمن مطالب بتشكيل محكمة جزاء دولية لمحاكمة شارون وحكام «إسرائيل» كمجرمي حرب أسوة بمجرمي الحرب النازيين.

★جرائم الحرب الإسرائيلية

تنتهك جرائم الحرب قواعد وتقاليد الحرب الواردة في الكثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية كاتفاقيات لاهاي عام 1899 و1907 واتفاقيات جنيف عام 1906 و1929 و 1949 ، حيث قام العدو الإسرائيلي بقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والقرى والمدن العربية والمنشآت الصناعية والزراعية والمدنية، كمطار بيروت، ومصافي النفط في السويس والزهراني وحمص، والجسور والسدود والمدارس والجوامع والكنائس والمستشفيات، وقام بتعذيب الأسرى وتصفيتهم.

تعد هذه الجرائم جرائم حرب وتشكل انتهاكاً فاضحاً للاتفاقيات الموقعة في لاهاي وجنيف، فاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 تنص على أنه «يجب دائماً عدم الاعتداء على المدنيين، بل إنه يلزم في كل حين احترامهم ووقايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية».

وتنص المادة /16/من الاتفاقية الرابعة على أنه« يكون الجرحى والمرضى، وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين».

وتنص المادة /17/:«يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل

الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة والمطوّقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق».

وتنص المادة /18/على أنه «لايجوز بأي حال من الأحوال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات». وتنص المادة /19/ على أنه« لايجوز وقف الحماية الواجبة للمستشفيات المدنية، إلا إذا استخدمت خروجاً على واجباتها الإنسانية ...»وتنص المادة /20/ على وجوب «احترام وحماية الموظفين المخصصين لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية». وتنص المادة/21/على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس».

وتحظر المادة/31/ ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين، خصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم.

وتحرّم المادة/32/على الأطراف المتعاقدة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها.

وتحظر المادة/49/« النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه»، وتؤكد أنه « لايجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

وتنص المادة/53/ على أنه «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاقدية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير».

وتنص المادة/55/ على أنه« من واجب دولة الاحتلال أن تعمل بأقصى ما

تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية... لايجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية».

ولكن على الرغم من هذه الاتفاقيات التي وقعتها«إسرائيل»، فقتل المدنيين والأطفال والنساء وأسرى الحرب، وتدمير سيارات الإسعاف وترك الجرحى ينزفون حتى الموت، واستخدام أساليب التعذيب الجسدي والنفسي والعقوبات الجماعية وتدمير المخيمات والأحياء والمنازل السكنية، وارتكاب المجازر الجماعية في مخيمات جنين ورفح وخان يونس وفي البلدة القديمة في نابلس وحي الشيخ رضوان في غزة لاتزال تجري على قدم وساق حتى هذه اللحظة، وبعجز عربي لا مثيل له على الإطلاق وصمت دولي همجي لم يحدث بعد الحرب العالمية الثانية إلا في فلسطين. لذلك حملت انتهاكات «إسرائيل» المستمرة والوحشية لهذه الاتفاقيات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على استنكارها وخاصة هدم منازل المدنيين وترحيلهم واستخدام العنف ضدهم، وطالبت اللجنة من «إسرائيل» وقف هذه الانتهاكات فوراً، ودعتها إلى الاحترام الكامل لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.

★جرائم«إسرائيل» ضد الإنسانية

تُعد الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين العزل جرائم ضد الإنسانية ومخالفة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري.

فمنذ أن قامت «إسرائيل» وحتى اليوم وهي تدوس بالأقدام على هذا الإعلان والذي تنص المادة /3/منه على أن «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»، فأين المبادىء الإنسانية الهائلة التي تكرسها وتجسدها هذه المادة من ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية في المخيمات والقرى والمدن العربية؟

لذلك اعتبرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها بتاريخ 2000/10/20 أنّ ما تقوم به «إسرائيل» من قتل للأطفال والمدنيين يعد

انتهاكاً في حق الإنسان في الحياة وجريمة ضد الإنسانية.

وتنص المادة/5 / من الإعلان على أنه، لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحط بالكرامة.

ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم باعتقال الشباب العرب في المناطق المحتلة وتعذبهم وتوجه لهم الإهانات وتدمر منازلهم وتفرض عليهم العقوبات الجماعية، ويزيد عدد القرى الفلسطينية والسورية التي دمرتها «إسرائيل» حتى اليوم عن أكثر من /500/ قرية ومدينة بما فيها القنيطرة.

وتنص المادة/13/ على حق العودة لكل مواطن يغادر بلده وحرية التنقل داخل بلده، ولكن العدو الإسرائيلي لم يسمح حتى الآن للاجئين والنازحين بالعودة إلى وطنهم فلسطين وإلى الأراضي السورية المحتلة في الجولان، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة.

ولا تزال مستمرة في ارتكاب جرائمها ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة منتهكة بذلك أهم المبادىء الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولاتزال ترتكب الهولوكوست (الإبادة) على الشعب الفلسطيني، منتهكة بذلك اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري.

ويأتي تشكيل المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب مؤتمر القانون الدولي الذي عقد في إيطاليا في العام 1998 ليؤكد من جديد المبادىء التي أقرتها محكمة نورنبرغ في المجال الدولي والمتعلقة بتقديم مجرمي الحرب بأي زمان ومكان إلى العدالة الدولية وبالتالي يضع تأسيسها الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن الدولي أمام مسؤولية تطبيق مبادىء وأهداف الشرعية الدولية على مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وتحدد المادة الخامسة من نظام المحكمة الجنائية الدولية الاختصاصات التي تتعلق بعملها وهي:

1 - جرائم الإبادة الجماعية. 2- الجرائم ضد الإنسانية.

3 - جرائم الحرب. 4 - جرائم العدوان على الغير.

وتتجسد جميع هذه الجرائم في ممارسات قادة «إسرائيل»، لذلك يجب تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب أسوة بمجرمي الحرب النازيين، لأن قادة «إسرائيل» أسوأ من قادة ألمانيا النازية، ولأن «إسرائيل» أسوأ من ألمانيا النازية ولأن الصهيونية أكثر خطراً من النازية.

وانطلاقاً من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية يجب تقديم قادة «إسرائيل»الأحياء والأموات منهم الذين خططوا وأصدروا الأوامر ونفذوا الحروب العدوانية والمجازر الجماعية، ودمروا القرى والمدن والمخيمات والمنجزات الصناعية والزراعية في فلسطين وسورية ولبنان ومصر والأردن إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم على جرائم الحرب والجرائم ضد السلام وضد الإنسانية التي ارتكبوها.

إنّ العجز العربي والتخاذل الدولي والانحياز الأميركي للعدو الإسرائيلي والكيل بمكيالين ومعاداة العروبة والإسلام وتصاعد جرائم الحرب الإسرائيلية يتطلب من اتحاد المحامين العرب والاتحادات والنقابات العربية والدول والشعوب العربية الإسراع في التحرك على جميع الأصعدة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من الهولوكوست الإسرائيلي.

العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة
أنموذج البدايات النازية

● خالد الأشهب

(بناء على طلبي شرع وزير الدفاع السيد دونالد رامسفيلد في دراسة معمقة حول القوات المسلحة الأميركية. وأنا أترك له كامل الحرية لإعادة النظر في الوضع القائم من أجل التوصل إلى وضع تصور أفضل لبنية جديدة مخصصة للدفاع عن أميركا وحلفائها)؟؟.

هذا ما صرح به الرئيس الأميركي جورج بوش مطلع العام 2002 ، معلناً تأسيس العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة، التي تقوم على تكليف القوات المسلحة الأميركية بتوجيه الضربات الاستباقية ضد أية قوة خارجية كبيرة أو صغيرة، ترى فيها الولايات المتحدة تهديداً لأمنها القومي والاستراتيجي.

وبطبيعة الحال، لم يتردد الرئيس بوش ولا أركان إدارته في البيت الأبيض والبنتاغون في تسمية هذه العقيدة(سياسة دفاعية)مهمتها الدفاع عن أمن واستقرار الولايات المتحدة الأميركية، لا سيما أن ذلك الإعلان جاء بعد وقت قصير من أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، وفي سياق ما اعتبرته الولايات المتحدة(دفاعاً عن النفس) في مواجهة أخطار وتهديدات خارجية تستهدف أمن أميركا والأميركيين، وبدا الأمر كما لو أن العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة هي نتاج الحادي عشر من أيلول وإرهاصاته المعنوية والنفسية على الرأي العام الأميركي، وكما لو أن التردد في الإقدام على هذه العقيدة وسياساتها، هو بمثابة تخاذل واستهتار بأمن الأميركيين ومصالحهم في وقت وصل فيه الرئيس بوش إلى البيت الأبيض بأقل قدر من أصوات الأميركيين، بل

وبقرار من المحكمة!.

غير أن العودة إلى أرشيف هذه الإدارة وإلى السياسات التي اتبعتها منذ وصولها إلى البيت الأبيض، يكشف على أن أحداث الحادي عشر من أيلول لم تكن الانعطافة التي أنتجت العقيدة العسكرية الجديدة، ولا هي كانت وراء التغيير الحاسم والمفاجىء في العقل العسكري الأميركي، والذي تجلى في انتهاج مبدأ الضربات الاستباقية، بل أن هذه العقيدة الجديدة تعود في تشكلها وبنائها إلى تلك الأولويات التي أعلن عنها الرئيس بوش منذ وصوله إلى البيت الأبيض، بوصفها دليل عمل إدارته وسياساتها المقبلة، وهما كما أعلن عنهما في ذلك الحين أولويتان رئيستان:

●— الأولى: تحديث القوات المسلحة الأميركية وتطويرها وتزويدها بالتقنيات الحديثة، التي توفر لها القدرة الكاملة في الوصول إلى أي مكان في العالم وفي حماية المصالح الأميركية في كل زمان ومكان.

●— تأمين الاحتياطات النفطية الأميركية من منابع النفط الخارجية بصورة مستمرة وآمنة، ودون العيش في هواجس(الأخطار) التي يمكن أن تتهدد هذه الاحتياجات، فضلاً عن تأمين المصادر البديلة في حال الضرورة.

●— أما الأولوية الأولى فقد أخذت طريقها إلى التنفيذ بالإعلان عن عزم الولايات المتحدة الأميركية إنشاء الدرع الواقي من الصواريخ وبدء التجارب على منظومات الدفاع تلك، وقد برر الرئيس بوش عزمه هذا بالتهديدات التي زعم أن (الدول المارقة) تشكلها على الأمن الأميركي. وكذلك بإعلان الانسحاب الأميركي من اتفاقيات الحد من انتشار الصواريخ العابرة للقارات، الموقعة مع الاتحاد السوفييتي السابق. وكذلك بانتهاج سياسة صدامية تجاه الصين، وبمشروعات توسيع حلف الناتو وتكليفه بمهمات إضافية وجديدة لا تنسجم مع الأهداف التي انشىء من أجلها. ومن المعروف أن كل هذه الإجراءات والسياسات سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول.

●ـ أما الأولوية الثانية، فقد بدأت أيضاً قبل تلك الأحداث، وتجلت طلائعها الأولى في تشديد الحصار على العراق، وفي محاولة تطبيق نمط جديد من العقوبات المفروضة ضده(العقوبات الذكية)، وفي توسعات الحلف الأطلسي والاقتراب من الحدود الروسية، تمهيداً لتكثيف الوجود والسيطرة الأمريكية في آسيا الوسطى وما تحتويه بلدانها من ثروات النفط والغاز، ولا سيما في منطقة بحر قزوين وحولها، ففي إيار 2001 صدر عن، المجموعة الوطنية الأمريكية لتطوير سياسة الطاقة National Energy Policy Development Group

تقرير أعده نائب الرئيس ديك تشيني يضع استراتيجية، الهدف منها الاستجابة لتزايد الحاجات إلى النفط في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، وإن كان التقرير يتحدث عن بعض الإجراءات الآيلة إلى التوفير في استهلاك الطاقة فإن العديد من اقتراحاته يهدف إلى زيادة الاحتياطات الأمريكية في مجال الطاقة، وبحسب التقرير أن الارتهان الأمريكي للسوق النفطية الخارجية لمجمل الحاجة الاستهلاكية سيرتفع من 52 في المئة عام 2001 إلى 66 في المئة عام 2020 كما أن الاستهلاك الإجمالي سيزداد هو بدوره مما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد 60 في المئة من النفط في العام 2020 زيادة عما تستورده اليوم ليرتفع بذلك من 10,4 ملايين برميل يومياً إلى حوالي 16,7 مليون برميل، ويضيف التقريران الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك تقوم على إقناع الموردين الأجانب بزيادة إنتاجهم.

غير أن وزارة الدفاع الأمريكية تعترف في التقرير الصادر في أيلول عام 2001 في المجلة العسكرية Review Quadrennial Defense بأن «الولايات المتحدة وحلفاءها سيبقون مرتهنين في مصادر الطاقة للشرق الأوسط» وأن هذا المصدر قد يتعطل بفعل مختلف الوسائل العسكرية. وتصف مجلة (QDR) هذه آنذاك أنواع الأسلحة والقوات التي ستحتاجها الولايات المتحدة لمواجهة هذه الأخطار، وتحديداً تلك التي أوردها الرئيس بوش في

تصريحاته الواردة لاحقاً.

ويخلص التقرير إلى أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، تعتمد على قدرة القوات الأمريكية على إرسال قواتها إلى العالم أجمع، غير أن هذه الأولوية لم تلبث أن تفاقمت في تداعيات العقل السياسي الأمريكي وسيطرت عليه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول التي شكلت المادة الخام لهذا العقل وآلياته في إنتاج سلسلة من الذرائع السياسية، تمترست الإدارة الأمريكية خلفها في تبرير كلا الأولويتين والسير بهما قدماً نحو التنفيذ، وعلى مراحل تتوالد ولا تنتهي.

العقيدةالعسكرية الأمريكية الجديدة كانت أبرز الآليات المستحدثة في العقل السياسي الأمريكي الراهن، والمخولة تنفيذ تلك الأولويتين الرئيسيتين عبر بنية جديدة للقوةالعسكرية الأمريكية صاغها الرئيس بوش خلال خطابه في سياق بالقول: (إن القوات البرية الأمريكية ستكون«أكثر حركية وأشد فتكاً» وأن القوات الجوية ستكون« قادرة على ضرب أهداف بعيدةبدقة متناهية»، وأن القوات البحرية ستتمكن من «إنزال قواتنا بعيداً داخل الأراضي البرية»)، وعبر سياسة المبادرة إلى الفعل وليس سياسة رد الفعل، بمعنى أن القوة العسكرية الأمريكية الضاربة لن تتوقف عند حدود الفهم التقليدي لمفهوم الدفاع، ولا عند الفهم التقليدي لمفهوم التهديد، فثمة تفسيرات أمريكية جديدة للمفهومين؟

فالتهديد وفقاً للعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة هو كل ما يمكن أن يعرقل المصالح الأمريكية حول العالم انتشاراً وتوسعاً وسيطرة وسواء بالمنافسة أو بالردع، والمصالح لا تشتمل على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى الجانب الثقافي والقيمي وما أسماه الرئيس بوش غير مرة(طريقة الحياة الأمريكية)، بمعنى أن رفض القيم والثقافة وطريقة العيش الأمريكية سيعني تعرضاً للمصالح الأمريكية، مما يستوجب الرد أو الردع؟

والدفاع وفقاً لهذه العقيدة يعني أيضاً مهاجمة كل ما يتعرض للمصالح الأمريكية بمفهومها الجديد بضربات استباقية في أي زمان ومكان حول العالم.

وتعكس الزيادات في ميزانية الدفاع الأميركية النزوع الجديد باتجاه إنتاج أحدث أنواع الأسلحة وأشدها فتكاً وفقاً لرؤية الرئيس بوش الواردة آنفاً. فقد بلغت هذه الميزانية للعام القادم 2003 ما مجموعه 379 مليار دولار، وبزيادة قدرها 45 مليار دولار عن ميزانية العام الحالي 2002 ، في وقت تلاشت فيه التهديدات الخارجية الأميركية الحقيقية منذ ما يزيد عن العشر سنوات، أي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته العسكرية التي شكلت طوال العقود الخمسة الماضية عامل الردع الأساسي أمام القوة الأميركية، الأمر الذي يؤكد الأهداف ذات الطابع العالمي للعقيدة العسكرية الأميركية الجديدة، ويؤكد في المقابل الطابع الهجومي لهذه العقيدة، وبالتالي نزوعها إلى الهيمنة على العالم بأسره، عبر ما تسميه حقها في توصيف التهديدات واستشعارها وإجهاضها قبل نشوئها أو تكونها.

ما الذي يعنيه ذلك؟؟

إن عقيدة الضربات الاستباقية الأميركية الجديدة، وفضلاً عن إنها تعكس عقلاً سياسياً أميركياً جديداً يقوم على نزعات التملك والهيمنة والاستحواذ، فإنها تؤسس لعهد عالمي جديد متحلل من جملة النظم والشرائع والأخلاقيات الإنسانية التي نشأت غداة الحرب العالمية الثانية، وسعت إلى توفير أجواء دولية أكثر أمناً واستقراراً واحتكاماً إلى لغة السلام والحوار.

إن نظرية الحروب الاستباقية الأميركية، هي محاولة لشرعنة لغة القوة والسيطرة والعدوان، ونسف لمبادىء التوازن والتماثل في العلاقات الدولية. إنها الاشتقاق الأشد خطراً والأعم هولاً من نظرية الحروب الاستباقية الصهيونية كونها تستهدف العالم أجمع من جهة، وكونها توظف أحدث ما أنتجه العقل البشري من وسائل القتل والتدمير في تحقيق أهدافها وغاياتها. بل إنها المدخل إلى العديد من الأخطار المدمرة التي تستهدف البشرية في إنجازاتها ومصيرها:

●— إنها احتكام إلى لغة القوة والهيمنة في نسيج العلاقات الدولية الجديد،

وبما يعنيه ذلك من استبعاد للغة الحوار والتفاهم والوسائل السلمية في حل النزاعات، ما يعني بؤر المتجددة من النزاعات والحروب الإقليمية حول العالم.

●— إنها تعني شن الحروب وما تنطوي عليه من الكوارث والدمار بمجرد الاشتباه أو التكهن بالتهديد، وهذا ما تجعله الإدارة الأميركية في الوقت الراهن عنواناً لسياستها إزاء العراق وأطماعها فيه، فضلاً عن توسيع دائرة الاختلاق وإنتاج الذرائع التي تخفي أهدافاً غير معلنة.

●— إنها تحاول تسويغ وتبرير العدوان الإسرائيلي المتواصل على العرب بذريعة الدفاع عن النفس، وبالتالي تكريس المقاومة بتوصيفها إرهاباً.

●— إنها تعني إنهاء الوظيفة والدور السلمي والإنساني للمنظمة الدولية (الأمم المتحدة) ووقف العمل بقرارات الشرعية الدولية وبمبادىء الإجماع الدولي، والاستعاضة عنها بوظيفة الشرطي الأميركي حامل الهراوة الغليظة.

●— إنها تعني تكريس شرائع الغاب المتوحشة، حيث الأقوى هو الأفضل، ليصبح التنافس صراعاً، والحوار اقتتالاً.

لعلها بعيدة النظر، وزيرة العدل الألمانية التي وصفت قبل حين سلوك الرئيس الأميركي جورج بوش بالسلوك النازي، إذ إن مقاربة البدايات في العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة بنظيرتها الألمانية أيام العهد النازي، تؤكد أن ثمة مساراً مشتركاً لكليهما يؤدي إلى نتائج متماثلة؟.

قيم أميركا تقودها إلى انهيار محتوم

● عارف الاغا

« نحن الآن القوة الأعظم في العالم.. لقد حققنا في أميركا أضخم انتصار مع نهاية القرن العشرين: إبادة الشيوعية وسحق العراق ولا أحد يشك الآن في أن أميركا هي زعيمة العالم» هكذا هتف فرانسيس فوكوياما صاحب الفكرة الساذجة والمتغطرسة حول نهاية التاريخ وتبعه الجنرال كولن باول يوم كان رئيساً لهيئة الاركان المشتركة «نحن الآن القوة الأعظم، نحن الآن اللاعب الرئيس على المسرح الدولي، وكل ما يجب علينا أن نفكر فيه الآن مسؤوليتنا عن العالم بأسره، ومصالحنا التي تشمل هذا الكوكب برمته». هكذا احتفل الغرب الأميركي بانهيار «الإمبراطورية» السوفييتية وبموت ماركس مرة أخرى، وهكذا أعلنوا انتصارهم الحاسم والنهائي على كل أعدائهم ولم يعد أمامهم ما ينتظروه من جديد. لقد حدث الجديد بموت الماركسية وتفكك الاتحاد السوفييتي، وها هي أميركا تغلق خلفها باب التاريخ وتعلن نهايته وخلود الرأسمالية. إنه الانتصار الأخير للحضارة الغربية ولا جديد بعد اليوم.. ولن يكون هناك حسب زعمهم أي تطور أو تقدم لاحق فيما يتعلق بالمبادىء والعقائد والمؤسسات. وها هي أميركا تعلن للعالم بل تنذره بأنها اللاعب الرئيس على المسرح الدولي وتدعوه بصوت آمر إلى أن يتكيف مع هذه الحقيقة وأن يخضع لمصالح أميركا الحيوية، السياسية والاقتصادية والأمنية وأن يبارك قيمها ويتبناها، قيم«الديمقراطية» و«اقتصاد السوق».

لا جديد بعد اليوم سوى الاستسلام لمشيئة الأميركي واستلهام قيمه ونشرها على مساحة الكرة الأرضية كلها. فهذه القيم ينبغي أن تسود وهي الطور النهائي

والأخير للتطور العقائدي للجنس البشري والباقية إلى آخر الزمان!.

وليس من المستغرب بعد أن تربعت أميركا على سدة الانتصار التاريخي للرأسمالية أن تسعى لفرض هيمنتها على العالم ذلك لأن «التعالي المميت» سمة من سمات الحضارة الغربية. وهو في واقع الامر ليس وليد اليوم فجذوره ممتدة في الفكر والثقافة الغربية كما وصفه رواد الحضارة الغربية أنفسهم وحمل وما يزال يحمل في ثناياه نذر شر للبشرية جمعاء، وقد ورثته أميركا بأبشع صوره ومظاهره.

وليس من المستغرب كذلك أن ينسحب هذا التعالي المميت على مختلف ظواهر الحياة الأميركية فكرية كانت أم سياسية أم اجتماعية. وإذا كان هذا التعالي المميت قد كلف البشرية ضحايا جسيمة وآلاماً هائلة فهو يدفع البشرية اليوم إلى أزمة عميقة وشاملة ليست الحضارة الغربية بشقيها الأوروبي والأميركي بمعزل عنها بل هي صانعتها ولن تكون بمنأى عن نتائجها وتبعاتها. لذا لم تكن هذه الحضارة غريبة عن التنبؤات التي تشير إلى حتمية انحلالها وسقوطها. فقد ظهرت بعض هذه التنبؤات في النظريات التاريخية واحتلت حيزاً لا يستهان به في الثقافة والاقتصاد الغربيين على حد سواء.

ويمكننا أن نضيف إلى تلك النبوءات القديمة الجديدة وجهة نظر تدعمها وتبرهن على صحتها. فالقيم الأساسية التي تنهض عليها وتبشر بها الحضارة الأميركية وتسعى لنشرها في كافة أنحاء العالم هما قيمتا الديمقراطية واقتصاد السوق. وهاتان القيمتانّ المرتبطتان عضوياً بالمفهوم الأساسي للملكية الخاصة هما، حسب زعم صناعها والمروجين لها من الأميركيين، القوة المحركة والدافعة لمواصلة تقدم الجنس البشري في الاتجاه الذي تحدد سماته الرأسمالية كنظام عالمي. ويتبنى هاتين المقولتين شرطاً مسبقاً لقبول وانخراط أية أمة في المجتمع الدولي أو لحصولها على مساعدة مؤسسات المال الدولية.

وإذا تجاوزنا حقيقة أن هاتين القيمتين غير قابلتين للتطبيق وتواجهان

معارضة شديدة في أماكن كثيرة من العالم، ذلك لأن لكل أمة تراثها وقيمها وثقافتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها وتحدد هويتها. فإنهما أي هاتان القيمتان غير قادرتين وحدهما على تدعيم حضارة ما أياً كانت فما بالكم بعولمتهما. إن فيهما من العيوب والنواقص والثغرات ما يعزز الاحتمالات والنبوءات بانهيار وبسقوط الحضارة التي ترتكز عليهما. وما تلك التصدعات التي نشهدها في بناء تلك الحضارة إلا نتاج التناقضات القائمة والمدمرة بين الديمقراطية واقتصاد السوق. فهل يمكن — والحال كذلك — أن تشكلا بذاتهما قيماً حضارية عالمية قابلة للحياة؟.

لا شك في أن هاتين القيمتين تمثلان الأساس التوءم للحضارة الأميركية—الأوروبية، وهما متناقضتان تماماً بعكس التصور القائل أنهما متكاملتين. فهما كفيلتان بتقويض بعضهما أكثر من توافقهما ومن دعم أحدهما للأخرى. إن التناقضات المتأصلة والكامنة بينهما سوف تساعد على تفسخ الحضارة الغربية التدريجي شيئاً فشيئاً إلى أن تدمر نفسها. قد تجد الوسائل والقدرة لإطالة أمد وجودها لكنها ستواجه نهايتها المحتومة. ومن الواضح أن قيمها تنبىء بنذر احتضارها مهما حاولت من ترميم عيوبها وسد الثغرات في بنائها وتجاوز إشكالياتها.

إن التزاوج بين الديمقراطية واقتصاد السوق اللتين يجري تسويقهما على النطاق العالمي تعاني من تناقضات وعيوب وإشكاليات لا سبيل إلى تلافيها.

وتحول هذه التناقضات المتأصلة دون إمكانية عملهما معاً. إنهما في واقع الأمر تعملان بصورة تصادمية أكثر منها تآلفية. فكل منهما يعمل ضد الآخر ويقوضه. وتبرز جلية تلك التناقضات في طبيعة كل منهما. فالديمقراطية تسعى للارتقاء بالفرد وتعزيز حريته ودوره في الحياة الاجتماعية بينما يتحرك «اقتصاد السوق» في خط معاكس تماماً إذ يعمل على تهميش الفرد وسلبه حريته

وإنسانيته وتحويله إلى سلعة ذات مواصفات معينة يتطلبها السوق الذي يقذف إلى عالم البطالة بالملايين من الأفراد الذين يتمتعون بحق المواطنة لكنهم يعانون من انخفاض في مستوى التعليم أو المهارة فيستعبدون وينحى بهم جانباً. ويتجلى هذا التناقض التصادمي في تشجيع «اقتصاد السوق» القائم على المنافسة الشرسة وروح الجشع والأنانية وتدمير الآخرين بينما تستهدف الديمقراطية تعزيز كيان الفرد وإقامة مجتمع قادر على تحسين أداء الفرد داخله عبر مؤسسات حزبية واجتماعية تسعى لتقريب وجهات النظر بين الأفراد لا خلق نزاعات أنانية شرسة تعمل على تقويض أسس المجتمع بدل أن توحد أفراده وتحدد دورهم ومسؤولياتهم في إطاره. هذا إلى جانب تجريد الطبقات الفقيرة من ممارسة حقوقها السياسية وحرمانها من الاستفادة من تلبية حاجاتها الاقتصادية الضرورية والأساسية.

كذلك يتجلى هذا التناقض في أن أسس الديمقراطية قائمة على مبدأ قبول الأقلية بقرار الأكثرية بينما نرى «اقتصاد السوق» يمثل طغمة من الأقلية الثرية التي تتحكم بقرار الأكثرية. وتحتكر هذه الأقلية القرار السياسي حيث تتمركز السلطة في أيدي نخبة صغيرة نسبياً تعمل على الإخلال بالتوازن البنيوي في تنظيم المجتمع وعلى تدمير التوازن النفسي والاجتماعي للفرد في عملية السيطرة والاستلاب وتدمر قدرة الإنسان على التكيف البيولوجي والثقافي مع بيئته وتضع الإنسان المعاصر أمام أزمة عميقة وشاملة.

والتناقض الجلي في هاتين المقولتين هو الصراع فيما بينهما الذي يحمل في داخله بذور دمارهما. ذلك «لأن كلاً من الديمقراطية واقتصاد السوق يقومان على مبدأ الخيارات المتعاكسة سواء في مجال القادة السياسيين أو البضائع الاستهلاكية أو التكنولوجيا أو في المنحى الثقافي أو الإعلامي. ولا يستطيع المزيج المكون من هاتين القيمتين أن يوفر أية أسس لحضارة تدوم». إن الصراع المتأصل بينهما يفترض تفوق إحداهما على الأخرى. ومما لا شك فيه أن جميع المؤشرات

تدل على تعاظم هيمنة اقتصاد السوق وتأثيره الأكثر ديناميكية على تعاليم الديمقراطية.

وسيعتبر الاستبداد الذي يرافق هذه الهيمنة الحلقة الأولى في سقوط الحضارة الغربية وانهيارها ذلك لأن تراجع الديمقراطية وغيابها عملياً لحساب سيادة آليات السوق الذي سيتحكم بكل منحى من مناحي الحياة العامة بدءاً من حماية الشرطي للمواطنين والعدالة والتعليم والصحة وصولاً إلى الهواء الذي يجري تنفسه سيعبد الطريق نحو انتصار نهائي لحقوق الاقتصاد الموحد على حقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف سيفتح الباب واسعاً أمام عدوانية الشركات العملاقة الما فوق قومية وأمام الكيانات اللاشرعية كالمافيات وكارتلات المخدرات وتجار الأسلحة ويحتدم الصراع بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وبتكالب الأقوياء وفي مقدمتهم أميركا للسيطرة على مصادرة المواد الأولية وفي طليعتها النفط. وتنتهك سيادة الدول ويزداد التدخل في شؤونها الداخلية ومصائرها كما حدث لكل من يوغسلافيا وأفغانستان وكما يخطط للعراق الآن.

وتتجلى هذه التناقضات والعيوب بالمستوى نفسه وبشكل فاقع ومثير للأزمات ومدمر على صعيد العلاقات بين الدول. فهذه القيم ليست غير قابلة للتطبيق فحسب حتى من قبل دعاتها وممثليها، بل تكاد تقضي على كافة القيم والمعايير والقوانين التي تحكم العلاقات الدولية. فالديمقراطية الأميركية في العلاقات الدولية تساوي الدكتاتورية المطلقة وخير مثال على ذلك مايحصل في الأمم المتحدة.

هذه المنظمة التي وجدت لفض المنازعات بين الشعوب وصيانة السلم العالمي وفق ميثاقها الناظم للعلاقات الدولية لاتطبق فيها ألف باء الديمقراطية. فالخمسة الكبار في مجلس الأمن أصحاب الفيتو يتحكمون بقراراته وهذا أمر مخالف تماماً لمبادىء وروح الديمقراطية وخضوع الأقلية للأكثرية هذا إذا لم نشر إلى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المجلس وأعضائه الدائمين. هذا إلى جانب التلويح

بالفيتو وممارسة الضغوط وسياسة المعايير المزدوجة ثم هل يقبل الأميركي أو الأوروبي أمماً متحدةتطبق فيهاالديمقراطية حيث تخضع الأقلية في الجمعية العمومية لرأي الأغلبية؟ وهل يمكن تصور مجلس الأمن دون فيتو الدول الكبرى وتطبق فيه مفاهيم الديمقراطية الغربية؟ وهل يمكن تصور غرب يؤمن ويمارس سياسة مبادىء السوق الحرة في مجالات العدالةوتدعيم القانون الدولي والأمن الوطني وحقوق الإنسان؟

الديمقراطية في العلاقات الدولية آخذة بالأفول بل إن واقع الحال يقول لاوجود للديمقراطية في العلاقات الدولية. وهي تختفي مفسحة الطريق أمام آليات السوق والتجارة الحرة والفساد لتحل محلها، فتتشكل تلقائياً دكتاتورية من نوع خاص، دكتاتورية السوق التي تحول السياسة والثقافة والتراث والجنس وكل القيم الإنسانية النبيلة الأخرى إلى سلع تجارية عرضة للبيع والشراء وخاضعة لمنطق المصالح والنهب.

إن هذه القيم الأميركية—الأوروبية مشبعة بروح الكبرياء والتعالي ومدعومة بسلطان القوة الغاشمة ورأس المال المتوحش. إنها المخالب التي تغرسها في لحم الحضارات والأمم الأخرى لتجهز عليها، تسلبها سيادتها وأمنها، وتنهب ثرواتها. إنها قيم المنافسة الشرسة التي يأكل فيها الأسرع البطيء والأقوى الضعيف والأغنى الفقير.

إنها دكتاتورية السوق التي تقضي على الديمقراطية سواء داخل المجتمعات الأميركية والأوروبية أو على الصعيد العالمي.. فعلى المستوى الداخلي الأميركي تحديداً تعمل هذه الدكتاتورية على استبدال الإناء الأميركي المتناغم بمركب هجين وغير فاعل عماده مجتمع المنفعة الذاتية. وعلى المستوى الخارجي لا تتعرض للخطر قطاعات واسعة من المصالح الأميركية فحسب، بل أيضاً الركائز الايديولوجية التي تحفظ استمرار سيطرتها على العالم. يبدو والحال كذلك أن الحضارة الغربية على جانبي الأطلسي غير بعيدة عن نبوءات الانهيار. وسوف

يكون انهيار الحضارة الأميركية سابقاً لسقوط الحضارة الغربية.

إن لهذه الافتراضات ما يبررها وما يدعم صحتها وستجد الدول الأخرى نفسها ملزمة في الاتحاد مع جيرانها وتشكيل كتل إقليمية لها قيمتها في مواجهة عولمة السوق الأميركي والحفاظ على أمنها وثقافتها ولغتها وطرائق عيشها ومعتقداتها ولن يكون التلمود الأميركي الجديد بيت السعادة الإنسانية المطلقة.

لم تحن نهاية التاريخ بعد ذلك لأن فلسفة التمايز بالقوة وازدراء الآخر والمحافظة على القبيلة البيضاء باعتبارها حقيقة وما عداها وهم، ليست سوى تجسيد لصراع قديم يتجدد بصيغ وأشكال جديدة. فالتصور العام لتاريخ البشرية ظل ينسب أولاً وأخيراً إلى أوروبا الصناعية التي أصبحت مقياساً تتم على أساسه غربلة وتصفية باقي التاريخ البشري، تماماً مثلما وقعت تصفية المجتمعات الأوروبية منذ القرن الثامن عشر على يد الرجل الأبيض، أي مع بداية تأسيس النهب الأوروبي للعالم. والاستعمار كشكل بدائي لهذا التأسيس، أبرز بصورة جلية العلاقات المتوازية والمتلازمة بين المستوى النظري للتصفية التاريخية للإنسانية نسبة إلى المقياس الأوروبي، والمستوى التطبيقي، أي التصفية الجسدية للأفراد والبنى الاجتماعية للشعوب المنهوبة. وتتكرر هذه التصفية اليوم على يد النظام الأميركي وريث كل التقاليد الهمجية والاستغلالية والتسلطية للاستعمار الأوروبي الغربي.

الانتخابات الإسرائيلية في ضوء الانتفاضة حزب العمل نموذجاً

● عماد خالد رحمة

إن المدقق في الخارطة الحزبية في الكيان الصهيوني، يتبين له وجود عدد كبير من الأحزاب تتجاوز 18 حزباً سياسياً، منها 14 حزباً ممثلة في الكنيست منفردة أو في إطار كتل انتخابية برلمانية، بالإضافة إلى عدد غير قليل من الحركات والمنظمات التي لا ينطبق عليها وصف الحزب السياسي. لقد ساهمت هذه الأحزاب في تكوين «مجتمع» المستوطنين اليهود، وإقامة الكيان الصهيوني، ومعظم هذه الأحزاب الرئيسة أحزاب قديمة تعود جذورها إلى فترة «الييشوف» وهي تسمية تطلق على «مجتمع» المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام«إسرائيل»، وقد أدت هذه الأحزاب دوراً مهماً في تكوين «مجتمع» المستوطنين اليهود في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهمت في إقامة الكيان الصهيوني بصورة أو بأخرى، وواصلت بعد قيامه تأدية أدوارها المتعددة في الحياة السياسية والعامة انطلاقاً من رؤيتها الشاملة للأمور، وينتمي إلى هذه الفئة حزب العمل، وحزب مبام المندمج في إطار كتلة ميرتس، والحزبان الدينيان المفدال واغودات يسرائيل المتأطر في كتلة «يهوديت هاتوراه» وحزب «راكح» في الوسط العربي.

وهناك عدد آخر من الأحزاب نشأت على خلفية الأحداث العسكرية والتطورات السياسية الاستيطانية، وينتمي إلى هذه الفئة حزب راتس وشينوي وأحزاب هتميا، وتسوميت، وموليدت، ويعود، وكاخ، والحزبان الدينيان شاس وديغل هاتوراه.

بعد هذه المقدمة، سيتركز البحث هنا حول حزب العمل الإسرائيلي الذي يعد من الاحزاب التي تحتل موقعاً هاماً في الخارطة الحزبية الإسرائيلية ويضم تيارات مختلفة تمتد من «الوسط إلى اليسار» ويصنف هذا الحزب على أنه من أحزاب «اليسار» التي تنطوي تحته أحزاب كتلة ميرتس التي تتالف من ثلاثة احزاب هي: شينوي، ومبام، وراتس.

إن حزب العمل الإسرائيلي مفليغت هعفودا هيسرئيليت حزب «اشتراكي—ديمقراطي» صهيوني تاسس عام 1968 من اتحاد ثلاثة أحزاب عمالية هي: «مباي، واحدوت هعفودا—بوعالي تسيون، وراڤي» وبعد توحدها في السبعينيات أصبح شمعون بيريز، ويغآل آلون وهم من قادة الأحزاب الثلاثة السابقة على رأس الحزب الجديد، وقد ظل يغآل آلون زعيم أحدوت هعفودا الشخصية الثانية في الحزب حتى وفاته عام 1980 . أما شمعون بيريز الذي كان من قادة «راڤي» فقد وصل إلى زعامة الحزب في العام 1977 بعد منافسة قوية على هذا المنصب مع اسحق رابين الذي آلت إليه الزعامة بعد تنحي غولدامائير التي خلفت ليفي أشكول بعد موته عام 1969 . كذلك ومع يغآل آلون الذي لم يستطع الوصول إلى الزعامة.

أما موشي دايان فقد انخفضت أسهمه في الحزب وضعفت مكانته من جراء تحميله المسؤولية جراء تقصيره خلال حرب تشرين التحريرية، مما أدى إلى انسحابه ودخوله حكومة الليكود حيث أصبح وزيراً للخارجية في حكومة مناحيم بيغن، ثم شكل عام 1981 قائمة خاصة تدعى «تيلم» حصلت على مقعدين في الانتخابات آنذاك، ثم تبددت بعد وفاته. والواضح أن حزب العمل قد تعرض إلى هزات عنيفة متعددة نجمت عن خلافات داخله بشأن قضايا سياسية واجتماعية أو تنظيمية أدت إلى انسحاب عدد من قادة الحزب البارزين، وانشقاقهم، إذ انشقت حركة حقوق المواطن راتس عام 1977 بعدما انشقت مجموعة «لوفا إلياف» عام 1972، وحركة التغيير «شينوي» عام 1973 . ومجموعة مئير عميت

عام 1976 . وقد أدت هذه الانشقاقات في مجموعها وظهور حركة «حداش» عام 1977 كتيار وسط إلى الضعف والخلخلة في البنى الداخلية لحزب العمل المتحالف مع المبام، مما أدى إلى سقوطه عن سدة الحكم في ذلك العام لصالح ائتلاف الليكود الذي كان حزب حيروت بقيادة مناحيم بيغن يشكل محوره الأساسي.

وهناك تصنيف للأحزاب في «إسرائيل» يعود لاعتبارات أيديولوجية ترتكز بشكل أساسي على معيار مزدوج مستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات: الموقف من الأراضي المحتلة، والموقف من العلاقة بين «الدين والدولة» حيث تتدرج الأحزاب بموجب هذا المعيار المزدوج إلى ثلاثة معسكرات:

1- معسكر «اليسار» وتمثله القوى السياسية التي تدعو إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب على طريقتها الخاصة، إذ يقوم السلام على الانسحاب من الأراضي المحتلة أو أجزاء منها، بغض النظر عن مبادئها أو مواقف هذه القوى فيما يختص بالمجال الاقتصادي—الاجتماعي. كما تدخل القوى السياسية العربية في الأراضي المحتلة عام 1948 في المعسكر إلا أنها تختلف مع قوى «اليسار» الإسرائيلي، حول الكثير من الأهداف والقضايا العامة.

2- معسكر اليمين وتمثله القوى التي تعارض الانسحاب، من أي جزء من الأراضي المحتلة عام 1967 وتدعو إلى ضمها، ومنها حزب تسومت، علماً أن أهداف هذا الحزب الاقتصادية والاجتماعية أقرب إلى توجهات حزب العمل الذي يدخل في معسكر «اليسار».

3- المعسكر الديني الذي تتدرج فيه الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية.

إن حزب العمل الذي يصنف في معسكر «اليسار» عمل على بناء «الدولة» حيث اقام قاعدة اقتصادية وسيطر على وسائل الإنتاج، وأقام كثيراً من المنظمات الاقتصادية التي كانت تتبع اتحاد النقابات العمالية الهستدروت كما توسع في إنشاء المزارع التعاونية و«الكيبوتسات»، وأنشأ أيضاً العديد من الصناعات

وأهمها الصناعة الحربية.

خاض حزب العمل انتخابات الكنيست تحت اسم كتلة «المعراخ» عام 1969 التي تشكلت من حزبي العمل ومبام، حيث يعد مبام استمراراً لحزب مباي، وحزب رافي الذي انشق أيضاً بزعامة دافيد بن غوريون حيث كان من أبرز قادة الحزب لدى تأسيسه :ليفي أشكول، وغولدامائير، وبنحاس سابير من مباي ويسرائيل غليلي ويغآل آلون ويتسحاق بن أهرون من احدوت هعفودا وموشي دايان وشمعون بيريز من رافي.

يعد حزب العمل صاحب نظرية أمن الكيان الصهيوني التي اتخذها ذريعة لشن عدوانه على الأراضي العربية واحتلالها وطرد سكانها وإقامة أبشع المجازر بحق الشعب العربي وخاصة الفلسطيني. فقد شنت «إسرائيل» كل حروبها العدوانية على الأمة العربية تحت قيادة حزب العمل ماعدا غزو لبنان عام 1982، وهو صاحب مشروعات التوسع والاستيطان بخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وسيناء قبل الانسحاب منها. كما تم في عهد حزب العمل الإقرار بقانون ضم القدس إلى الكيان الصهيوني بتاريخ 1967/6/27 بالرغم من كل دعايته حول السلام والتسوية السلمية. فمن ناحية توجهه السياسي يدعو حزب العمل على إقامة سلام مشترك مع الفلسطينيين والعرب يقوم على حل وسط إقليمي في المناطق الفلسطينية المحتلة وعلى أساس قراري مجلس الأمن 242و 338 بحسب تفسيره لهما من خلال تسوية تتم على مراحل. إشراك الأردن في مفاوضات الحل الدائم بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إطار أردني فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع «إسرائيل»، لا دولة فلسطينية منفصلة غربي نهر الأردن، بقاء القدس مدينة موحدة تحت» سيادة إسرائيل» الحدود الأمنية لـ «إسرائيل» وعلى احتفاظها بمناطق تعتبرها حيوية غير مزدحمة بالسكان العرب مثل ضواحي القدس و«غوش عتسيون»، كما يدعو حزب العمل إلى وقف الاستيطان باستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن

ووجوب ضمان إمكان بقاء المستوطنات في المناطق التي ستجلو «إسرائيل» عنها في مكانها. وتأمين سلامة المستوطنين وأمنهم، وتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود «إسرائيل». إن المتتبع لتطورات الوضع الحزبي في الكيان الصهيوني وبخاصة ما يجري داخل حزب العمل يلمس مدى التخبط الذي لازمه منذ مدة طويلة، وعلى وجه الخصوص منذ انتخابات شباط 2001 التي أودت برئيس الحكومة الأسبق ايهود باراك واضطراره لتقديم استقالته من الحزب بعد ساعات من هزيمته أمام مجرم الحرب أرييل شارون، واستمرت الأزمة مترافقة مع ظهور عدد كبير من المنافسين على تركة باراك الثقيلة. كما تجلى واضحاً حالة التشرذم والانقسام التي يثيرها المتنافسون على قيادة الحزب وعلى قواعده الأساسية مما أصبح خطراً يهدد وحدة الحزب برمته تنظيمياً حيث بات كل واحد من المتنافسين يجمع أنصاره ليصبح الصراع شخصياً وبطريقة شرسة مثل مجمع أو معسكر أصدقاء «فؤاد» الذي يضم أصدقاء ومناصرين ورؤساء بلديات ورجالات جيش بن اليعازر ومعسكر أو محفل بورغ ويسميه المحفل لاقتصادي والاجتماعي، ومعسكر «مزايم سينة»، وهو محفل فكري من أجل تنظير للحزب، وأصدقاء «بايغا» وهم أنصار ابراهام شوحط، ومعسكر يوسي بيلين الذي يضم الرافضين لسياسة بن اليعازر، ومجموعة رامون..الخ ومن الخلافات القائمة موضوع المشاركة في الحكومة الليكودية بزعامة شارون، وقد اعقب ذلك سلسلة من الانسحابات المتتالية أدت إلى التدهور الداخلي للحزب، بخاصة عندما أعلن عضو الكنيست إيلي غولد سميث رئيس اللجنة المالية أنه قرر الاستقالة من الكنيست احتجاجاً على محاربة باراك. فيما وقف آخرون معارضين له مثل إبراهام بورغ، ويوسي بيلين، وشلومو بن عامي وحدد بيلين وبن عامي بوضوح أن حزب العمل خصوصاً و«اليسار» عموماً بحاجة إلى قيادة تتجاوز الأحزاب. كما انعكس ذلك على اتصالات باراك التي تصدى لها حاييم رامون وصالح طريف بينما وقف بن اليعازر داعياً إلى ترميم الحزب ومن ثم النظر

باتجاه حكومة ائتلافية، وهذا ما قام به بن اليعازر من خلال ترشيح نفسه لرئاسة الحزب بعد هزيمة باراك مع المرشحين ابراهام بورغ، وحاييم رامون وشلومو بن عامي فيما تقدم يوسي بيلين وبورغ باقتراح أن يتسلم بيريز منصب الرئيس الفخري، كل هذا بينما الحزب من الداخل يشهد حالة من التشرذم والانقسام بين باراك، وبنيامين بن اليعازر، وابراهام بورغ، ويسرائيل سيفون سكرتير العمل في حيفا وفاتن ظل عن الحركات الكيبوتسية، وشالوم سمحون عن المستوطنات الزراعية، وأوفير فينس رئيس الحزب في القدس المحتلة، وكان مركز الحزب صاحب اليد الطولى في تعيين الرئيس حيث انتخب في نهاية 1977 بمجموع أعضاء يصل إلى 1675 عضواً منهم 751 عضواً منهم انتخبوا، و924 عضواً تم تثبيتهم بفضل مناصبهم مثل رؤساء السلطات، وموظفو ونشطاء الحزب، ونخب الجمهور ورؤساء منظمة «نعمات» النسائية والوكالة اليهودية.. وغيرها.

لقد أدت هزيمة باراك أمام شارون إلى سحق مكانته في مؤسسات وقواعد الحزب حيث عاش الحزب في عهد باراك إرباكاً واضحاً تجاه كثيرٍ من القضايا السياسية المطروحة، كالموقف من عملية السلام، والحل على المسار الفلسطيني، وأدت هذه السياسة إلى تفجير انتفاضة الأقصى رداً على المماطلة والتهرب من تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع السلطة، وبعد انخراط الحزب في حكومة شارون تحول تدريجياً إلى منفذ أمين لنهج الليكود، ورغم هذا فقد اقترح حزب العمل مفهوماً يتضمن السعي للانفصال عن الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستعداد للعيش بسلام إلى جانب دولة فلسطينية، كما رفع حزب العمل راية الانكماش داخل حدود ما يسمى الخط الأخضر، وإقامة خط فاصل بين الإسرائيليين والشعب الفلسطيني والتنازل عن «سيادة إسرائيل» بالإضافة إلى إخلاء الضفة الغربية وقطاع غزة وتفكيك المستوطنات مباشرة كمبادرة سياسية هدفها إنهاء النزاع مع الفلسطينيين حسب فحوى خطة كلينتون. إن هذه الاقتراحات تهدف إلى

تمييع المواقف والأحداث، وهم بمراوغتهم يؤكدون في اجتماعاتهم المغلقة بأن رؤية إخلاء المستوطنات بمثابة هذيان سياسي، ويذكرون بصورة خاصة كيف تقاعس رابين في اللحظة الأخيرة عن إخلاء الجيب اليهودي في الخليل بعد المجزرة البشعة التي قام بها المجرم باروخ غولد شتاين بحق المصلين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي يوم 25 شباط عام 1994 وفضلاً عن ذلك فإن عدم مصداقية قادة العمل يجسدها السلوك العملي للحزب الذي يصر على مشاركة الليكود في الحكومة وتقديم العون لسياسة شارون التي غايتها استمرار السيطرة على الضفة وغزة، وعدم إخلاء المستوطنات ورفض الدولة الفلسطينية، وفي خضم النقاشات الدائرة حول خطة السلام قدم شمعون بيريز خطة اعتبرها مطورة عن سابقاتها طرحها على مؤتمر حزب العمل كورقة مضادة لخطتي بن اليعازر ورامون تحت اسم «طريق عملية للعمل» جاء فيها:

— يؤمن حزب العمل بأن الطريق لدرء الخطر الكامن بتحول «إسرائيل» إلى «دولة ثنائية القومية» دون أكثرية يهودية يكون بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ويكون ذلك من خلال الاتفاق على الفصل بينهما برضا تام.

— تقوم اللجنة الرباعية والتي يمثلها الاتحاد الأوروبي وروسيا وأميركا والأمم المتحدة بدور شريك خاصة في ظل الأخطار الآخذة بالتزايد في الشرق الأوسط وكل هذا يلزم اللجنة الرباعية بالتدخل سريعاً من أجل خلق انطلاقة مجددة لعملية السلام.

— التفاهمات التي تم التوصل إليها من قبل اللجنة الرباعية مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ولم تتم المصادقة عليها أو رفضها بصورة رسمية، وقد قسم بيريز الاتفاق إلى أربعة مراحل منفصلة تتضمن اعتراف «إسرائيل» بالحكم الذاتي الفلسطيني كدولة ستقرر حدودها النهائية خلال المفاوضات على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338 واعتراف «الإسرائيليين بإسرائيل كدولة يهودية».

شغل موضوع مشاركة حزب العمل في حكومة شارون انقساماً عميقاً في الحزب حيث أعلن بن اليعازر عن ضرورة المشاركة في حكومة «ائتلافية»، وتمكنت قيادة حزب العمل وبعد مفاوضات مع شارون على انضمام حزب العمل في الحكومة المذكورة يوم 2001/2/26 ، حيث تم توزيع الحقائب الوزارية على الشكل التالي:شمعون بيريز وزيراً للخارجية،بنيامين بن اليعازر وزيراً للحرب، وشالوم سمحون وزيراً للزراعة،وافرايم سينة وزيراً للمواصلات، وداليا إيتسك وزيرة للصناعة والتجارة، ومتان فيلنائي وزيراً للعلوم والثقافة، ورعنان كوهين وزيراً بلا حقيبة، وصالح طريف وزيراً بلا حقيبة، وعين فيما بعد مسؤولاً عن شؤون الأقليات، أما نواب الوزراء الثلاثة الذين تم اختيارهم في التصويت السري فهم آفي يحزقئيل، وايلي بن مناحيم، وميخائيل ملكيئور من حركة «ميماد».

لقد اعتبر عدد كبير من أعضاء حزب العمل مشاركة حزبهم في حكومة شارون، عار كبير عليهم، وبخاصة أعضاء الكنيست أمثال حاييم رامون، وشلومو بن عامي، وابراهام شوحط حيث أكدبن عامي أن الاحتجاج من «اليسار» ضد الانتهازية المخجلة لحزب العمل لن يوقف بالضرورة إقامة حركات سلام متطرفة حقيقية.

وفي الانتخابات الاولية للحزب انضم رئيس بلدية حيفا عميرام متسناع للتنافس على زعامة الحزب مع بن اليعازر وحاييم رامون حيث قدم متسناع برنامجه السياسي الذي يتضمن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة ودون تحديد من يقود الفلسطينيين، وإقامة الجدار الفاصل في حال أخفقت المفاوضات، وإخلاء المستوطنات فوراً في غزة والمستوطنات المعزولة في الضفة الغربية أي التي يعتبرها غير قانونية، ولن تكون هناك مستوطنات شرق خط الفصل، أما القدس فتحاط بجدار حتى نهاية المسيرة السياسية، وفي النهاية يتم ضم الأحياء اليهودية وتبقى الأحياء العربية مع الفلسطينيين. كما أعلن أنه إذا تم انتخابه رئيساً للحزب فسيعمل على حل الشراكة في حكومة الائتلاف التي

يترأسها شارون، كما أنه سيتفاوض مع كل من ينتخبه الشعب الفلسطيني رئيساً له، شريطة أن تكون وجهته السلام الحقيقي.

وعميرام متسناع هذا، يهودي صهيوني ولد في كيبوتس «دبرات» عام 1945، تخرج من الكلية العسكرية في المدرسة العلمية في حيفا، ويحمل اللقب الأول في علوم الجغرافيا من جامعة حيفا. التحق بالجيش الإسرائيلي عام 1963، وأمضى غالبية فترة خدمته العسكرية في سلاح المدرعات، كما شغل عدة مناصب عسكرية منها قائد كتيبة اللواء السابع، وقائد شعبة الإمدادات العسكرية في سلاح المدرعات وقائد لواءباراك، قائد لواء المدرعات في جيش الاحتياط، قائد كتيبة مدرعات في الجيش النظامي وقائد شعبة الأبحاث والتطوير في الجيش ورئيس شعبة العمليات في القيادة العامة للجيش الإسرائيلي.

وفي عام 1986 عين مساعد لرئيس شعبة الإمدادات العسكرية ورقي إلى رتبة جنرال، وفي عام 1987عين متسناع قائداً للمنطقة الوسطى وقمع الانتفاضة الفلسطينية الأولى طيلة عامين ونصف حيث أشرف على عمليات كسر عظام أبطال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كما شارك في دورة عسكرية في الولايات المتحدة حيث تسلم فور عودته منصب رئيس شعبة التخطيط لمدة عامين. كما شارك متسناع في أربعة حروب إسرائيلية ضد العرب، حرب حزيران 1967 كضابط عمليات، وحرب الاستنزاف كضابط كتيبة، وحرب تشرين التحريرية عام 1973،...الخ بعد استقالته من الجيش رشحه حزب العمل لرئاسة بلدية حيفا في عام 1993 ، حيث تمكن من هزيمة منافسه داخل الحزب أربيه غورئيل بعد حصوله على 66% من الأصوات، وانتخب لرئاسة البلدية ثانية في عام 1998، ومازال يشغل هذا المنصب رغم فوزه في الانتخابات النهائية على رئاسة حزب العمل. لقد نفذ متسناع سياسة رابين بحذافيرها، فقد منع فتح المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية بادعاء أن فتحها يرفع مستوى العنف الفلسطيني، كما أنه خطط ونفذ خطوات عسكرية لا تقل عن نهج شارون الإجرامي اليوم،

كفـرض الحصـار المطول على القـرى ومنـع المزارعين الفلسطينيين حتى من الوصول إلى أراضيهم لقطف محاصيلهم.

إن فوز الصهيوني العمالي الجنرال ميتسناع بزعـامة الحزب يجسد بجوهره اعترافـاً إسرائيلياً بإخفـاق حملة الإبـادة ضـد الشعب الفلسطيني، إخفـاق الآلة العسكرية الضخمـة في إجهـاض روح المقـاومـة الفلسطينيـة وفي تحقيق الأمن المزعـوم، كما يعد اعترافـاً بزيادة الأزمات الاقتصـادية والخسـائر المالية جـراء الانتفـاضـة، كما ازدادت الأزمـات الاجتماعيـة والبطالة والجريمـة الداخليـة والمخدرات داخل «إسرائيل». كما توقفت الهجـرة اليهـودية إلى فلسطين بل على العكس هاجـر عشرات الآلاف من الصهـاينة خارج «إسرائيل» لعـدم توفـر الأمن والاستثمار والاستقـرار بصورة عـامـة. إن هذا الفوز لا يمكـن فهمه بعيـداً عن انعكاسـات الانتفـاضة والمقـاومة الفلسطينية وإخفـاق كافـة الأجهزة العسكرية والأمنية والقمعية الصهيونية في وقفها رغم إعلان الانتصـارات المتوالية عليها منذ عملية السـور الواقي في نيسان الماضي وحتى الآن. وقد بات عـدد كبير من أعضـاء حـزب العمل ومؤيديه على قناعـة بأن وقف الانتفـاضـة والمقـاومة بالعنف أمـراً مستحيـلاً، وأن اللجوء للخيـار العسكري لن يكون خيـاراً ناجحـاً، وأنه من دون تقديم أفق سياسي فإن الانتفاضة والمقـاومة ستتواصلا، ورغم أن الذين لا يرون حـلاً خارج سيـاق الانتفـاضـة والمفاوضـات قـد رأوا فيها حـدث دفعـاً باتجاه التسـوية، إلا أننا ندرك وعـن قناعـة كبيرة بأن مـا يمكن أن يأخـذه الشعب الفلسطيني بالمفـاوضات فقط سيبقى محدوداً، حتى وإن كـان الطرف الإسرائيلي المفـاوض هومتسناع نفسه.. إن فـوز متسناع ينطوي على غير دلالة وذلك لكونه غير معروف على مستـوى القيادات والقواعـد والجمهور حيث إنه عـرف وعرفت برامجه منذ أشهر قليلة قبل فـوزه، إن الذين جاؤوا بمتسناع هم الكتلة التي تؤيد حـلاً سياسيـاً للصراع العـربي—الصهيوني، إن هذا الفـوز لا يعكس انقـلاباً في المشهد السياسي الصهيوني في اتجاهات الرأي العـام بدلالة أن كافة الاستطلاعات

تؤيد فـوز اليمين بغـالبيـة واضحـة من مقـاعـد «الكنيست»، تمكنه من تشكيل الحكومـة منفـرداً، وبدلالة أن شـارون تقـدم بشكل كـاسح على خصـومـه السياسيين، هذا يـدفعنا بالمقابل ألا نقلل من أهميـة فوزمتسناع فبهـذا التفويض تعهد بعدم الانضمام لحكومة ائتلاف مع الليكود مما يؤشر على أن انضمام حزب العمل لمعارضة نشيطة تبدو اليوم أكبر من أي وقت مضى، فإذا جرت الانتخابات مع بوادر توافق دولي وموافقـة بعض الأطراف العربية على خـريطة الطريق نحو التسوية التي ستتراجع وسيطغـى عليها دوي الاعتداءات الإسرائيليـة الوحشية المستمرة منذ أكثر من عامين، على يد حكومة الليكود الأكثر تطرفاً ويمينية، وبدل أن يكون المستقبل هو الحكم عند الاختيار بين هذه القـائمة أو تلك، سيكون الأمن المزعوم هو المحـرك الأوحد للناخب الإسرائيلي والذي لن يحصل مـا دام شارون وأمثاله هم الأكثر حظوة في الشارع الصهيوني.

المراجع :

—دليل إسرائيل العام—تحرير صبري جريس واحمد خليفة—قسم الاحزاب—مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1996.

—ارشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ملف حزب العمل.

—مجلة الأرض العدد العاشر—تشرين الاول عام 2002.

—عز الدين سطاس—حول آخر تطورات الوضع في الكيان الصهيوني ملف الاحزاب—عدة أعداد، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية دمشق.

المشروع الصهيوني في ميزان الحاخامات

● ديب علي حسن

استطاعت الحركة الصهيونية أن تقيم جزءاً من مشروعها العنصري على أرض فلسطين، فأعلنت ولادة «إسرائيل» في 15 أيار عام 1948 لتكون محطة انطلاق نحو تنفيذ أهدافها الكبرى وأولها إقامة «إسرائيل الكبرى» على ما تسميه «أرض التوراة» وهي الأرض الممتدة من الفرات إلى النيل، وثاني هذه الأهداف السيطرة على مقدرات هذه المنطقة وما يحيط بها، وثالثها جمع وحشد يهود العالم ممن لايملكون رأسمالاً أو مواقع سياسية واقتصادية في أوطانهم الأصلية، وجمعهم وحشدهم في «إسرائيل»، أما أولئك الذين تسللوا واحتلوا مواقع مسؤولية حيث هم، فمن الضروري أن يبقوا ويتمترسوا خلف مواقعهم ليكونوا العون الخفي أو العلني لما تقوم به «إسرائيل».

ورابع هذه الأهداف كما تقول وثائق الصهيونية إقامة «الهيكل الثالث» ومن ثم العثور على تابوت العهد، ويضاف إلى هذه الأهداف الأربعة أهداف أخرى كثيرة كلها تتفرغ وتصب في خدمة إقامة كيان عنصري قام على مجموعة من الركائز الواهية التي لا تصمد أمام حقائق ووقائع التاريخ ومنها: «أنّ فلسطين أرض بلا شعب واليهود شعب بلا أرض» وكذلك هناك ما أسموه الوعد الإلهي الذي أعطي لليهود حسب أساطير التوراة هذه الأرض التي يجب أن يتوارثوها أباً عن جد، ويورثوها لأبنائهم من بعدهم.

وعلى الركيزتين الأسطورتين الأولى والثانية، قامت الركيزة الثالثة ألا وهي القتل والتدمير واستقدام المزيد من المهاجرين وإقامة المستوطنات على أرض

فلسطين، كل هذا يدعمه استعمار بريطاني هيّأ العصابات الصهيونية لتحل مكانه فور خروجه، وأمدّها بالمال والسلاح، ودرّبها على جميع أنواع الأسلحة، في حين فرض حصاراً شديداً على المواطنين العرب المدافعين عن أرضهم ووجودهم ولم يكن سلاحهم في أحسن الأحوال إلا سلاحاً فردياً استطاعوا أن يغنموه في معظم الأحيان من خلال غاراتهم على العصابات الصهيونية أو على جنود الاحتلال.

واليوم وبعد أربعة وخمسين عاماً على إقامة «إسرائيل» وبعد ثلاثة حروب عدوانية شنتها «إسرائيل» ضد الدول العربية، وسجل جرائمها التي بدأت ولازالت مستمرة به لا تميز بين طفل أو شيخ أو امرأة، بعد هذا نسأل: ما الذي حققه المشروع الصهيوني حتى الآن؟!..

لن نستعجل الإجابة وسنترك لزعماء الحركة الصهيونية من حاخامات وجنرالات القتل والتدمير أن يجيبوا عن الأسئلة السابقة وهي أسئلة مطروحة للنقاش من قبلهم أيضاً.

أدار الحاخام شلومو غورين النقاش الجاري في «إسرائيل» حول هذه المسألة ورأى أن الحركة الصهيونية تبنت خمسة أهداف عملت على تحقيقها وهي:

أ- السيطرة على كامل أرض «إسرائيل» المزعومة وتحريرها من الأجانب.

ب- إقامة حكومة ذات سيادة تعيد أمجاد «ممالك إسرائيل» الغابرة.

ج- جمع الشمل «شمل اليهود» وضرورة أن يشكل اليهود الأغلبية في فلسطين أولاً، وبعد ذلك في المنطقة إن أمكن ذلك.

د- إقامة مجلس «السنهدرين» أي «الحكماء» وهذا شرط أساسي من شروط إقامة «الهيكل الثالث» إذ يمكن الشروع في إقامة الهيكل دون أن يكون هناك مجلس «سنهدرين كبير».

هـ- بناء المعبد الثالث «الهيكل».

ومن الأهداف الخمسة أنجز المشروع الصهيوني ثلاثة أهداف، أقام كياناً عنصرياً على أرض فلسطين وأسماه «إسرائيل» واغتصب أرضاً عربية هي كما

يدعي جزء من أرض «إسرائيل الكبرى»، وأيضاً جمع وحشد قسماً كبيراً من يهود العالم في فلسطين، ويبقى أمام المشروع الصهيوني هدفان أساسيان مكملان للحلم التوراتي وهما بطبيعة الحال متممان للأهداف الثلاثة فـ «إسرائيل الكبرى» لما تكتمل بعد، وهذا ما أشار إليه الحاخام «اليعازر بن يعقوب» حين تحدث عن الوعد التوراتي الذي يقول: «**أباؤك» ورثوا أرض الشعوب السبعة، ومصيركم أنتم أن ترثوا أرض الشعوب العشرة**».

لايقدم الحاخام تفسيراً للشعوب السبعة التي تحدثت عنها التوراة، لكنه يقول إن الشعوب المتممة للعشرة هي شعوب آسيا الوسطى واسبانيا ودمشق ويؤكد هذا التفسير جنرالات الحرب الإسرائيليون وعلى رأسهم شارون الذي يرى أن المجال الحيوي لأمن «إسرائيل» يصل إلى الباكستان وإيران وغيرهما من الدول القريبة والبعيدة.

أما على الصعيد العملي فإن الحاخامات اليهود ومنذ فترة طويلة يتجهون إلى تركيا وتحديداً إلى ضفاف نهر الفرات، وتكشف «هآرتس» تموز 1977 جانباً من هذا النشاط عندما تحدثت عن أرض الميعاد، وأشارت إلى أن مجموعة من اتباع حركة «حاباد» الدينية اليهودية المتشددة التي يشكل حزب «اغودات إسرائيل» إطارها السياسي، وكان مشاركاً في حكومة نتنياهو عبر الاتحاد «يهود التوراة» سافرت إلى ضفة الفرات أثناء الاجتياح التركي لشمال العراق عام 1997 وهي تحمل أعلام «إسرائيل» وأبواقها الدينية وأجهزة نسخ وتصوير، وكان على رأس المجموعة الحاخام «غيدي شارون».

وفي زيارته الأخيرة لتركيا عرض وزير خارجية «إسرائيل» السابق شمعون بيريز على تركيا بيع «إسرائيل» أرض جبلية وعرة وجرداء مطلة على نهر الفرات مقابل ما يعادل /10/ مليارات دولار تكون كافية لحل الأزمة الاقتصادية في تركيا.

وقبل هذه البعثة وقبل بيريز أعلن موشي دايان بعد عدوان حزيران عام 1967 قائلاً: «**لقد استولينا على أورشليم «القدس» ونحن في طريقنا إلى بابل ويثرب**».

ويبدو أن شارون الذي كان قد أعلن نفسه ملكاً لـ«إسرائيل» قد أخذ بالعمل على تحقيق المرحلة الثانية من«إسرائيل الكبرى»، وتقتضي هذه المرحلة كما تقول أساطيرهم وجود ملك لـ«إسرائيل» وشارون يعلن نفسه ملكاً، وتقتضي أيضاً وجود مجلس الحكماء، ويسعى«شارون» لتكون الأحزاب والحركات الدينية المتطرفة هي هذا المجلس.

والأمر الثالث الذي تقتضيه هو تدمير المسجد الأقصى وإقامة«الهيكل الثالث» وقد رأينا كيف وصل شارون إلى رئاسة الحكومة في «إسرائيل» بعد أن دنس حرم الأقصى محاطاً بآلاف الجنود الإسرائيليين، وليعلن بعد ذلك أن المسجد الأقصى مكان مفتوح لليهود، ولهذا تحركت جماعة«أمناء الهيكل» وحسب ما قالت صحيفة «هآرتس» 2000/12/31 فإن هذه الجماعة تطرح فكرة تفجير المساجد ومنها الأقصى، فالمساجد وحسب ما يراه أعضاء الحركة«تدنس يهودية القدس»، وإزالتها يعني إنهاء مصدر قوة الفلسطينيين، وكذلك يعني تفجيرها أن الأوراق في المنطقة ستقلب رأساً على عقب، وبذلك يكون بإمكان«إسرائيل» العمل بسرعة لتنفيذ خططها الرامية إلى إقامة الهيكل واستقدام ما تبقى من يهود العالم إلى فلسطين، وقد عبر عن ذلك ودون مواربة أرييل شارون الذي يعمل سراً وعلانية ومنذ عام 1981 لإقامة«القدس الكبرى» من خلال استقدام ما يزيد عن مليون مهاجر يهودي إليها.

وبعد أن تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية دعا شارون إلى تغيير خارطة«إسرائيل المستقبلية» من خلال استقدام معظم يهود العالم إليها بحدود عام 2020 وهذا الطرح يشمل مرحلة خطيرة جداً من تنفيذ خطط جغرافية الأساطير والوهم التي تحدثت عنها التوراة، وعلى حد تعبير الحاخام شلومو غورين الذي يرى، **أنه إذا كان بمقدورنا أن نحتل أراضي إضافية ونستوطنها فإن هذا العمل يعد استجابة لأوامر التوراة وأن الرب قد وعد بها إبراهيم عند الاحتلال الأول وليس عند ظهور المسيح المخلص**».

وبهذا يكون «شلومو» قد حسم النقاش حول ضرورة الانتظار حتى ظهور المسيح المخلص حسب العقيدة اليهودية – للبدء بإقامة «إسرائيل الكبرى».

ويبدو أن شارون خير تلميذ للإرهابي ديفيد بن غوريون الذي صرح بعد قيام «إسرائيل» قائلاً: «**أما السيف الذي أعدناه إلى غمده فإنه لم يعد إلا مؤقتاً، إننا سنستعمله حين تتهدد حريتنا في «وطننا»، وحينما تتهدد رؤيا أنبياء التوراة، فالشعب اليهودي بأسره سيعود إلى الاستيطان في أرض الآباء والأجداد الممتدة من الفرات إلى النيل**».

واليوم يؤكد شارون مقولة «بن غوريون» ويوغل في سفك الدماء منفذاً فتوى الحاخام «يوفاديا يوسيف» الذي دعا إلى قتل العرب بالصواريخ، وشارون يؤمن أن حدود «إسرائيل» حيث تقف مدرعاتها في نهاية المطاف، ولهذا اتجه بل قاده الوهم نحو بيروت عام 1982 وأعلن هناك أنه كان على استعداد الذهاب إلى آخر الدنيا وإلى حيث تقتضي مصلحة وأمن «إسرائيل»، ومصلحة وأمن «إسرائيل» تقتضيان الا يكون في هذا المحيط الممتد من المغرب العربي إلى الباكستان غيرها.

وهذا يعني العودة إلى طرح مشروع «إسرائيل الكبرى» وقد سبق لبنيامين نتنياهو أن طرح المشروع يوم كان رئيساً للحكومة إذ أعلن: «**أن العالم يحترم صاحب الحق لفترة من الزمن، ثم ينسى حقه، ولكن العالم سيحترم صاحب القوة دائماً وأبداً، وهذا يعني أن على العرب أن يتكيفوا مع احتياجات «إسرائيل» الأمنية والاقتصادية**».

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: **هل احتياجات «إسرائيل» تقتضي احتلال الضفة الغربية والقدس وغور الأردن وهضبة الجولان وسيناء؟!.. أم هي احتياجات تمتد لتصل بشكل أو بآخر إلى منابع النفط وإلى نهري دجلة والفرات شرقاً والنيل غرباً؟!..**

الحقيقة واحدة لا تتغير ألا وهي: أن حلم «إسرائيل الكبرى» ما زال يراود الصهاينة، بل إنهم يسعون من أجله وفق معطيات ثابتة ومتغيرة. وإن تبدلت

الأدوار والمهام، وسير وقائع الأحداث يؤكد صحة ذلك. فإسحاق شامير أعلن بعد أن ترك رئاسة الوزارة أنه «كان سيفاوض العرب لمدة عشرة أعوام على اللا شيء».. وهل فعل من جاء بعده غير ذلك؟ قد تبدل الأفعى جلدها لكنها تبقى أفعى.

فاليهود كما نعلم شوهوا صورة الأنبياء، وبدا الأنبياء في توراتهم رسل حقد وكراهية، يتلذذون بالدماء والعنف لا هم لهم إلا اللذة وسلب أملاك الآخرين، واليوم يتداول الإسرائيليون نكتة تتناول النبي «موسى» وهي تعبر عن حقدهم الدفين تقول: إن اليهود غاضبون من موسى، ومن عبوره لأنه عبر باتجاه فلسطين ولم يعبر باتجاه الخليج العربي، إذ لو أنه عبر نحو الخليج العربي لكانت «إسرائيل» الآن تتربع على قمة الثراء والرخاء، ولكان موسى قد أراحهم كما يقولون من محاولة العبور داخل حقل الغام ووفر عليهم دماءهم النقية التي يذرف الله من أجلها كل يوم دمعتين كما يدعون، فهل يسخرون أم يقولون الحقيقة القابعة في اللاشعور؟!. حقيقة إنهم لا يسخرون، بل يقولون ما يريدون أن يفعلوه.

وما يريدونه واضح وجلي في استراتيجياتهم التي تلح على هدف واحد هو استثمار الواقع بمعطياته من أجل تحقيق حلم «إسرائيل التوراتية»، وهذا الحلم الاستعماري على ما يبدو بدأ يتحول إلى هدف أميركي يتجلى بمظاهر الهيمنة التي تريد من خلالها الولايات المتحدة أن تفرغ المنطقة من أية قوة قد يكون لها في المستقبل دور هام في ردع الروح العدوانية الإسرائيلية التي لا تقف عند حد من الحدود.

وضمن هذا الإطار فإن ما تقوم به الولايات المتحدة يصب في خانة خدمة الرؤى والأطماع الحاخامية وهي رؤى يتبناها شارون وحكومته ويعملون من أجل تحقيقها ويبذلون كل ما بإمكانهم من أجل تحويل المنطقة إلى مجال أمني واسع لا توجد فيه قوة إلا «إسرائيل» التي تسعى في مرحلة تالية للسيطرة على ثروات ومقدرات الأمة العربية وهذا ما يمكن الحديث عنه فيما بعد.

العقلانية وابن رشد

●نصر محمد

أفاق العالم الغربي منذ مطلع عصر النهضة التنويري في أوروبا على وجود ثقافات وفلسفات وأفكار عربية، وقف الغرب حيالها مشدوهاً مذهولاً، إلى حد أن عدداً من كتابه وفلاسفته بدؤوا يقولون: «**كان أجدادنا لا يجدون امرأً بارعاً في الفلسفة أو الطب إلا وكان العرب مصدره**».

بمثل هذه العبارات الجميلة المتصفة كان الكثير من فلاسفة أوروبا يتحدثون عن العرب وتراثهم الفكري وخاصة عن فلسفة ابن رشد الذي لم يلق مفكر عربي ما لقيه من مكانة متميزة بين معاصريه في أوروبا والاندلس وذلك لسعة علمه وغزارة إنتاجه، ومعرفته الفكرية والفلسفية فهو الطبيب البارع، والفلكي العالم، والقاضي الفقيه العارف، انعكست فلسفته وعلومه وأفكاره على العالم أجمع.

ثمانية قرون ونيف مرت على وفاة هذا الفيلسوف العربي ابن رشد الذي ذاع صيته وانتشرت معارفه في أرجاء العالم شرقاً وغرباً، وحارت الأذهان والعقول أمام عمق فلسفته وفكره النيّر.

واختلفت الآراء، وتضاربت الأفكار، بشكل كبير حول النظريات التي تحتويها مؤلفاته وشروحه وتفاسيره وتلاخيصه.

●مولد ابن رشد:

ولد هذا الفيلسوف العالم في مطلع القرن الثاني عشر للميلاد، وتوفي في مراكش عام 1198 ميلادية، نشأ وتربى وترعرع في بيئة عقلية متنورة، فأبوه وجده من كبار الفقهاء أخذ عنهما الفقه والمعرفة.

وكذلك أخذ من أبي القاسم بشكوال وأبي بكر بن سمحون وأبي جعفر بن

عبد العزيز وغيرهم الفقه والحديث ومبادىء العلوم.

ولمع حبه للفقه وتعمق في دراسته بشكل مبكر في كتابه/ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**/ إضافة إلى حبه للفقه كان متعمقاً في دراسة علم الكلام، وما يقال عن اهتمامه بالفقه وعلم الكلام يقال أيضاً عن اهتمامه بالطب، حيث قيل عنه إنه أعظم طبيب بعد جالينوس، وكذلك اهتمامه ونبوغه في الفلسفة ومذاهبها المختلفة وانكبابه واهتمامه على دراسة كافة العلوم والمعارف الموجودة في عصره مثل: شرحه لأرسطو وتقديم فلسفة خالية من الشوائب والمتناقضات والتأويلات الفاسدة التي طالما وجدها عند أسلافه من الفلاسفة، وقد عرّضه ذلك لنكبات ووشايات لا حصر لها.

●الأوضاع التي هيأت لظهور أفكار ابن رشد:

لقد ظهر في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية تيارات، ومدارس فكرية، متنوعة ومتناقضة، ووجهات نظر مختلفة، تؤيد هذا وترفض ذاك وهذا يعني أن سيادة إحدى المدارس الفكرية لا يلغي بالضرورة أو يغيب غيرها أبداً. فظهرت حركة المعتزلة التي استطاعت أن تساهم مع غيرها من الحركات الفكرية في تقويض دولة بني أمية ونقل السلطة إلى العباسيين عام 750 ميلادية، والتي بلغت أوجها أيام الخليفة المأمون. هذه الحركة وقف ضدها جمع كبير من الفقهاء ورواة الحديث وبعض الجبهات المحافظة واستطاعوا حمل الخليفة المتوكل على شن حملة إرهابية ضدها(أي المعتزلة) وضد تراثها الفكري والعقلي وقد أودت هذه الحملة بالكثير الكثير من كنوز هذا التراث.

في هذه المرحلة اتسمت الحياة الثقافية العربية بالكآبة وضيق الأفق أثقل العنصر التركي المسيطر على قصور الخلفاء العقل العربي الإسلامي بالكثير من القيود وتم تغييب العرب عن الحياة الفكرية والعقلية السائدة.

وبعد فترة من النضال، بدأ هذا الفكر المحافظ بالانحسار قليلاً أمام مواقف عدد من الفلاسفة العقليين المتنورين كالفارابي وابن سينا اللذين استطاعا أن

يبدو الكثير من غيوم هذا الفكر المحافظ من خلال الانفتاح على الثقافات والحضارات السائدة في عصرهم كالفارسية والهندية واليونانية. فالصحوة النسبية التي أحدثها الفارابي وابن سينا في ميدان الحياة العقلية في الفكر العربي اصيبت بضربات قاسية وموجعة بفعل الأثر الفكري الذي خلفه الحلاج خصوصاً بعد موته.

وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن كان العرب والمسلمون في مختلف البلاد الإسلامية يتنفسون هذا الهواء الفكري للغزالي 1059-1112 ميلادية المعادي للفلسفة والمتفلسفين والمهيمن بفكره على الحياة الإسلامية، من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب. والذي جعل من العالم الإسلامي منطقة لنفوذه وبيئة مناسبة لأفكاره تتجه أساساً نحو التصوف الشرعي وتلتزم مذهب الأشاعرة وتهاجم الفلسفة وتنكر ارتباط المسببات بالأسباب ولا تدع لأصحاب الفكر الفلسفي كابن سينا والفارابي منفذاً إلا وأوصدته حتى خيّل للناس أنه لن تقوم في بلاد العرب والمسلمين بعد اليوم قائمة للفلسفة والمتفلسفين وقد تجلى فكره في كتابه(**تهافت الفلاسفة**). وهو صاحب القول: من تمنطق فقد تزندق ومن تزندق فقد كفر..

واستطاع الغزالي إقصاء الفلسفة والفلاسفة ردحاً من الزمن عن مسرح الأحداث الفكرية لكن الفكر العقلي العربي المستنير الذي استفاد من التفاعل الثقافي والحضاري في الأندلس وغيرها حاول الوقوف في وجه هذا التيار الكاسح وقد نجح في النهاية وأعيد للفلسفة والفلاسفة اعتبارهم وأعيد للفكر العربي الإسلامي دوره المشرق.

وهنا أدى ابن رشد دوراً بارزاً في إثبات أصالة الفكر العقلي في حضارتنا العربية ومكانة هذا الفكر في تراثنا. فقد أطل علينا من خلال كتب التاريخ والفكر رجل جاد مهتم بالعلم والفقه والفلسفة والطب والبحث والتأليف واثبت أن الفلسفة(المنطق) لا تتعارض مع الدين بمعنى آخر أن العلم لا يتعارض مع الدين وقدم الدليل بأن أول آية نزلت في القرآن الكريم هي: إقرأ باسم ربك الذي خلق..

وهذا يثبت بأن الدين لا يرفض العلم. وليس المنطق نوعاً من الهرطقة.

فالأصالة الفكرية العقلية كان قد تلقاها عن طريق الفيلسوف والطبيب العربي ابن باجة 1138 ميلادية. والفيلسوف والطبيب ابن طفيل 1185 ميلادية الذي مهد له الطريق كي يصل إلى بلاط السلطان يوسف أبو يعقوب المنصور في الاندلس.

حيث اتفق السلطان المنصور والفيلسوف ابن طفيل على أن تعهد الدولة لابن رشد بإنجاز مشروع شرح أرسطو. والمتتبع لهذه الشروح يجد أنها قد تضمنت أهم وأكثر عناصر فلسفة ابن رشد.

● شرح ابن رشد لأرسطو:

لقد تعمق ابن رشد في دراسة جوانب كثيرة من المعرفة الإنسانية منها شرحه للفيلسوف اليوناني أرسطو وتقديم فلسفة خالية من الشوائب والتأويلات التي طالما وجدها في أسلافه من الفلاسفة.

واضاف على تعريف أرسطو للفلسفة(بأنها النظر في **الموجودات بما هي موجودة**) واعتمد في شروحاته على ما جاء به أرسطو في الفلسفة وجالينوس في الطب وتأثره بهما حتى عدّ فلسفة أرسطو قمة العقلانية.

وفي شرحه لأرسطو كان الفيلسوف والعالم العربي ابن رشد يتجاوز التفسير والتعليق ويتطرق إلى قضايا الفلسفة واللاهوت، لا سيما في معرض رده على الأشاعرة بصفة خاصة والذي كان الإمام الغزالي أبرز فرسانها.

ومن خلال تأييده لأرسطو حاول ابن رشد الارتفاع إلى مستوى البرهان ومحاولة الارتقاع هذه هي التي جعلته ينتقد المتكلمين مبيناً لهم أن كثيراً من أقوالهم لا تعدو كونها طرقاً إقناعية أو جدلية..

يقول في كتابه، **تهافت التهافت**، مؤيداً اتجاهه إلى البرهان الذي ارتضاه لنفسه، أعني بالحكمة النظر في الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان، فهو مثلاً في نظرية المعرفة يتجاوز المعرفة الحسية للوصول إلى المعرفة العقلية طبقاً

لتدرج الوظائف العقلية ويعتقد بوجود كليات مفارقة...(**مبادىء العقل التي تتجاوز الحس**).

وأن المعقولات تستند إلى المحسوسات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن ابن رشد شأنه شأن أرسطو يصعد من الحسي إلى العقلي ومن الجزئي إلى الكلي ويؤمن بتدرج المعرفة الإنسانية من المحسوس حتى تصل إلى المعقول.. أي يقول بتطور طبيعي للمعرفة منكراً طريق التصوف...

وينطلق من إيمانه بوحدة العقل البشري التي تؤدي إلى وحدة الحقيقة ورفض ألوان التعصب لأن التعصب يؤدي بالمتعصب إلى إغلاق كل أبواب الحرية.

وقد قلب المعادلة السائدة عند علماء الكلام استنباط المعلوم من المجهول فأصبحت مع ابن رشد استنباط المجهول من المعلوم وهذا ما أعطى فلسفة ابن رشد الانفتاح الفكري والفلسفي على الثقافات الأخرى.

لقد تعرض ابن رشد بسبب كتاباته ومواقفه وفلسفته للنفي من قبل السلطان المنصور وبسبب وشايات وتهويلات بعض الغلاة من الفقهاء وأشياعهم الذين صوروا للمنصور وغيره أن مبادىء وأفكار ابن رشد ما هي إلا كفر وزندقة وإن علوم الأوائل هي علوم يجب هجرها والابتعاد عنها. وصوروا الدين وكأنه يتنافى مع الفلسفة والحكمة...؟

● موقف ابن رشد من الحرية والمرأة والحياة:

لقد تنازع الفكر العربي الإسلامي قبل ابن رشد تياران أساسيان فيما يتعلق بمسألة الحرية الإنسانية :

– التيار الأول: تيار الاختيار الذي يقر للإنسان بحريته ويراه صانع أعماله وتاريخه ويمثل هذا التيار المدارس الفكرية لدى المعتزلة.

– التيار الثاني تيار الجبرية الذي يجرد الإنسان من قدرته على الاختيار.

وقد هاجم الفيلسوف العربي ابن رشد هذا التيار هجوماً شديداً وعنيفاً

وفرق بين الارادة المنبعثة من داخل الإنسان لأنها مرتبطة بتكوينه الذاتي وبين هذه الإرادة التي هي انعكاس للظروف الخارجية المحيطة بالإنسان.

أما موقفه من المرأة ورأي المجتمع فيها ونظرة الرجل إليها وقضية تحررها من كل القيود، قد بلغ درجة عالية من العمق والسمو والشمول والنضج حيث يرى أن الإنسان رجلاً كان أو امرأة (طبيعة واحدة) وأن الاختلاف بينهما في الدرجة فقط.

يقول: «وتختلف النساء عن الرجال درجة، لا طبيعة وهن أهل لكل ما يفعله الرجال من حرب وفلسفة... ولكن على درجة دون درجتهم..»

وأخيراً بعد هذا العرض الموجز المختصر عن الفيلسوف والعالم الكبير ابن رشد وفكره ومنهجه العقلي الجدلي نقول:

لقد كان ابن رشد مدركاً تماماً صعوبة ووعورة الطريق الذي يسلكه ومع ذلك فقد قدم لنا وللبشرية في سياق كتبه ورسائله ومؤلفاته وشروحه وفلسفته ومنهجه الكثير من القواعد والمقدمات عن أصول العقائد الدينية في ضوء البرهان العقلي **(كالتوفيق بين الحكمة والشريعة)**.

ويرى بعض الدارسين إن ابن رشد العالم هو نتيجة من ابن رشد الفيلسوف وأنه دخل ميادين الفلسفة من خلال العلم والحكمة والقياس البرهاني.

جدير بالدراسة وجدير بالأجيال العربية أن تفتخر بهذا الفيلسوف العالم وأن تعرف قيمته وقدره وقدر غيره من عباقرة وفلاسفة وعظماء هذه الأمة العربية العريقة كالفارابي وابن سينا وابن خلدون والإدريسي وغيرهم الكثير الكثير، والذي لايزال حتى الآن قسم كبير من نتاجهم الفكري والفلسفي والمعرفي والعلمي يقبع في مكتبات ومتاحف العالم على شكل مخطوطات لم تر النور بعد، كالتراث الفكري عند ابن رشد المحفوظ في أكبر متاحف بريطانيا ولازالت مؤلفاته الفكرية والفلسفية حتى الآن تلقى كل الاهتمام من قبل مفكري أوروبا الذين يؤكدون أن جامعاتها درسته ودرسته سنين طويلة، وأنها استفادت من فلسفته

في عقلنة مشروعها النهضوي.

إن كارل ماركس درس فكر ومعارف فلاسفة العرب والمسلمين وعلمائهم وأخذ من هذا الفكر الشيء الشيء الكثير وسجل بخط يده الحواشي على المخطوطات الرشدية المحفوظة في أكبر متحف بريطاني عند دراسته لأسس فلسفته الفكرية والتي تحمل اسمه إلى اليوم.

- إن الموضوعية تقتضي أن يهُب المفكرون العرب على دراسة فلسفة ابن رشد ومذهبه العقلي بشكل جيد وموضوعي كي يقدموا للأجيال القادمة ويغنوا المكتبة العربية بهذا التراث الثري الغني لأنه جدير بالاحترام والدراسة والتقدير.

ولقد جاءت ندوة دمشق في عام 1998 بما شملت من أبحاث ودراسات ومحاور لتلقي الضوء الساطع المشرق على فكره وعلمه الذي أرسى بعقلانية الأسس لانطلاقة عربية في ميادين الثقافة والفكر.

المراجع

1-النزعة العقلية في فلسفةابن رشد، الدكتور محمد عاطف العراقي، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص 325 - 332

2- تهافت الفلاسفة، الإمام الغزالي، طبعة مترجمة بيروت، دار الكاثوليك، 1957

3- تهافت التهافت، ابن رشد، القاهرة، طبعة ثانية دار المعارف، 1971

4-المعجب في تلخيص أخبار المغرب، بيروت، دار الشرق 1982 ص 243

5- مجلة العربي الكويتية العددان 8 و 153 للعامين 1953- 1971

6-ابن رشد والغزالي، يوحنا قمير، بيروت، دار المشرق، 1986.

هل تغيّر مفهوم القوة في ظل العولمة؟

● د. عزت السيد أحمد

يتضح من خلال مفهوم العولمة أنها وشيجة الأصرة مع القوة، حتى إنه يعسر الفصل بينهما بحال من الأحوال. ذلك أنه «مثلما تحكُم الأقوياء في الماضي، أو بالأحرى (مثلما) صنع الأقوياء التاريخ بما فيه من قدم علمي وتقني، فسادت ثقافتهم السياسية ومفاهيمهم الاقتصادية والأيديولوجية، يتحكم اليوم الأقوياء بسيادة هذه القيم والأفكار والسلوكيات. وإذا كان التاريخ في الماضي، في فترة ما، صنعته دولة أو إمبراطورية، فإن التاريخ اليوم، وسيادة مفاهيمه، تصنعها أكثر من دولة بنسب مختلفة يتوازى وما تملكه كل دولة من هذه الدول من قدرات ومؤسسات متنوعة: اقتصادية ومالية وعسكرية وإعلامية وثقافية وغيرها... وليس العالم بأجمعه كما يوحي به مصطلح العولمة»(1). ولذلك من الطبيعي أن يرى سمير أمين أن «انتشار أسلحة الدمار الشامل» مضافاً إلى «تكثيف العلاقات الرأسمالية، الصفتان الجوهريتان للعولمة»(2).

ولكن ما القوة ؟

لابد أن نجد من يجادل في أن للقوة أشكالاً وأنواعاً كثيرة يصعب المفاضلة بينها، بدءاً من القوة العسكرية، مروراً بالقوة الاقتصادية، فالعلمية، فقوة الإرادة، ثم الكامنة، وربما قوة الحق...

وغير ذلك مما قد يكون كثيراً، ولكننا لن نعترف، في إطار ما نحن فيه، إلا بقوة

الحسم العسكري، على الرغم مما قد يثار حولنا من شبهات النزوع العدواني وما يتشعب عنه من ميول وأهواء...

ولن ننبري للذود عن أنفسنا تبرئة لها من هذه التهمة لأن منطق الواقع ذاته يدافع عنا وينقي ساحتنا من مثل هذه الشائبة الشائنة، وحسبنا أن نرجع النظر إلى ما مضى من التاريخ وأن ننظر إلى الواقع المعاش فكل ذلك يكشف بجلاء عن حقيقة جوهرية لا تحتمل الشك أو التكذيب، وهي، على عمومها، وفي كل الميادين، تمثل في أنه بإمكانك أن «تطالب بما تستطيع تحصيله بالقوة: تقبل وترفض بقدر قوتك على القبول والرفض، تتكلم بما تتيحه لك قوتك، ويطول كلامك ويقصر بقدر قوتك، وحتى دورك في الكلام يكون بحسب ترتب قوى المتكلمين، فإن كنت على الهامش فإن دورك على الهامش، وحقوقك على الهامش، ومطالبك على الهامش، بل ليس عليك إلا أن تهز رأسك للمتكلمين وتصفق لهم حتى لو صفعوك بكلامهم وقراراتهم»(3) كل ذلك استناداً إلى «مبدأ أن عنصر القوة هو صاحب فيصل الحسم في ساحة المعركة»(4) ، أي لن تحصل باللسان إلا ما تستطيع تحصيله في الميدان. وبهذا المعنى يرى مسعود ضاهر أن: «نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأميركية»(5).

ولكن المرحلة الراهنة: مرحلة العولمة، وضعتنا أمام معطيات جديدة، لن تفرض علينا التراجع عن رأينا في أن القوة هي القوة العسكرية، ولكنها تجعلنا نعيد النظر قليلاً في مفهوم هذه القوة، ذلك أن الامتداد الأخطبوطي لأرباب الاقتصاد بشركاتهم عبر العالم، وهو ما يمثل جوهر العولمة، وقدرة الاقتصاديين على فرض إرادتهم على الدول يضعنا أمام مفترقات جديدة للنظر في الموضوع، وقبل أن نعرض لأي شيء من ذلك لابد لنا من إيضاح بضع نقاط على قدر من الأهمية لا يمكن إغفاله.

أولاً: ستظل القوة العسكرية هي الأس والأساس في الغلبة والتفوق وفرض

الهيمنة والنفوذ، ذلك أن الأمة بهذه القوة تستطيع فرض ذاتها على الأمم الأخرى لتدعيم مختلف جوانب أو عناصر قوتها المختلفة ولو كان ذلك بالترقيع المؤقت وهذا ما سيبدو لنا واضحاً في الفقرة التالية، بينما مهما كانت قوة الأمة في مختلف العناصر الأخرى غير الجانب العسكري لن تستطيع أن تكون صاحبة كلمة أو قرار حتى في شؤونها الداخلية وليس في ذلك أدنى مبالغة والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى منها الحكم العثماني للأمة العربية والإسلامية أربعة قرون؛ لقد انتصر السلاح على الحضارة والعلم... وكذلك غزو المغول والتتار والغزو الصليبي: ألم يكن السلاح وحده هو الحاسم؟! وكذلك الآن شأن اليابان وألمانيا: إنهما على مجد قوتهما الاقتصادية والعلمية والحضارية لايملكان من القرار السياسي العالمي أكثر مما تملك أية دولة نامية وربما متخلفة إن كان القرار أو الأمر يمس مصالح صاحبة الجلالة: الإمبراطورية الأميركية التي تستطيع التدخل حتى في الشؤون الداخلية لهذين البلدين إن اقتضى الأمر في ذلك: أليست الولايات المتحدة حصراً، وحلفاؤها في الحرب العالمية الثانية، هي التي صاغت دساتير ألمانيا واليابان إثر انهزامهما في الحرب العالمية الثانية (6) ؟!

ثانياً: ثمة علاقة جدلية غير منفصمة بين مختلف عناصر القوة: العسكرية والاقتصادية والسياسية والتقانية... يرفد كل منها الآخر ويستمد منه مقوماته بحيث يمكن عد كل منها محصلة لنتاج مجموع العناصر الأخرى وغاية لمجموع جهود هذه العناصر في آن واحد: إن ازدهار الاقتصاد هو غاية الجهود العلمية والمساعي التقانية والمنعة العسكرية... وهو، في الوقت ذاته، المحصلة المنطقية لكل ذلك.

وكذلك شأن القوة السياسية والعلمية والتقنية... ولكن الذي لا جدال فيه هو أن القوة العسكرية هي الدرع الذي تحتمي به كل العناصر الأخرى وتتعزز به، وخير دليل وشاهد على ذلك هو تواريخ انهيار الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الفارسية واليونانية والرومانية والعربية والعثمانية والإسبانية والبريطانية ومثلها الوضع الراهن للإمبراطورية الأميركية، لقد نخر

الوهن والضعف والانحطاط... في كل هذه الحضارات قبل انهيارها التام بعشرات السنين ولكن القوة العسكرية لكل منها هي التي كانت مصدر استمرار سطوتها ونفوذها وهيمنتها بعد ترهلها لسنين طويلة قد تصل إلى المئة. فبريطانيا على سبيل المثال: «بدأت تفقد موقعها على الصعيد الاقتصادي منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، في حين أن بحريتها كانت ما تزال قوية جداً عام 1914 . وكذلك شأن إسبانيا التي بدأت بالانحطاط الاقتصادي عام 1560 ولم يبدأ انحطاطها العسكري إلا في عام 1640» (7) .

ثالثاً: إن القوة العسكرية بالمعنى المشار إليه في كل ما سبق ليس أمراً متاحاً للجميع على حد سواء أبداً، وإنما هو ملك أمة أو اثنتين على الأكثر في كل طور حضاري؛ فمثال الأمة الواحدة هو حال الولايات المتحدة الأمريكية الآن ومثلها الإمبراطورية العثمانية لردح من الزمن وكذلك الإمبراطورية العربية. والاثنتان مثل الإنكليزية والفرنسية، الفارسية والرومانية...

رابعاً: لاشك في أن قوة أية مؤسسة أو شركة هي قدرتها التنافسية، وهذه القدرة ماثلة في الرصيد المالي. ولكن، وفي محصلة الأمر، لايمكننا إلا الإقرار بأن المؤسسات الاقتصادية تستمد جانباً كبيراً من قوتها من جانب أمتها، بل إن مصدر كينونتها منبثق من قوة أمتها انطلاقاً من الجدلية التي أسلفناها، ذلك أن ازدهار النشاط الاقتصادي والحركة الاقتصادية والقوة الاقتصادية مرتهن بعناصر القوة الأخرى إلى درجة قد يستحيل معها الفصل بينها. ولكن بالنظر إلى ظروف المرحلة الراهنة ومعطياتها التي أفرزت الاصطلاح موضع الدراسة، العولمة فإن طبائع قوى الشركات والمؤسسات الاقتصادية بدأت تأخذ مناح أخرى لا تختلف أبداً من حيث المبدأ عن المراحل السابقة، ولكنها تختلف اختلافاً جذرياً من حيث الشكل حتى لتبدو وكأنها جديدة كل الجدة.

هنا نستطيع أن نتساءل:

—هل سيتغير مفهوم القوة في هذه المرحلة المسماة بعصر العولمة؟

—ما طبيعة استخدام القوة في عصر العولمة؟

انطلاقاً من مفهوم القوة ودورها وعلاقتها، الجدلية الآنفة الذكر، مع عناصر القوة الأخرى فإن مفهوم القوة غير قابل للتغير، على الأقل في الأفق المرئي؛ ستظل قوة السلاح هي قوة الردع الأشد تأثيراً وفاعلية وحسماً، وستظل العامل الأهم في فض النزاعات، وتحديد الصلاحيات ومداها، وإحقاق الحقوق ومعناها، وإيجاب الواجبات وجدواها.. واستناداً إلى ذلك، وربما فقط بالاستناد إليه، نستطيع أن نفهم جملة أحداث المرحلة الراهنة ونفسرها، وكذلك ما سبق من أحداث التاريخ.

ولذلك لا عجب في أن تظل الولايات المتحدة ساعية في تعزيز قوتها العسكرية على الرغم من تفردها العسكري في العالم. ولا عجب في أن تسعى كثير من الدول في مناكب العلم والتقنية.. من أجل الارتقاء بقوتها العسكرية: خفية أو جهاراً نهاراً.

ولكن هل ستتغير أساليب استخدام القوة مع معطيات المرحلة الجديدة وآفاقها؟ أو لنستحضر السؤال المطروح آنفاً، وهو: ما طبيعة استخدام القوة في عصر العولمة؟.

بداية، لا نشك في أن تغير الظروف والشروط يجر وراءه تعديلاً وتنويعاً في أنماط السلوك؛ التعامل. وهذا يعني، في إطار ما نحن فيه، ما يلي: هناك من يذهب إلى أن استخدام القوة بصورة مباشرة أمر لم يعد وارداً في ظل المناخ الدولي الجديد بمعطياته وشروطه وظروفه ومفرزاته، وهذه فرضية حتى الآن لم تثبت صحتها، ولكن الإطار العام لهذا المناخ الدولي الجديد يوحي تماماً بأن أصحاب هذا الزعم الافتراضي صائبون فيما يذهبون إليه. ولعل أكثر ما يخدع في هذا المنحى هو: مفاوضات نزع التسلح، وحظر السلاح النووي، وتخفيض القواعد العسكرية الأميركية خصوصاً، وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، والمساعي المختلفة إلى الفض السلمي للنزاعات الدولية، ومؤتمرات المصالحة للمشكلات المعلقة منذ سنين طويلة..

ولكن، هل يعني هذا انتفاء أهمية القوة العسكرية ودورها، أو عدم جدواها الآن؟.

إن الاتجاه السائد الآن، والذي يقول بعدم إمكان استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة، لا ينفي أية أهمية لهذه القوة، لأن فاعليتها لن تتغير وستظل هي هي، كل ما في الأمر أن السياسة الجديدة لاستخدام القوة ستتمثل باستراتيجية التلويح بالقوة لا باستخدامها، وهذا اعتقاد خاضع للنقاش والمحاورة:

إن الوقائع الدولية الراهنة، معظمها، تشير إلى أنه لم يزل لاستخدام القوة بصورة مباشرة الدور الأول في حسم النزاعات وإحقاق الحقوق وتحصيلها.. حتى وإن كانت من باب حقوق الأقوياء التي لاتعد حقوقاً إلا بنظرهم فقط، والأدلة على ذلك أكثر من أن تعد أو تحصى: فالنزاع الأفغاني ما زال قائماً لتكافؤ القوى العسكرية المتنازعة من جهة، ولعدم استخدام القوة الرادعة من جهة ثانية، ونزاع الاتحاد اليوغسلافي، على امتداد مساحته وأبعاده، لم يحسم إلا بالقوة العسكرية، أما انسحاب الجيش الأميركي من الصومال فلم يكن لعجز القوة الأميركية كما لاح لكثيرين، ولا من أجل إفساح المجال للحوار اللساني إيماناً بانقضاء عهد استخدام القوة، وإنما لعدم وجود مصالح للولايات المتحدة الأميركية لا في التدخل العسكري ولا في هذه المنطقة في ظل الظروف العاشة.

وتتضح مصداقية اتجاهنا هذا أكثر إذا ما علمنا أنه على الرغم من تزايد الحديث عن انتهاء حرب الأعصاب الباردة، وأفول شبح المواجهة العسكرية فإن كثيرين ممن يكثرون الحديث عن ذلك في الولايات المتحدة،يواصلون الإلحاح على زيادة القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية، ويحققون نجاحاً في ذلك. والمشهد الجديد بالاهتمام مرتبط بإنتاج (20) قاذفة أميركية من نوع (ب—2 ستيلس) إلى العشرين الموجودة فعلياً، والتي بلغت تكاليف الواحدة منها (2,2) مليار دولار.

وفي رسالة موجهة من سبعة من وزراء الدفاع السابقين إلى الرئيس كلينتون

في كانون الثاني 1995 عللوا اقتراحهم بضرورة امتلاك (20) طائرة إضافية من نوع (ب—2 ستيلس) كالآتي:

إن انتهاء الحرب الباردة [لا يعد] نهاية التاريخ، وليس نهاية الخطر.. ونتيجةً لذلك اعتمد الكونغرس تمويلاً كاملاً لإنتاج هذه القاذفات»(8).

طبعاً، كل ذلك، لا يعني مطلقاً، أننا ننفي جدوى الألسن في التفاوض وحل الخلافات.. ولا حاجة للتدليل بالأمثلة لانتفاء الضرورة إليها. ولكن الذي يجب ألا يغيب عن الأذهان هو ما يتجسد في السؤال التالي وجوابه، وهو: «لماذا تحارب الشعوب بعضها بعضاً؟ أمن أجل مجرد التدمير والنهب والخراب؟!! أبداً. ليس ذلك كله وسواه إلا ملحقات لأصلٍ هو نشدان الأمن والسلام.

نعم من أجل السلام تقوم الحروب وما يلزم عنها من كوارث وفواجع.. فهذه الغاية هي التي تتمحور حولها الأغراض الظاهرة كلها. فلكي تشعر بالأمن والسلام ينبغي أن يهابك الآخرون، ولا يهابك الآخرون إلا إذا كنت قوياً، ولا تظهر قوتك إلا إذا اعتديت على غيرك، بحق أو بغير حق، وإلا إذا أظهرت لهم أنك منيع لا تنتهك حقوقك وحرماتك بسهولة أبداً، وإذا كانت حدودك مسيجة بهالة الرعب هذه شعرت بالارتياح والطمأنينة ونعمت بالأمن والسلام، ومن أجل هذا السلام قامت الحروب، ولا يكون لهذا السلام طعم ولا معنى إذا كان محفوفاً بالفقر، بل شبه المستحيل أن يكون، لعدم إمكان اجتماع عناصر القوة دون الغنى المادي، ولذلك يكون النهب مشروعاً بالنسبة للقوي وللأسباب التي يراها هو، ضريبة، أتاوة، خراج، تجارة، استثمار.. أياً كانت التسمية فهي مبررة تماماً عند موجدها الذي يتقبلها بعين قريرة وضمير جد مرتاح.. لأنها حق، والحق يعلو ولا يعلى عليه، وإذا أردت أن تتأكد من ذلك حاول أن تقنع أميركيا أو أوروبياً بأن النفط العربي للعرب، وأن من حقهم أن يتحكموا به كيفما شاؤوا، قد يقتنع بأن نفط العرب للعرب، ولكنك لن تتمكن من إقناعه بأن من حقهم أن يمنعوا نفطهم عمن يشاؤون حتى ولو قلبت له العصا ثعباناً، أو جئت له من العجب ما يحيل

التراب إلى ذهب، بل حتى ولو فلقت رأسه نصفين. ولا عجب إذ ذاك أن يتنطع مفكر كبير مثل كارل بوبر—Karl Popper ليعلن في أواخر حياته في لقاء أجرته معه مجلة Der Spiegel الألمانية أنه مع الحرب من أجل السلم، ومع الهيمنة الأميركية على العالم من أجل السلم، ومع القضاء على أية قوة ناشئة وتدميرها.. يجب ألا يكون هناك غير الولايات المتحدة دولة قوية في الميدان!! ولا يلام كارل بوبر وأمثاله على مثل هذه النظرة على ما فيها من حيف وتجن على الشعوب الأخرى،فسكان أوروبا الذين يساوون عشرين بالمئة من سكان العالم يستهلكون ثمانين بالمئة من موارده ولو سمحوا لبقية البشر أن يعيشوا مثلهم لوقعوا في مشكلة لأن الموارد محدودة،، وبالتالي فإن ذلك سيكون على حساب رفاهيتهم، ولذلك لا يمكن أبداً للعقلية الغربية النفعية والذرائعية أن تسمح بوجود أية قوة تحد من هيمنتهم على العالم وعلى موارد هذا العالم، ويتجلى هذا واضحاً في أفكارهم وسلوكهم بدءاً من أعلى المستويات الفكرية والسلطوية حتى الفئات الشعبية المختلفة.

الهوامش:

1- نايف علي عبيد: العولمة والعرب—ضمن مجلة: المستقبل العربي—مركز دراسات الوحدة العربية—بيروت—العدد 221 —تموز 1997 ص 29.

2- سمير أمين: إمبراطوريّة الفوضى—ترجمة: سناء أبو شقرا—دار الفارابي—بيروت—1991—ص 5.

3- عزت السيد أحمد: انهيار أسطورة السلام—دار الفتح—دمشق—1996—ص 14.

4- م.س—ص 15.

5- مسعود ضاهر: صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأميركية—ضمن صحيفة: الاتحاد—أبو ظبي—عدد 1997/4/21—ص23.

6- انظر في بعض تفاصيل مثل هذه الأمور في صفحات متعددة من كتابينا:

—كيف ستواجه أميركا العالم؟—دمشق—1992.

—النظام الاقتصادي العالمي الجديد—دمشق—1993.

7- هذا التحليل من لقاء مع بول كينيدي أجرته معه مجلة: L'Express في العدد 2080 في أيار/مايو 1991 . انظر تفصيل ذلك في كتابنا: كيف ستواجه أميركا العالم—ص 80 - 83.

8- ف. برلوف: نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد—ترجمة: أشرف الصباغ—ضمن مجلة: الثقافة العالمية—المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب—الكويت—العدد 85—1997م—ص 18.

9- عزت السيد أحمد: انهيار أسطورة السلام—ص 65 - 66.

10- Karl Popper: Kriege Fuhren Fur den Frrieden. Im Der Spiegel. N.13.5.4.1992 P.202 - 211

11- Karl Popper: Kriege Fuhren Fur den Frrieden. P.202

وانظر في ذلك أيضاً كتابنا: كيف ستواجه أميركا العالم؟—ص 71 - 78.

12- التمرد على قبعة العم سام: حوار مع الدكتور عبد الوهاب المسيري أجراه: محمد همام—ملحق جريدة الاتحاد: الاتحاد الاقتصادي—أبو ظبي—29 كانون الأول/ديسمبر 1997.

فلسفة التنمية وجدلياتها الأساسية

● د . فيصل سعد

إذا سلمنا بأن التخلف هو الداء، فإن التنمية هي الدواء، وكما أن تحديد الداء شرط مسبق لتحديد الدواء، فإن تفسير التخلف شرط أولي لتغيير واقع التخلف. ومن هذا المنظور، فإن جدل التخلف والتنمية هو جدل الماضي والمستقبل وجدل التفسير والتغيير. وإذا كان رصد المستقبل يفترض معرفة الماضي، والتغيير يفترض التفسير بالضرورة، بينما عكسهما ليس مفروضاً بنفس قوة هذه الضرورة، فإن هذين الجدلين الأخيرين هما جدل التنمية نفسها، بوصفها حاضراً يتوسط الماضي والمستقبل من حيث هو—بالمعنى الفلسفي—كلاهما، وممارسة تتوسط التفسير والتغيير من حيث هي، بالمعنى نفسه، وعي الفعل على الواقع. والتنمية بوصفها كذلك تقوم، من حيث هي ممارسة، على التغيير في المستقبل انطلاقاً من الحاضر، ومن حيث هي نظرية، على تفسير الحاضر بالماضي ورصد المستقبل في الحاضر. وعلى هذا النحو، فإن عكس تعريف التخلف لايستنفد شمولية تعريف التنمية.

إن تداخل مفهومي التخلف والتنمية على هذه الصورة هو من أهم أسباب الصعوبة في فرز النظريات التي اهتمت بواقع البلدان المتخلفة وآفاق تطوره إلى نظريات حول التخلف ونظريات حول التنمية. والخلط بين هذه النظريات يعود— إلى جانب أسباب هامة أخرى— إلى أن كل نظرية منها لابد لها، من حيث هي نظرية حول تخلف البلدان المتخلفة التي تفترض التنمية بالضرورة الموضوعية، وأن تتمحور طروحاتها الرئيسة حول ما هو كائن وما يجب أن يكون في هذه البلدان، أي حول مفهومي التخلف والتنمية.

وإذا كان مفهوم التخلف يشكل البعد التاريخي وأهم عناصر البعد المنطقي

لمفهوم التنمية، فثمة فارقان أساسيان— إلى جانب فوارق هامة أخرى— بين هذين المفهومين، يساهمان بصورة كبيرة في التمييز بينهما وتحديد التنمية بحدود واضحة. الفارق الأول هو أن ظاهرة التخلف ليست قومية المنشأ فقط، وإنما عالمية المنشأ أيضاً، لأنها نتاج تلازم عوامل داخلية وأخرى خارجية، في حين أن ظاهرة التنمية هي، خلال مرحلة انطلاقتها على الأقل، ظاهرة قومية، بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى يكتب توماس سنتش(1) «وبالرغم من أن التخلف ناتج عالمي، فإن لسياسة التنمية، بالأساس، إطاراً وطنياً». والفارق الثاني هو أن التخلف واقع يؤلف ضرورة تاريخية موضوعية قائمة. في حين أن التنمية مشروع لواقع يجب أن يكون، وتقوم على وعي واقع التخلف وإرادة تجاوزه بممارسة الوعي في الواقع. إن التنمية، أساساً، نتاج وعي الضرورة لا نتاجاً آلياً لهذه الضرورة. فهي إذاً: نتاج عمل واع، وفي التحليل الأخير هي معطى ذاتي بالدرجة الأولى، بينما التخلف معطى موضوعي على هذه الدرجة. وبهذا المعنى يذكر عصام خوري(2): إن التنمية هي ما هو مكتسب بالخلق الإنساني. وبالتالي، فإن «مقادير» طرفي معادلة الذاتي والموضوعي ليست متساوية في حالتي التخلف والتنمية. ومن هذا المنظور إذا كان مفهوم التخلف مفهوماً اقتصادياً بالدرجة الأولى إلى جانب أنه مفهوم سياسي ثقافي بوصفه نظاماً اجتماعياً بالمعنى الاجتماعي الواسع، فإن مفهوم التنمية مفهوم فلسفي، بهذه الدرجة، إلى جانب أنه مفهوم اقتصادي وسياسي، بوصف التنمية نظاماً اجتماعياً بالمعنى نفسه. إن التنمية بهذا المفهوم، أي كفعل إرادي واضح وملموس في التاريخ، هي من مواليد عصر الرأسمالية. لأن الإنسان بدءاً من هذا العصر أخذ يتدخل بفعالية في إخضاع التاريخ بالخضوع له، بتعبير هيغل الشهير، أي في تعديل وتسريع حركة التاريخ على أساس وعي منطق التاريخ وآليات ممارسة هذا المنطق في التاريخ، وبالتالي، فإن الحديث—بهذا المعنى—عن تنمية سابقة على عصر الرأسمالية هو محاولة إسقاط فعل معاصر على عصور لم تعرفه.

وإذا كان مفهوم التخلف يساهم في تحديد مفهوم التنمية على هذا النحو مساهمة الضد في تحديد ضده، فإن مفهوم النمو يساهم في تمييز مفهوم التنمية، مساهمة العنصر في تمييز الكل الذي هو جزء منه. والخلط بين مفهومي النمو والتنمية، الذي يحصل على أساس فهم التنمية فهماً اقتصادوياً، يقود بدوره إلى تغييب الفواصل النوعية بين مفهومي التخلف والتنمية. وقبل الحديث عن الفوارق النوعية بين النمو والتنمية، لابد أولاً من الحديث عن تكاملهما في إطار العملية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الواحدة. إن التنمية، كنظام اجتماعي بالمعنى العريض، هي الإطار العام والضروري للنمو كحدث اقتصادي ضمن هذا الإطار. ولا يمكن الحديث عن نمو فعلي بالمعنى الاقتصادي الإيجابي خارج تنمية فعلية بمعناها المذكور. والنمو الذي يقوم داخل نظام التخلف، كنظام متخلف من علاقات الإنتاج، هو، بقوة هذه العلاقات، نمو متخلف. وبهذا الصدد يذكر فؤاد مرسي (3) :«إن التنمية عملية دقيقة تتمثل في النهاية بالارتفاع المنتظم في إنتاجية العمل، من خلال تغييرات هيكلية». وبالمقابل، فإن الحديث عن تنمية دون نمو هو حديث اجتماعوي (أي غير اجتماعي بالمعنى العريض للكلمة) فارغ من أي محتوى موضوعي. فالنمو بوصفه محوراً أساسياً من محاور التنمية هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانتصاب جسم التنمية. وبهذا المعنى يشير إسماعيل صبري عبد الله (4) بقوله: «التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري...».

وإذا كان كل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر على هذا النحو، فإن ثمة فوارق نوعية بينهما تقوم على أساس هذه المشروطية الجدلية بينهما وتساهم في تحديد كل منهما بحدود نوعية مميزة. وفي طليعة هذه الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي، بينما النمو حالة تغيّر كمي. وبتعبير آخر التنمية تغيير نوعي لما هو قائم والنمو تضخيم كمي له. ومن هذا المنظور، فإن جدل التنمية والنمو هو جدل التغيير والتغيّر. وبينما تفترض التنمية النمو افتراض الكيف للكم، فإن

النمو، في مرحلة لاحقة، يفترض التنمية افتراض الكم للكيف. وبهذا المعنى يشير سنتش بقوله: «النمو نتيجة لتغييرات نوعية سابقة وهو يفضي إلى تغييرات نوعية لاحقة». ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الكم والكيف. ونوعية التغيير الذي تنطوي عليه التنمية تقوم على واقع إن جوهر عملية التنمية يتلخص بإشادة علاقات إنتاج جديدة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة. في حين يتلخص مضمون النمو بتوسيع الجانب الكمّي من قوى الإنتاج أفقياً على أساس شاقولية علاقات الإنتاج القائمة. وبهذه المناسبة يذكر يوسف صايغ (5) :«إن النمو يتحقق من ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة، إلا أن التنمية لاتتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة ونوعية لا كمية فحسب في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها». إذاً، التنمية تغيير نوعي لأنها تغيير نوعي بنيوي، بالدرجة الأولى. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ولأن التنمية مشروع بنيوي، أساساً، فهي مشروع شامل ومتكامل. إذ إن علاقات الإنتاج الجديدة تفترض، على نحو جدلي، قوى إنتاج ملائمة، وبالتالي بنية تحتية جديدة تفترض، على النحو نفسه، بنى سياسية وثقافية جديدة هي الأخرى. وبهذا المعنى يشير فرانسوا بيرو بقوله: التنمية عملية شاملة ومتكاملة، في حين أن النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية. وإن افترض تغيّراً— لا تغييراً— معيناً في الجانب الفني— التقني من قوى الإنتاج ومظهراً معيناً من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة في البنية التحتية للمجتمع المعني. إن التنمية بهذه الصورة الشاملة لاتقبل التجزئة على نحو الزعم بتنمية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، كل منها على حدى. وتجزئتها على هذا النحو تصيرها مجرد حدث اجتماعوي أو حالة اقتصادوية أو نزعة ثقافوية (المعنى السلبي للثقافة) نفساوية ضيقة. وفي هذا الصدد يقول نادر فرجاني (6) :«.. نحن نفضل لفظة التنمية بدون أوصاف. فالتنمية عندنا مرادف للنهضة..». ومن هذا المنظور، فإن

جدل النمو والتنمية هو جدل الجزء والكل.

إن التنمية، بوصفها عملية نوعية—بنيوية وشاملة، تنطوي على محركاتها الذاتية، وبالتالي هي عملية دائمة، أي صيرورة، بينما النمو حدث أو حالة، والتنمية بهذا الوصف، متى تحققت، فهي لا تنتكس أو تنقلب على نفسها إلى ضدها، بينما النمو، لأسباب طارئة غير متوقعة مسبقاً، قد ينتكس ويتراجع مرات عديدة. وليس ثمة ضرورة بنيوية لانطلاقته، مرة أخرى، داخل البلدان المتخلفة لغياب ظاهرة التنمية فيها، بينما هو يعود، بالضرورة، لينطلق من جديد في البلدان المتقدمة ومن النقطة التي وصل إليها سابقاً. وضرورة عودته في البلدان الأخيرة على هذا النحو تتجسد بواقع التنمية القائم في هذه البلدان. وبهذا الصدد يقول بول بوريل(7): «التنمية خلق جديد يضمن النمو المطرد. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الحدث والعملية أو الحالة والصيرورة. ويترتب على واقع أن التنمية عملية، أو صيرورة، والنمو حدث أو حالة ظاهرة أن التنمية—على عكس النمو—مشروع يستهلك من طاقات وإمكانات في الأجل القصير الخاص بالنمو أكثر مما ينتج منها في هذا الأجل. وفي سياق تطور مشروع التنمية، فإن الإنتاج يأخذ بالتعاظم شيئاً فشيئاً في الآجال التالية. وبهذا المعنى يقول إبراهيم العيسوي (8) «التنمية بوصفها مسالة تغيير شامل ودائم هي عملية طويلة الأجل».

والتنمية بوصفها مشروع تغيير نوعي وشامل في مجتمع منقسم على نفسه طبقياً—فالتطور التاريخي للمجتمع الإنساني لم يتجاوز بعد مرحلة المجتمع الطبقي— هي مسالة سياسية بالضرورة. وبالتالي، فإن النظام السياسي المعني عامل أساسي من عوامل التنمية، فهو إطارها السياسي العام والضروري. وبعد أن يعدد يوسف صايغ (9) ثلاثة أطر سياسية ممكنة للتنمية، يقول: يمكن أن يكون النظام القومي—التقدمي طريقاً ثالثاً للتنمية بالاعتماد على النفس، يجمع بين حسنات الطريق الاشتراكي والطريق الرأسمالي.

ولأن التنمية مسالة سياسية، فهي مسالة غير محايدة، وبالتالي مسالة أيديولوجية بالضرورة. فالتنمية تقيم مصالح طبقية جديدة على أساس علاقات الإنتاج الجديدة، وتهدم مصالح طبقية قديمة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة. إن الطابع الإيديولوجي للتنمية ينبع من واقع أن غاية التنمية هي تحقيق مصالح طبقية معينة في حين أن الطابع اللاإيديولوجي للنمو، بالمقارنة مع التنمية، ينبع من واقع أن النمو هو إحدى وسائل تحقيق غاية التنمية. وبالتالي إذا كانت التنمية وضعية في وسائلها، فهي إيديولوجية في غاياتها. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الوسيلة والغاية كشكل من أشكال جدل العلمي والإيديولوجي. وبهذه المناسبة يرى إسماعيل صبري عبد الله أن «الغاية في بلدان العالم الثالث هي التنمية».

ويترتب على واقع أن التنمية تبني مصالح طبقية جديدة وتهدم مصالح طبقية كانت قائمة ظاهرة أن التنمية عملية ثورية بالضرورة، تفترض العنف الجماعي الذي هو القاسم المشترك بين جميع تجارب التنمية الفعلية.

ولأن التنمية تغيير مقصود، فهي بالضرورة عمل مخطط، بينما النمو لا يفترض التخطيط بنفس الضرورة. وبهذا المعنى يشير صايغ بقوله: «إن اقتصاد السوق الحر اكثر التصاقاً بالنمو منه بالتنمية». وإذا كانت التنمية تفترض التخطيط، بصورة عامة، فإن ملموسيات هذا الشكل ليست واحدة في جميع مراحل التطور التاريخي للتنمية المعنية وفي جميع الأطر السياسية للتنمية. فالتنمية بالمفهوم الاشتراكي تستدعي خططاً أكثر تفصيلاً وملموسية من خطط التنمية بالمفهوم الرأسمالي. وتخطيط التنمية بالمفهوم الأخير في البلدان الرأسمالية المتقدمة ليس واحداً خلال مرحلتي ما قبل الإمبريالية والرأسمالية الإمبريالية. والزعم بأن الاشتراكية الإمبريالية هي الشكل الرأسمالي الوحيد الذي يقوم على صورة معينة من صور التخطيط يتجاهل أو ينفي واقع أن شكلاً من أشكال التخطيط كان قد قامت عليه الرأسمالية خلال مرحلة تطورها «الحر».

وشعار «دعه يعمل — دعه يمر»، كما يذكر سمير أمين (10) ونحن معه، لم يطبق بحرفيته خلال هذه المرحلة الأخيرة، وبقي أقرب للشعار منه إلى الواقع.

والتنمية بوصفها صيرورة واعية ومخططة على هذا النحو، هي عملية داخلية. ولأنها كذلك، فإن التنمية يجب أن تصاغ على أساس ما هو متاح من إمكانات داخل المجتمع المعني، والعوامل الخارجية أكانت مساعدة أو معرقلة لا تعدو أن تكون مجرد عوامل ثانوية. والتنمية كمسألة داخلية تفترض نفسها كمسألة ذاتية. ولأنها كذلك، فإن تنمية البلدان المتخلفة مرتبطة قبل كل شيء بما تفعله هذه البلدان نفسها لدفع عملية التنمية. وأما النمو فهو ليس بالضرورة نتاجاً ذاتياً أو داخلياً. وإذا صح هذا على النمو في البلدان المتخلفة، في جميع الحالات، فهو يصح على النمو في البلدان المتقدمة في أكثر الحالات، إذ إن النمو في البلدان الأخيرة ليس نتاجاً داخلياً محضاً، بل هو يعود في جزء هام منه إلى استغلال طاقات وثروات البلدان المتخلفة.

ولأن التنمية عملية ذاتية وداخلية، فهي مسألة «جماهيرية»، بالإكراه أو الديمقراطية. وبالتالي هي تفترض شكلاً من العدالة الاجتماعية محدداً بحدود الإطار السياسي للتنمية المعنية. وبهذا الصدد يشير إبراهيم سعد الدين (11) إلى أن التنمية بالمفهوم التحرري، أو التحرر بالمفهوم التنموي، تفترض التخلص من الاستغلال واللا مساواة، بينما النمو قد ينطوي على الاستغلال والتفاوت. وبتعبير آخر: «إن التنمية تخدم شعباً بينما النمو يخدم أفراداً». والتنمية الرأسمالية ليست خارج هذا الإطار الاجتماعي — السياسي. فإذا كانت هذه التنمية في مرحلة تطورها الإمبريالي تقوم على المعادلة «فوردية + كينزية (12)»، أي إنتاجية عالية وتوزيع أكثر عدالة لها، فإن التنمية الرأسمالية في مرحلة تطورها «الحر» كانت قد افترضت شكلاً من أشكال هذه العدالة. وبهذا الصدد الأخير يقول سمير أمين: في الوقت الذي تتعاظم فيه الفجوة بين الأجور والأرباح داخل البلدان المتخلفة، فإن بنية تقاسم الدخل بين الأجور والأرباح في البلدان

المتقدمة بقيت جامدة مهما ذهبنا إلى الوراء في القرن التاسع عشر، وهذا يظهر خطأ الفكرة التي تقول بأن اللاتساوي في توزيع الدخل بين الأجر والربح داخل البلدان المتخلفة هو ثمن النمو.

إن التنمية كمسألة ذاتية داخلية هي بالضرورة مسألة مستقلة وغير تابعة، بينما النمو — في أغلب الحالات — ليس بالضرورة، مستقلاً وغير تابع. ويترتب على واقع التنمية مسألة ذاتية مستقلة ظاهرة أنها مسألة غير مكررة على المستوى العملي، على عكس النمو الذي قد يكون حدثاً مماثلاً لنفسه في أكثر من مجتمع واحد أو في أكثر من مرحلة أو حالة تاريخية واحدة. ولأن الأمر كذلك في الحالتين، فإن بالإمكان أن توجد نظرية للنمو الاقتصادي، لكن لايمكن أن توجد نظرية عامة للتنمية الخاصة. وبهذا الصدد يقول غونار ميردال(13): لانملك نظرية للتنمية إلى الآن.

إن التنمية بهذا المفهوم الشمولي النوعي وفي ظل الظروف الراهنة على الصعيد العالمي وضمن الأفق المنظور هي مسألة تخص البلدان المتخلفة، أساساً. وبتعبير بوريل، فإن التنمية ظاهرة خاصة بالبلدان السائرة في طريق النمو، بينما النمو ظاهرة خاصة بالبلدان التي حققت النمو. فهذه البلدان الأخيرة قد شرعت مع فجر التاريخ الرأسمالي في إقامة علاقات إنتاج متطورة، وعلى أساسها قام نمو مطرد، بمعنى إذا انتكس هذا النمو — كما حدث ويحدث خلال الأزمات الكبرى للرأسمالية — فإن هذه العلاقات كفيلة بإعادته إلى خطه البياني الصاعد. وبهذا الصدد يقول ج. م البرتيني(14): «إن التحول البنيوي الذي تحقق في الغرب ضمن النمو المطرد، وعلى هذا النحو، فإن الغرب ضمن التاريخ الرأسمالي القائم الذي يشغل فيه مواقع الهيمنة الاقتصادية والقول السياسي الفصل، ليس بصدد ضرورة الشروع بتنمية جديدة لأنه ليس معنياً، ضمن هذا التاريخ، بعلاقات إنتاج نوعية جديدة». ومن هذا المنظور، إذا كانت التنمية، بمعنى التغيير الشامل والنوعي، ظاهرة معاصرة خاصة بالبلدان المتخلفة، فإن النمو الاقتصادي —

التقني على أساس تجدد أشكال أو مظاهر مضمون علاقات الإنتاج الرأسمالية هو الشكل المعاصر للتنمية في البلدان المتقدمة. ولأن تطور البلدان المتقدمة على هذا النحو قد صار ممكناً بفضل احتكار هذه البلدان لمواقع القرار الاقتصادي والسياسي داخل نظام الاستقطاب العالمي القائم، فإن النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة هو الشكل الإمبريالي للتنمية الرأسمالية في هذه البلدان.

إن التخلف الرأسمالي القائم داخل البلدان المتخلفة هو الشكل الضروري للتنمية الرأسمالية في تلك البلدان. وإذا كان هذا هو الشكل الضروري للتنمية في البلدان المتخلفة ضمن التاريخ الرأسمالي القائم، فهي مدعوة بالضرورة الموضوعية للتنمية الفعلية خارج حدود هذا التاريخ. وبهذا الصدد يرى سمير أمين: «أن التنمية الرأسمالية المركزية هي تنمية متمحورة على الذات، لكن هذه التنمية بهذا المضمون لايمكن تحقيقها في بلدان الأطراف إلا في إطار اشتراكي أو في إطار تجربة وطنية شعبية». إذ إن عولمة الرأسمالية على أساس التطور المتفاوت للأمم قد أدت منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى «القطيعة الاستعمارية أو القطيعة الإمبريالية» التي تحول دون تنمية بلدان الأطراف تنمية رأسمالية وطنية. وفضلاً عن احتلال البلدان المتقدمة لمواقع القرار والهيمنة داخل نظام الاستقطاب الرأسمالي العالمي قد مكّنها، ويمكّنها، من الحيلولة دون تنمية البلدان المتخلفة داخل هذا النظام على نحو رأسمالي وطني مستقل. فإن إمكانات وطاقات البيئة الطبيعية لاتسمح، موضوعياً على الأقل، بتعميم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية كما هي قائمة في البلدان الغربية، على الصعيد العالمي. ومصطلح «التنمية المستديمة» المتداول اليوم قد برز ليشير إلى ضرورة ضبط أفعال الناس على الطبيعة بضوابط بيئية لضمان سلامة الشروط الطبيعية الضرورية لدوام التنمية وتفعيلها. وصار البعد البيئي لقوى الإنتاج أحد عوامل الإنتاج الأساسية، وبالتالي ضرورة موضوعية لتخطيط التنمية المعاصرة. وبهذا المعنى يذكر ايلمار التقاتر (15) : «إن كونئة النموذج الغربي للتنمية ليست ممكنة بأي شكل من

الأشكال لأسباب بيئية على الأقل». وحسب تقرير نادي روما الصادر تحت عنوان: «من أجل مجتمع عالمي جديد» فإن مجتمعاً متواصل النمو والتقدم لن يقوم في ظل اقتصاد عالمي يعتمد اعتماداً كلياً على آليات السوق التي لاتأخذ بعين الاهتمام العواقب المستقبلية للفعل غير المحسوب على الطبيعة وتداعياته البيئية الخطيرة..

الهوامش :

1- توماس سنتش: بروفسور هنغاري/أستاذ في أكاديمية العلوم الهنغارية
2- عصام خوري: باحث اقتصادي—أستاذ في كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق
3- فؤاد مرسي: باحث اقتصادي/وزير مصري سابق
4- اسماعيل صبري عبد الله: باحث اقتصادي/أستاذ جامعي مصري
5- فرانسوا بيرو: بروفسور فرنسي/جامعة ليون
6- نادر فرجاني: أستاذ جامعي/باحث في علم اجتماع التنمية
7- بول بوريل: بروفسور فرنسي/أستاذ سابق في جامعة باريس
8- ابراهيم العيسوي: أستاذ جامعي/باحث في علم اجتماع التنمية
9- يوسف صايغ: باحث اقتصادي/أستاذ في جامعة أكسفورد
10- سمير أمين: باحث اقتصادي/مدير المكتب الإفريقي لمنتدى العالم الثالث
11- إبراهيم سعد الدين: باحث اقتصادي مصري وأستاذ جامعي
12- ايلمار التقاتر: بروفسور فرنسي/أستاذ في علم البيئة بجامعة باريس/
13- (فوردية—كينزية) نسبة إلى فورد فوردية تعبير عن الصناعات التي تقوم على خط إنتاج واحد وتعتمد عدد كبير من اليد العاملة، أي هي صناعات كثيفة العمل. كينزية نسبة إلى الاقتصادي كينز، تعبر عن سياسة الضمان الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة. والليبرالية الجديدة تقوم على محاولة إلغاء كل منهما
14- غونار ميردال: بروفسور سويدي حاصل على جائزة نوبل 1974
15- ج م البرتيني: اقتصادي أمريكي جنوبي/من رموز مدرسة التبعية

الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق إلى أين؟

● د. ناصر عبيد الناصر

في مطلع التسعينات من القرن الماضي أعلنت العديد من الدول عن نهجها الجديد في تطبيق آليات اقتصاد السوق، بهدف تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها، عبر تفكيك موروثات النظام الشمولي، وتبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، قدر لها أن تكسب النظام الشرعية والاستقرار السياسي.

وأقدمت الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق على إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة، تميزت بالتمسك بسيطرة الدولة على المفاصل الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تعذر على بعض هذه البلدان التخلي عن وظيفة الدولة وتحكمها بمسار التنمية، بيد أن تدخل الدولة المفرط في الشؤون الاقتصادية للسكان قد يشل آليات اقتصاد السوق واستحقاقاته، بينما ذهب بعضهم الآخر للقول: إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يضبط إيقاع السوق ويحول دون اختلالها.

لقد اعتمدت بعض الدول صيغة المزاوجة بين مزايا الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق، بيد أن هذا الزواج غير الشرعي لم يخلص البلدان المعنية من أزماتها ومشكلاتها، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي والسياسي والذي لم يعد يقتصر على نفر من كبار المسؤولين، بل أضحى شبه ظاهرة مزمنة تؤرق حياة المجتمعات وتعرض استمراريتها للخطر.

وقد اصطدمت الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق بأربع عقبات

رئيسة تسببت مجتمعة بتفشي الفساد، وتتمثل بـ:

1 - اختلال التوازن بين السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية».

2 - ضعف السلطة القضائية وعدم نزاهتها.

3 - التداخل بين حدود الملكية الخاصة والملكية العامة، والإثراء غير المشروع من وراء تفكيك أوصال القطاع العام وبيع بعض مؤسساته للقطاع الخاص.

4 - كثرة القوانين وتشعبها وتشابكها حال دون التحقق من سلامة الأداء الحكومي.

ولمواجهة هذه التحديات وغيرها التي هيأت مناخ الفساد، يفترض بناء ديمقراطية حقيقية، تضمن الحقوق وتكرس الواجبات عبر إحداث مؤسسات رسمية تخضع لمبدأ المحاسبة والمساءلة، بالإضافة إلى ضبط ميزان العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

وحتى تتحقق التنمية المستدامة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق لا بد من حل المشكلات الاقتصادية من تضخم وبطالة ومديونية على أسس اقتصادية سليمة، وأن يقترن هذا الحل بتحسين الأجور والرواتب، بالإضافة إلى إجراء تغيير بنيوي في المنظومة الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز القيم الديمقراطية، فضلاً عن تطوير التشريعات الداخلية وتبسيطها، وإيجاد نظام قضائي عادل ونزيه.

فالتنمية المستدامة لا تتحقق في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق إلا بوجود حكومات قوية قادرة على تحديد قواعد اللعبة الديمقراطية، وخلق الآليات اللازمة لممارستها، ولا يتأتى ذلك إلا بسيادة القانون الذي يفترض تطبيقه بجو من الشفافية والمساءلة، وبشكل عادل على جميع الناس، وأن تتمتع الدولة بالكفاءة الإدارية التي تمكنها من النهوض بالاقتصاد، ومعالجة المشكلات الاقتصادية وما تجره من ويلات البؤس والفقر.

ولكن احتكار الدولة لوسائل الإلزام في مرحلة التحول لاقتصاد السوق

تخولها التدخل في شؤون السكان كما يحلو لها، مما يتيح المجال لكبار المسؤولين وصغارهم تحقيق مآربهم الضيقة عبر ارتكاب الفساد من أبوابه العريضة، الأمر الذي يضعف من مصداقية الدولة، ويقوض حكم القانون، ليتحول كبار المسؤولين إلى «قوة قامعة للقانون» وهذا بدوره يدفع ببقية أفراد المجتمع لممارسة الشيء نفسه، علماً بأن حالات الفساد كانت سائدة حتى قبل الانتقال إلى اقتصاد السوق، عندما تتم ممارسته من «الأبواب الخلفية» كما كان سائداً في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.

● النتائج التي ترتبت على المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق:

لقد تزامنت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا سيما بعد خصخصة القطاع العام بحالات من الفساد السياسي والإداري ومنها:

1- تراجع إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية، فضلاً عن ضآلة حصيلتها، نتيجة للقصور الذي يعاني منه التشريع الضريبي، لا سيما التهرب الضريبي، وارتفاع معدلات الضريبة، مما شجع على انتشار الفساد في أوساط موظفي الضرائب.

2-تدني مستوى المعيشة، نتيجة لغياب العدالة في توزيع الدخل والثروة، والتي تسببت في انتشار البؤس والفقر، الأمر الذي وفر البيئة المناسبة لنمو الفساد، وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة، مثلما حصل في روسيا الاتحادية التي تقف أمام خيارين اثنين، فإما أن تكون «دولة الطغمة»، وإما أن تكون «دولة الديمقراطية»، فالدولة «الطغمة» تتسم عادة بدرجة عالية من الجريمة المنظمة وتتحكم بها حفنة من ملوك المال، ضاربين بعرض الحائط القوانين السائدة ومستهترين بها، ويشيع الفساد في دولة «الطغمة» من القاعدة إلى القمة، حيث تحل العلاقات الشخصية والمحسوبية محل المؤسسات والقوانين النافذة.

3- لقد انتشرت الجريمة المنظمة في العديد من الدول التي سارت في فلك اقتصاد السوق إلى درجة أن «المافيا» في روسيا على سبيل المثال راحت تحتل مكان الصدارة في المجتمع وتتحكم بمقدرات السوق الذي رفعت يدها عنه الدولة

وراحت المافيات الروسية تسهل عقد الصفقات لقاء عمولات كبيرة كما تتولى ترويج العملات المزيفة وتبييض الأموال، ومن يخرج عن طوعها أو يعترض سبيلها، قد يتعرض للتصفية الجسدية والدول التي تحاول تصفية المافيات تواجه صعوبات جمة، إما بسبب ضعف الحكومات وإما نتيجة لتواطؤ كبار المسؤولين مع جماعات الجريمة المنظمة، محققين من وراء ذلك ثروات طائلة، فلا مصلحة لهم في ملاحقة العصابات أو في إصدار قوانين رادعة، من شأنها إحداث تغيير في الوضع القائم يكرس سيادة القانون.

أما في الدولة الديمقراطية على النمط الغربي فإن المستهلك هو سيد السوق وهدف السياسات الاقتصادية هو توفير الخدمة المناسبة للمواطنين وليس للقائمين على سدة الحكم، وحيث في ظل الديمقراطية العمل هو أساس نجاح الإنسان والمصدر الأساسي للدخل، فإن مستوى الفساد يبقى محصوراً في حقل الارتكابات الفردية دون أن يتحول إلى ظاهرة، بفضل فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وحضور «السلطة الرابعة» الصحافة.

4- لقد تزامن ظهور «رأسمالية قطاع الطرق» مع انتقال بعض الدول إلى اقتصاد السوق إذ لجأت بعض الفئات الفاسدة سابقاً إلى تغيير جلدها دون أن تتخلى عن طبعها في ارتكاب الفساد وتعاطيه، وهؤلاء لا هم بالاشتراكيين ولا هم بالليبراليين ولا هم بالمحافظين، فلا انتماء لهم ولا هاجس لهم سوى الحصول على المال بطرق غير مشروعة، وهذا ما أكدته ممارسات مجموعة «أناتولي تشوبايس» التي تولت عملية الخصخصة في روسيا، والتي قامت ببيع 500 مصنع ومجمع صناعي بمبلغ زهيد (نحو سبع مليارات دولار)، بينما ثمنها الفعلي نحو 200 مليار دولار على الأقل، وهذا مثال صارخ عن ارتكاب أكبر عملية نصب واحتيال في تاريخ روسيا.

وكما أشار الاقتصادي الشهير «جورج سوروس» أن موارد الدولة وثرواتها قد سرقت، ونتيجة لانتشار الفساد العلني في روسيا، فقد صنفها البنك الدولي في

صدارة الدول الفاسدة في العالم. كذلك أظهر أحدث استطلاع للرأي العام بأن الرشوة هي أفضل طريق للصعود إلى الهرم، وفي إجابة على سؤال ما هو المعيار المطلوب لتصبح ثرياً؟ تبين أن 88%من الذين تم استفتاؤهم، حددوا معيار الاتصالات الشخصية و 86% اختاروا الفساد و39%أشاروا إلى العمل الجاد، وهذا يعني بأن الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا، يمارس على المستويات كافة، وأن الاقتصاد الروسي يسير في طريق الفساد.

إن بعض المسؤولين يبررون الفساد في الدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق، ويعدونه حالة طبيعية، بدعوة أن الفساد عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر عندما شرعت بإرساء مرتكزات اقتصاد السوق، كذلك صرح وزير المالية الأسبق في روسيا بوريس فيدروف: «أن كثيراً من الناس قابلون للبيع، كما أن الأصوات الانتخابية تباع، والبشر يستخدمون مناصبهم لتحقيق الارباح».

ويضيف بعضهم بأن الصين في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق عانت وما زالت تعاني من الفساد، ولكنها استطاعت في ظل الفساد أن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بلغت نحو 11% وإن كانت قد تراجعت في السنوات الأخيرة.

لقد تداخلت الأمور بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي في مرحلة ماوتسي تونغ ليأتي اقتصاد السوق ويفكك هذه العلاقة، وينهي هذا التدخل بين المنظومة المؤسسية والمنظومة المجتمعية، ولهذا استمرت الدولة حتى بعد قطع شوط طويل من الإصلاحات الاقتصادية في أداء وظيفتها دون أن تفسح المجال للقطاع الخاص بأن يمسك بزمام الأمور عملاً بنواميس اقتصاد السوق، وشكل أحد الأسباب الرئيسة —برأي بعضهم— في تفاقم الفساد في الصين. إلا أن هناك من يرى بأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، يستهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة لكبار المسؤولين الذين نشأت بينهم وبين رجال الأعمال علاقة تبعية تفوح منها رائحة الفساد، إذ ييسر بعض المسؤولين عن

الإنتاج والتوزيع الوسائل كافة لأن يحصلوا على مكاسب مادية لقاء حصولهم على منافع شخصية.

فالرابطة التبادلية بين التابع والمتبوع تنتج الفساد السياسي، إذ إن القوة البيروقراطية المستمدة من سلطة الدولة تمهد الطريق لمرتكبي الفساد بأن يحصلوا على تراخيص الاستثمار وعلى القروض وعلى أراضي أملاك الدولة، وعلى المعلومات المتعلقة بالسوق المالية.

لقد أنتجت السوق الحرة القوة المالية، والتي أغرت بعض الموظفين الحكوميين، الانتفاع منها بطرق غير قانونية مستغلين نفوذهم الحكومي، وبالمقابل فإن مصلحة رجال الأعمال تملي عليهم تقديم الرشوة لبعض المسؤولين حتى لا يتعرضوا لمشكلات هم بغنى عنها.

وفي ظل علاقة التابع بالمتبوع يمكن أن يمارس الفساد الإداري والسياسي عبر علاقة صغار الموظفين بكبارهم، أي يتبادلون المنافع غير المشروعة تبعاً لما يوفره لهم كل مستوى وظيفي، والأكثر من ذلك راح بعض الموظفين الحكوميين يتعاطون العمل في المشروعات الخاصة بأنفسهم لتحقيق المزيد من الأرباح دونما حاجة لوسيط، كون الثنائية في الصين لا تزال تشكل نمطاً من أنماط الفساد السائد وفي دول أخرى منها دول عربية.

إن البيئة التي تتم في إطارها عملية التحول نحو اقتصاد السوق غير ملائمة في العديد من الدول التي اختطت هذا الطريق، نظراً لعدم وضوح آليات السوق الحرة واكتمالها، مما يحول دون بلوغ التنمية لأهدافها نظراً لانتشار الفساد السياسي، ولكن هناك من يدحض هذه الفكرة ليجد في عدم اكتمال نظام السوق وفي انتشار الفساد السياسي، قد احتضنا النمو الاقتصادي الذي حققته الصين على سبيل المثال، والتي اتخذت خطوات جريئة على طريق الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، على الرغم من هدر الموارد وتبديدها من قبل الموظفين الحكوميين لقاء رشاوي يتقاضونها من رجال الأعمال وغيرهم، علماً بأن هناك من يعتقد أيضاً

بأن عدم اكتمال السوق الحرة وانتشار الفساد السياسي لم يتسببا في تبديد الأموال أو هدر الإنتاج، بل العكس هو الصحيح—برأيهم—وقد يبدو ذلك غريباً، ولكن سرعان ما ينزاح الغموض كون العلاقة بين التابع والمتبوع لا تنتقص من قواعد لعبة السوق، بل تشكل نمطاً من السوق، وعلى خلفية هذه العلاقة، تتم عملية مبادلة السلع والخدمات على قاعدة التبادلية بين السلطة والمال على غرار ما يحصل من مبادلات في السوق الحرة.

● **العلاقة التبادلية بين السلطة والمال:**

ترتكز العلاقة بين السلطة والمال على الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين الطرفين بعيداً عن الخوف أو القلق، حتى في حال عدم اكتمال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، نظراً لتوافر عنصر الثقة بين التابع والمتبوع والتي تتحول إلى علاقة مجزية لكلا الطرفين، إذ تهيىء للتابعين، من أصحاب المشروعات الأمن والاستقرار، أما من حيث كونها مجزية فذلك لكونها تؤمن مساندة المتبوع للتابع دون أن تكون مشروطة بالدفع المعجل، ولكن إذا ما احتاج التابع لمساعدة فإن الأخير لا يضع شرطاً للحصول على المقابل في أداء الخدمة، نظراً لتوافر عنصر الثقة الذي يطمئن المتبوع بأنه سيحصل على المقابل في وقت لاحق، ويكفي طالب الخدمة أن يخترق المؤسسة الحكومية من خلال موظف واحد، حتى تتسع الدائرة لتشمل أعداداً أخرى من الموظفين البيروقراطيين.

ولكن هناك من يرى أبعد من ذلك بأن العلاقة بين التابع والمتبوع ليست مفيدة لكلا الطرفين فحسب —براي—وانك، وإنما قد تكون مفيدة أيضاً للتسريع بعملية التحول إلى اقتصاد السوق من خلال مايلي:

أ—تشجيع المنافسة بين رجال الأعمال على رفع كفاية الإنتاج وتحسين جودة المنتج، ولن يتأتى ذلك لأصحاب المشروعات إلا من خلال دفع الرشاوي للمسؤولين، حين يتمكنوا من زيادة قدرتهم على المنافسة عبر الحصول على امتيازات وتسهيلات وإعفاءات كثر تسهل لهم الحصول على أرباح مجزية، وإذا

لم يوفر المسؤولين هذه الامتيازات لأصحاب المشروعات، فإنهم سيفقدون المزايا التي تتيحها لهم مناصبهم الرسمية.

ب—تحفيز الابتكار والإبداع والتجديد، عبر تخطي العقبات البيروقراطية، مما يدفع بالنشاط الخاص قدماً إلى الأمام.

ج—تشجيع الاستثمارات بالتخلص تدريجياً من الوساطة والسمسرة والمحسوبية، لصالح إنشاء مشروعات إنتاجية مستقرة، ولكن علاقة التابع بالمتبوع شكلت—براي—وانك، غطاء لحماية أصحاب بعض المشروعات الذين لا يتقيدون بالخطة العامة للدولة. وبتلك الطريقة تكون العلاقة بين التابع والمتبوع قد وفرت الأمن والاستقرار للقطاع الخاص اللذان يعدان شرطان أساسيان لقيام اقتصاد السوق.

إن التدرج في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تبعاً لتجربة الصين قد استهل بانتقاء وحدات تجريبية، طبقت عليها بعض السياسات الاقتصادية، ثم تم رصد ما تمخض عنها من مشكلات ليصار إلى تعديلها الجزئي أو تغييرها الكلي، وقد سهل الاستقرار السياسي الذي نعمت به الصين من دفع عجلة التنمية قدماً إلى الأمام.

ولعل ما يميز التجربة الصينية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاشتراكي أنها زاوجت بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي واستحقاقات الاستقرار الاجتماعي، إذ لاقت هذه الصيغة قبولاً ومساندة لها من الأوساط الشعبية، وهذا ما يفسر النجاحات الاقتصادية والسياسية التي أحرزتها الصين في السنوات الأخيرة، على الرغم من غموض حقوق الملكية وانتشار الفساد الإداري والسياسي، والذي يعد ثمرة للانتقال إلى اقتصاد السوق والذي بدوره عبر عن رغبة كبار المسؤولين في الانتفاع من مزايا الإصلاحات الاقتصادية.

لقد أرجع بعض الخبراء النجاحات غير المسبوقة التي أحرزتها الصين إلى رابطة التبعية وإلى قوة الروابط الأسرية لا سيما في الريف، فالموظفين الحكوميين

المتحدرين من أصول ريفية وجدوا أنفسهم مدفوعين تحت تأثير علاقات القربى إلى خدمة الأسر الفلاحية لحمايتهم على الأقل من ابتزاز كبار المسؤولين لهم، ومثل هذه الممارسة مفيدة أكثر مما هي مثيرة للمشكلات، وهذا يعني بأن التراث والثقافة الصينية أكسبا علاقة التابع بالمتبوع بعداً مجتمعياً، أسهما في نقل البلاد إلى اقتصاد السوق. فالعلاقة بين التابع والمتبوع أي بين السلطة والمال ليست شراً مطلقاً وليست خيراً مطلقاً، إذ يتوقف الأمر على البيئة التي تحكمها، فالنمو الاقتصادي الذي تحقق في الصين بوتائر عالية، في ظل الفساد، يستوجب إعادة النظر في الفساد دون تبريره بحال من الأحوال، ولا بد من النظر من زاوية وظيفته، فقد أسهم في سياق تجربة الصين من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في عام 1996 ، وتحسنت الدخول الحقيقية للفلاحين بواقع 10% وكذلك ارتفعت الكفاءة الإنتاجية للقطاع العام الذي حقق أرباحاً نحو 16 مليار دولار في عام 1997، وظلت الصين تحافظ على معدلات نمو وسطي بنحو 7,5% سنوياً في الأعوام الأخيرة.

إن النمو الاقتصادي الذي أحرزته الصين في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، أيضاً مبعثه الاستقرار الاجتماعي، وما تتمتع به الصين من توازن في عملية الحراك الاجتماعي، وبغض النظر عن تصنيفات الغرب للمجتمع الصيني إلى محافظين وراديكاليين وليبراليين، فإن الإرث الثقافي الصيني لا يزال يتحكم بسلوك غالبية المجتمع الصيني وتصرفاته ورؤاه، إثر أحداث «تيان أن مين» أظهرت عينة الاستطلاع، بخصوص موقف الناس من الأحداث فيما إذا كانوا يفضلون الديمقراطية مع احتمالات الفوضى أو بقاء النظام السياسي على حاله مع إمكانات الاستقرار؟ وكانت الإجابة مفاجئة لبعضهم إذ فضل معظم من شملهم الاستطلاع الخيار الثاني على الأول.

هذا وتعلق القيادة الصينية أهمية كبيرة على الاستقرار السياسي في إنجاز عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وهذا ما أكده أحد كبار المسؤولين في مجلس الدولة

بقوله: «إنه من غير المعقول اتخاذ قرارات بتحويل ملكية المصانع الحكومية إلى القطاع الخاص غداً، لنجد بعد غد الملايين من العمال وقد أصبحوا بلا وسيلة للعيش.. إنها مسؤولياتنا وسنظل نتحملها».

واهتمام الجانب الصيني بالاستقرار الاجتماعي لم يحل دون الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي، بطريقة متأنية ومتدرجة بعيداً عن الإصلاح بطريقة «الصدمة».

وهكذا يمكن إرجاع النجاحات التي حققتها الصين في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والتي تزامنت بانتشار الفساد — يمكن إرجاعها — إلى المنظومة الثقافية المتجذرة في البيئة الصينية، والتي تكرس حب الوطن والدفاع عنه. فالمواطن الصيني يتمسك بمقولة: «نعيش لنعمل ولا نعمل لكي نعيش».

● الدولة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق:

تستمد الدولة مكانتها وقوتها من الدور الذي تحتله في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وبقدر ما يتسع دورها وتتنوع وظائف الدولة، بقدر ما تزداد قوة ونفوذاً، وبإمكان الدولة أن تؤدي دوراً مهماً في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتوزيع الموارد من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية، والذي قدر له في العديد من البلدان أن ينجز بناء القاعدة المادية — التقنية، وتحرر مجتمعاتنا من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، بعد أن نجحت حركات التحرر الوطني من انتزاع الاستقلال السياسي، بيد أن معظم الإنجازات التي حققتها الدولة لاسيما بناء مؤسسات القطاع العام تفتقد أغلبها إلى الكفاءة الاقتصادية والإدارية، إذ تعذر تصدير العديد من السلع الصناعية والزراعية، نظراً لتدني جودتها وارتفاع تكلفتها.

وبعد أن طل عصر العولمة راحت الدولة في العديد من البلدان وعلى الأخص النامية منها — راحت — تتخلى تدريجياً عن المكتسبات الجماهيرية، بتفكيكها لمؤسسات القطاع العام بيعاً أو تأجيراً أو مشاركة، وانساقت في طريق اقتصاد

السوق الذي أنتج بعض مظاهر الفساد ليعم معظم دول المعمورة، ولتتم على نطاق واسع عولمة الفساد وبدرجات متفاوتة تبعاً لمستوى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن صور الفساد من رشوة، ونصب، واحتيال، واختلاس الأموال العامة. والتي تتطلب واقعتها وجود طرفين على الأقل، أحدهما موظف حكومي بمقدوره أن يقدم للطرف الآخر الذي يعرض عليه الرشوة، إبرام عقد حكومي أو منح امتياز، أو تمكينه من التهرب من دفع الضرائب، أو توفير إن الجهد والوقت عليه من مراجعة دواوين الحكومة البيروقراطية..الخ.

إن موضوعية البحث تفترض عدم تحميل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق كل تبعات الفساد، لأنه حتى في البلدان التي لا تزال الدولة فيها تؤدي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، ينتشر فيها أيضاً الفساد وبنسب متفاوتة أعلاها عندما تعاني الدولة من الجريمة المنظمة، والتي توفر الغطاء والحماية للمعاملات غير القانونية كون القائمون على الجريمة المنظمة هم أنفسهم مستهلكين للخدمات الحكومية، ويغرون بكبار المسؤولين من قضاة ورجال أمن وموظفين وسياسيين.. الخ، والذين يتم توريطهم بصفقات الفساد الصغيرة وصولاً إلى الكبيرة منها والتي تسهم منفردة ومجتمعة في تدمير اقتصاد البلاد.

إن الدولة سيئة كانت أم صالحة لا تعمل من فراغ فهي تتأثر وتؤثر في البيئة المحلية والدولية السائدة، إذ أدت العولمة وما حملته معها من متغيرات اقتصادية وسياسية إلى تقييد من وظيفة الدولة، وأملت التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الذي ينظر إليه بعضهم بوصفه الإطار المناسب لرجاحة الحكم ونزاهته، كون الحرية الاقتصادية تنطوي ضمناً على الشفافية والمساءلة اللتين تعدان وسيلتان هامتان في فضح الفساد وقمعه. وهنا سرعان ما يقفز إلى الذهن مباشرة سؤال ما علاقة اقتصاد السوق بالفساد، هل هي علاقة عكسية أم علاقة طردية؟ هل هما متفقان أم متصارعان؟ وهل يتوقف دور الدولة في تصفية الفساد على وجود منظومة مؤسسية متماسكة وفاعلة، تسهم في

استثمار الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية على نحو أمثل، وبما يؤدي إلى تدخل نشط لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الضغط على الدولة لأن تعيدتوزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين المواطنين، كمدخل أولي للتخفيف من ارتكابات الفساد؟

وهكذا تشهد المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حالات من الفساد، إذ أظهر استبيان نحو /450/ مستثمراً أجنبياً بأنهم لا يرغبون بعد الآن الاستثمار في البلدان الآسيوية بسبب انتشار الرشوة والفساد فيها، وكذلك أكدت« شركة استثمارات المخاطر السياسية والاقتصادية» في عام 1999 بأن الفساد ليس مشكلة مجردة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، بل أصبحت من الأمور الواقعية المؤلمةللأفراد والشركات في الدول التي تنتشر فيها الرشوة.

وهكذا من سياق ما ورد يتضح لنا بأن مساحة الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، تضيق وتتسع، تبعاً لطبيعة الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل« الدولة البيروقراطية» يتحول الفساد إلى ظاهرة مزمنة، تتطلب المزيد من الوقت والجهد لاستئصالها بينما في ظل« الدولة الديمقراطية» يبقى الفساد محصوراً في حقل الارتكابات الفردية، ومن السهولة بمكان اجتثاثه نظراً لتوافر المنابر الحرة والأجهزة الرقابية التي تقاوم الفساد وتمنعه.

المراجع

1- الفساد والتنمية—مركز دراسات وبحوث الدول النامية—كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عام 1999.

2- بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية مركز دراسات الوحدة العربية للبحوث 1992.

3- ظاهرة الفساد السياسي—دار الثقافة، القاهرة، 1992.

4- تقرير التنمية في العالم—من الخطة إلى السوق—مركز الأهرام للترجمة—القاهرة 1996.

5- سوهارتو والخطايا العشر—الملف السياسي ملحق صحيفة البيان الإماراتية العدد 26 تاريخ 1998/5/29.

من ذاكرة الحزب

● **المناضل**

مسيرة حزبنا النضالية مليئة بالموروث العقائدي والوثائقي والثقافي المتنوع من مقررات وبيانات ومنشورات نعتز بها وتصلح لأن تكون شهادات مشرفة في تاريخنا النضالي الحزبي نرجع إليها لنتزود منها ونشحذ الهمة لمتابعة المسيرة ونختار بعض ما يناسب تاريخ صدور هذا العدد.

—ذكرى تقسيم فلسطين:

منذ التأسيس أولى حزبنا المسألة القومية أهمية كبرى واعتبر قضية فلسطين قضيته الأساسية والمركزية وناضل وما زال يناضل على كافة الأصعدة وبجميع الوسائل لاسترجاع الأرض المغتصبة واسترجاع كافة الحقوق وبصادف التاسع والعشرون من تشرين الثاني 1950 الذكرى الثالثة لتقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة الذي صدر بتاريخ 1947/10/29.

أصدر الحزب بياناً يندد فيه بقرار التقسيم موضحاً الارتباط بين الاستعمار والصهيونية ويعلن أن الشعب العربي الفلسطيني هو المؤهل الوحيد لإعادة فلسطين ومن هذا البيان نقتطف ما يلي:

« في يوم الذكرى الأليمة لتقسيم فلسطين ، يهب الشعب العربي، في كل أنحاء الوطن ليعلن عن عزمه في الوقوف أمام المستقبل وقفة جديدة، يستعيد قواه ، ويتبين طريقه جيداً.

لم يكن هو المسؤول عن كارثة فلسطين فلقد قدم لها باستمرار كل

ما يستطيع، إن الذي أضاع فلسطين هي الفئات الإقطاعية الحاكمة تلك التي هادنت اليهود يوم أتوا فلسطين، وساعدتهم، وباعتهم الأراضي، وكانت دائماً مسخرة لهم وللاستعمار البريطاني حامي الصهيونية ومنشئها.

ويوم تآمرت الدول الكبرى على العرب ووقفت أميركا وبريطانيا إلى جانب الصهيونية وزحف الشباب العربي إلى حدود فلسطين وقفت الحكومات العربية موقف المهادن للاستعمار المناوىء للشعب، والمعرقل لأعماله. لم تحارب المستعمرين ولم تلغ امتيازاته ولم تعلن العصيان عليهم، بل كانت أداة مجرمة في أيديهم.

إن الصهيونية والاستعمار والفئات الإقطاعية الحاكمة شيء واحد وعلى الشعب الذي يريد أن يبلغ أمانيه، أن يناضل ضدها، كجبهة واحدة، كي يكون له النصر.

لئن أفادت تجربة فلسطين في شيء فهي أنها علمت كل واحد من أبناء الشعب أن خلاصه لن يكون إلا بإحداث انقلاب حقيقي في حياته يزيل طبقة الحكام المستبدين، ويفتح له الطريق إلى أهدافه وأمانيه.

على الشعب الذي ملّ الكلام أن يعمل موحداً من أجل هذه الغاية فالنضال في الداخل هو الجزء الهام في معركة فلسطين. عليه ألا يستسلم لضغط الحكومات وتحذيراتها، ونواياها الإجرامية في طي قضية فلسطين، وإبعاد الشعب عنها، عليه أن يقف حائلاً دون الاعتراف «بإسرائيل» ويطالب بحصارها الاقتصادي وبحشد الموارد كلها من أجل التسلح والتجنيد العام الإلزامي. عليه أن يطالب توطين اللاجئين، وإيجاد أعمال ثابتة لهم، وإعدادهم ليكونوا طليعة جيش التحرير. وعليه أخيراً أن يرغم الحكومات العربية على مقاطعة

الاستعمار الذي يرعى الصهيونية ويحميها.

أيها الشعب العربي: إن قواك كثيرة، وقد عجزت كل كوارث الماضي وكل محاولات الاستعمار في الحاضر أن تميت في نفسك الحياة... أنت في حرب دائمة من أجل فلسطين، وإن مستقبل أرضك وأبنائك وكرامتك متوقف على كل ساعة من ساعاتها».

—المؤتمر القطري السابع في القطر العربي السوري

وفي الفترة الواقعة ما بين 1979/12/22 ولغاية 1980/1/6 عقد المؤتمر القطري السابع الذي استمر 16يوماً.وأهم ما جاء في مقرراته وتوصياته ما يلي:

● من التقرير التنظيمي

—إحداث هيئة حزبية عليا في القطر الذي يحكمه الحزب تسمى اللجنة المركزية يحدد عدد أعضائها بـ 75 رفيقاً ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه الأصلاء وتكون اللجنة المركزية مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام المؤتمر القطري.

—يعتبر أعضاء اللجنة المركزية أعضاء طبيعيين في المؤتمر القطري.

—يتم انتخاب القيادة القطرية والأعضاء المتممون للمؤتمر القومي من قبل اللجنة المركزية من بين أعضائها.

—تنتخب اللجنة المركزية الأمين القطري من بين أعضائها.

—إحداث هيئة حزبية قطرية تسمى لجنة الرقابة والتفتيش يحدد عدد أعضائها بخمسة رفاق وينتخبها المؤتمر من بين أعضائه الأصلاء وترتبط بالأمين العام للحزب .

—اعتماد تنظيم الحي كتنظيم أساسي في الحزب وتحديد القطاعات

الاجتماعية التي يمكن أن يعتبر فيها التنظيم المهني هو الأساس بقرار من القيادة القطرية.

● من التقرير السياسي

* على الصعيد العربي:

—يؤكد المؤتمر بهذا المجال سياسة الحزب المبدئية والثابتة تجاه فلسطين باعتبارها قضية قومية وتشكل محور الصراع العربي الصهيوني وباعتبارها أيضاً القضية المركزية في نضال الحزب ومحور أبحاث أي مؤتمر من مؤتمراته.

وقد قرر المؤتمر:

—الاستمرار في التصدي لجميع محاولات تصفية قضية فلسطين ومحاولات تحويلها من قضية شعب طرد من أرضه إلى مسألة إدارة ذاتية للسكان لتصفية نهائية للسكان والأرض معاً.

—إبراز الشخصية الفلسطينية الوطنية أمام الرأي العام العالمي والتأكيد على أنها جزء من الشخصية القومية للأمة العربية وتعزيز البعد القومي لهذه الشخصية والقضية الفلسطينية.

—بذل الجهود لتحقيق الوحدة الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

* على الصعيد الدولي:

—دعم حركة عدم الانحياز وتعزيزها وبذل المساعي لتطويرها بما ينسجم مع المرحلة الراهنة في الأوضاع الدولية وعلى أساس مقاومة الصهيونية والامبريالية والعنصرية وجميع أشكال التميز في العلاقات الدولية.

— العمل على الاستفادة من منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز الموقف العربي في الساحة الدولية.

— العمل على استمرار الاتصال بالدول الأوروبية والرأي العام الأوروبي لشرح قضايانا والتأكيد على ارتباط الأمن في أوروبا والأمن في الشرق الأوسط وإبراز مخاطر استمرار العدوان الإسرائيلي على التطور الاقتصادي والسياسي في الدول الغربية.

*على الصعيد الداخلي:

— تعميق الفكر القومي الاشتراكي وتكثيف الجهود داخل التنظيم الحزبي وعبر المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومن خلال أجهزة الإعلام الرسمية والشعبية للتأكيد على حقيقة الانتماء القومي ومتطلبات هذا الانتماء.

— الاستمرار في العمل الجاد والمسؤول لتعزيز الوحدة الوطنية وتأكيد المشاركة الشعبية في تحمل المسؤولية الوطنية، والعمل الجاد لتطوير بنية المجتمع وفق المفهوم القومي الاشتراكي.

— تأكيد التحالف وتوسيع أطره مع القوى القومية والتقدمية داخل القطر وعبر الوطن العربي وزيادة التعاون مع الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي وسائر قوى التحرر في العالم.

المصادر

— نضال البعث — الجزء الثاني — القيادة القومية — القطر السوري: 1949-1954

— الحركة التصحيحية — القيادة القومية — من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر (1970-1980).

أنشطة ووثائق

● إعداد سهيلا مرزوق

● القيادة القومية :

— تلقت القيادة القومية للحزب العديد من برقيات التهنئة بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة.

وأشادت البرقيات بمواقف سورية القومية والإنجازات العظيمة التي تحققت على كل الصعد ومستمرة من خلال مسيرة التطوير والتحديث بقيادة السيد الرئيس **بشار الأسد** ووصلت هذه البرقيات من منظمات الحزب القومية ومن فروع الحزب في المحافظات السورية وقيادات أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وفروع الاتحاد الوطني لطلبة سورية ومن الفعاليات الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل سورية والوطن العربي والعالم.

— بدعوة من القيادة القومية **لحزب البعث العربي الاشتراكي** قام وفد قيادي من حزب حركة الإصلاح الوطني في الجزائر مؤلف من السيدين مولود قادري وعز الدين شهيب بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة الواقعة ما بين 20-2002/11/23 التقى خلالها **الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب** الوفد الضيف وفي نهاية الزيارة أصدر الحزبان بياناً مشتركاً أكدا فيه على

تعزيز العلاقات وتطويرها فيما بينهما وتنسيق المواقف لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها أمتنا العربية.

●استقبل **الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب** كلاً من الرفاق والسادة:

—الدكتور عبد الكريم الارياني أمين عام حزب المؤتمر الشعبي اليمني.

—السيد محمد خليل يعقوب وزير الإعلام الماليزي السكرتير العام لحزب (آمنو) الحاكم.

—السيد عبد العزيز السيد الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر السوري:

●احتفلت جماهير حزبنا وشعبنا بالذكرى الثانية والثلاثين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها **القائد الخالد حافظ الأسد** وأمت مدينة القرداحة وفوداً شعبية ورسمية وجماهير غفيرة من المحافظات السورية ضريح قائد التصحيح ووضعت أكاليل الزهر وقرأت الفاتحة على روحه الطاهرة.

وكان في مقدمتها وفد القيادة القومية **لحزب البعث العربي الاشتراكي** يتقدمه **الرفيق عبد الله الأحمر** الأمين العام المساعد **للحزب** والرفيق عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية ووفد الجبهة الوطنية التقدمية يتقدمه الرفيق محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة ووفد القيادة القطرية

للحزب يتقدمه الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد.

●برعاية **الرفيق الدكتور بشار الأسد** الأمين القطري رئيس الجمهورية عقد الاتحاد العام لنقابات العمال مؤتمره الرابع والعشرين ومثله في افتتاح المؤتمر الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد ألقى خلاله كلمة» مقتطفات منها في ص 9».

● وبهذه المناسبة أصدرت جماهير الجولان المحتل بياناً هنأت من خلاله القيادة السورية والشعب السوري وأشادت بمواقف سورية الوطنية والقومية وعاهدت **الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب** على المضي في طريق النضال الوطني تحت راية الانتماء للوطن الأم.

● عقدت الشعب الحزبية في فروع القطر السوري مؤتمراتها السنوية بحضور أعضاء القيادة القطرية وناقشت التقارير السياسية والتنظيمية والاقتصادية والمالية ودرست التوصيات والمقترحات ورفعتها إلى القيادات الأعلى.

القطر اللبناني:

أقامت القيادة القطرية **لحزب البعث العربي الاشتراكي** مهرجاناً جماهيرياً في مدينة بيروت احتفالاً بالذكرى الثانية والثلاثين للحركة التصحيحية المجيدة. ألقى خلال المهرجان الرفيق عاصم قانصوه الأمين القطري **لحزب البعث العربي الاشتراكي** في لبنان كلمة أكد فيها أن الحركة التصحيحية تشكل أهم المعالم التاريخية والمصيرية والاستراتيجية في تاريخ أمتنا المعاصرة مشيراً إلى أن سورية مستمرة

في دورها الريادي القومي بقيادة القائد العربي **السيد الرئيس بشار الأسد.**

كما ألقى كل من السادة نبيه بري رئيس حركة أمل والسيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله والنائب وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس حزب الكتائب اللبنانية كريم بقردوني ورئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي جبران عريجي كلمات أكدوا فيها على دور سورية البارز في الساحتين العربية والدولية.

القطر الفلسطيني :

—عقد فرع فلسطين **لحزب البعث العربي الاشتراكي** مؤتمره السنوي بحضور الرفاق محمد خليفة عضو القيادة القومية ومحمد ناصر الأمين القطري المساعد للتنظيم الفلسطيني وأعضاء القيادة القطرية وقيادة فرع فلسطين.

—عقد فرع اليرموك للحزب مؤتمره السنوي بحضور الرفيق محمد ناصر الأمين القطري المساعد للتنظيم الفلسطيني والرفيقين سامي قنديل وعلي مصطفى عضوا القيادة القطرية.

—أقامت قيادة فرع فلسطين للحزب مهرجاناً خطابياً مركزياً بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة وحضر المهرجان الرفيقان سامي قنديل وعلي مصطفى عضوا القيادة القطرية. وألقيت فيه الكلمات التي أكد من خلالها الخطباء أن نهج الحركة التصحيحية مستمرة بقياة **السيد الرئيس بشار الأسد** قائد مسيرة التطوير والتحديث.

منظمات الحزب خارج الوطن العربي

احتفلت منظمات الحزب في عدد من البلدان الأجنبية بالذكرى الثانية والثلاثين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة.

● ***منظمة هنغاريا :***

أقامت منظمة الحزب بالتعاون مع السفارة السورية وفرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية ورابطة المغتربين احتفالاً جماهيرياً في بودابست ألقيت خلاله كلمات أبرزت أهم إنجازات الحركة التصحيحية وأكدت التفاف جماهير شعبنا حول قائد مسيرة التطوير والتحديث **الرفيق بشار الأسد الأمين القطري للحزب.**

● ***منظمة يوغسلافيا :***

أحيت منظمة الحزب في مدينة بلغراد ذكرى التصحيح معبرة عن الولاء التام لقيادة **الرئيس بشار الأسد** وأصدرت بياناً سياسياً ركزت فيه على أهداف الحركة وأبعادها وأصدرت عدداً جديداً من مجلتها «شباب البعث» تناولت فيها ذكرى الحركة المجيدة.

● ***منظمة ألمانيا :***

أقامت منظمة الحزب بالتعاون مع السفارة السورية والاتحاد الوطني للطلبة والجاليات العربية والتنظيمات العربية مهرجاناً خطابياً ألقيت فيه الكلمات التي أكدت على دور سورية الرائد بقيادة السيد الرئيس بشار **الأسد الأمين القطري للحزب.**

● ***منظمة السويد :***

وبهذه المناسبة أقامت منظمة **حزب البعث العربي الاشتراكي**

والسفارة السورية في استوكهولم احتفالاً جماهيرياً، ألقيت فيه الكلمات التي أشادت بالمنجزات وعاهدت **السيد الرئيس بشار الأسد** على البقاء جنداً أوفياء لمسيرة التصحيح والتطوير والتحديث.

●منظمة بولونيا:

أقامت منظمة **حزب البعث العربي الاشتراكي** والسفارة السورية وفرع الاتحاد الوطني للطلبة في وارسو احتفالاً مركزياً ألقى المشاركون فيه كلمات حيت المناسبة وأكدت بأنها ستبقى نبراساً على مر الزمان ولكل الأجيال.

●منظمة بريطانيا:

أقامت سفارة الجمهورية العربية السورية في بريطانيا بالتعاون مع منظمة **حزب البعث العربي الاشتراكي** وجمعية المغتربين وفرع الاتحاد الوطني للطلبة احتفالاً في مدينة مانشستر ألقيت فيه الكلمات التي أكدت على أن مسيرة التصحيح مستمرة بقيادة **السيد الرئيس بشار الأسد** الذي يمثل رمزاً للتطوير والتحديث.

●منظمة أستراليا:

أقامت منظمة **حزب البعث العربي الاشتراكي** في ملبرون احتفالاً ألقيت فيه الكلمات التي أكدت على الإنجازات الهامة التي تحققت في ظل الحركة التصحيحية بما فيها مكانة سورية المرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

●منظمة بلجيكا:

أقامت منظمة الحزب بالتعاون مع السفارة السورية والاتحاد الوطني للطلبة ورابطة المغتربين احتفالاً ألقيت فيه الكلمات التي أكدت على متابعة مسيرة التصحيح خلف القائد الرفيق **الدكتور بشار الأسد**.

●منظمة الدول المستقلة:

وجهت منظمة الحزب بهذه المناسبة برقيتي تحية وتهنئة لكل من الرفيق **الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية** وللقيادة القومية مؤكدةً على متابعة السير خلف قيادته الحكيمة والشجاعة. كما أصدرت بياناً بهذه المناسبة.

مفكرة الأحداث

●القمة السورية — الفرنسية

استقبل **الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية** بتاريخ 2002/10/20 الرئيس الفرنسي جاك شيراك وعقدا اجتماعاً ثنائياً تناولا خلاله الأوضاع الإقليمية والدولية وفي مقدمتها التهديدات الموجهة للعراق وانعكاساتها الخطيرة على الوضع في المنطقة، وأكد الرئيسان أن السياسة العدوانية التي تمارسها «إسرائيل» قتلت عملية السلام، وشددا على تطبيق قوانين الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

●زيارة السيد الرئيس بشار الأسد للسعودية والبحرين

قام **الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية** بزيارة إلى كل من مملكتي السعودية والبحرين بتاريخ 2002/11/17 أجرى خلالها محادثات مع الملك فهد والأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية تناولت آخر التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقرار مجلس الأمن /1441/ كما أجرى سيادته

محادثات مع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين تتعلق بالأوضاع العربية والإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

●القمة السورية ـ المصرية

استقبل **الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب رئيس الجمهورية** بتاريخ 2002/11/18 الرئيس المصري حسني مبارك والوفد المرافق له وعقد معه اجتماعين أحدهما مغلق ودار الحديث حول الموقف الدولي إزاء الأزمة العراقية في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي /1441/ وتناول الرئيسان تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفض الممارسات القمعية التي تنفذها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

●الانتخابات المحلية الجزائرية

جرت انتخابات محلية في الجزائر بتاريخ 2002/10/10 وحصلت جبهة التحرير الوطني على /4878/ مقعداً بلدياً من /13981/ مقعداً وحصلت على /798/ مقعداً من أصل /1960/ مقعداً في انتخابات الولايات وأبرزت نتائج الانتخابات دور جبهة التحرير الوطني المجسد الحقيقي لآمال وتطلعات الجماهير.

●الانتخابات البرلمانية الباكستانية

جرت في العاشر من تشرين الأول الماضي الانتخابات التشريعية في الباكستان وهي أول انتخابات برلمانية جرت في ظل حكم الرئيس برويز مشرف وقد أسفرت عن فوز حزب الرابطة الباكستانية الإسلامية الموالية للرئيس بالمنصب الأول وحظيت هذه الانتخابات

باهتمام كبير على المستويات كافة. داخلياً وإقليمياً ودولياً.

●الانتخابات البرلمانية التركية

أسفرت الانتخابات البرلمانية التركية المبكرة التي جرت في الثالث من تشرين الثاني 2002 عن خارطة سياسية جديدة تختلف عما سبقها في البرلمان المنتهية ولايته وفاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية ساحقة وأعلن زعيمه تعاونه مع جميع الأطراف واعتدال حزبه في مواجهة الأصولية.

والتطور الذي حملته الانتخابات التركية الأخير هو تطور إيجابي في صالح الشعب التركي وفي صالح توطيد العلاقات العربية ـ التركية.

●الانتخابات البرلمانية في البحرين بتاريخ 2002/10/29

بعد مرور 27 عاماً على آخر انتخابات شهدتها البحرين جرت انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء النواب ومجلس الشورى وأعلنت عن مقاطعتها السلمية أربع جمعيات معارضة تضم تيارات سياسية مختلفة دينية وليبرالية وقومية.

وتأتي أهمية هذه الانتخابات كونها ستؤدي دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي في البحرين.

●قرار مجلس الأمن الدولي 1441 الخاص بالعراق بتاريخ 2002/11/8 تأتي أهمية هذا القرار من الظروف الراهنة والشكل الذي خرج به المؤكد على دور الأمم المتحدة وقراراتها وبذلت سورية جهوداً حثيثة مع الأصدقاء في مجلس الأمن للخروج بهذا القرار قاطعة الطريق على قارعي طبول الحرب وإزالة الغموض من أن يستخدم القرار غطاء لأي عدوان ضد العراق أو أية دولة.

● انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأميركي

جـــرت في الـــولايات المتحدة الأميركية بتاريخ 2002/11/5 انتخابات التجديد النصفي للكونغرس أسفرت عن سيطرة الحزب الجمهوري على الكونغرس بأغلبية في مجلس النواب فأصبح له /228/ مقعداً مقابل /206/ مقعداً للحزب الديمقراطي و /51/ مقعداً في مجلس الشيوخ مقابل /46/ مقعداً للديمقراطيين.

● المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني

عقد خـلال الفترة الواقعة بين 8-2002/11/14 المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني وهو أكبر حزب بعدد أعضائه الـ/66/ مليونـاً وأجرى المؤتمر مجموعـة من التغيرات تتماشى وسيـاسة التطوير والإصـلاح التي تنهجهـا الصين من نحـو ربع قـرن وسيتم تنفيـذها في بـرامج الدولة والحكومـة بهدف تعـزيز قـدرات الصين وطاقاتها، وتمكينهـا من مواجهة تحديات العولمة والمسـؤوليات التي تحتمهـا عليها التطورات العـالمية السيـاسية والاقتصـادية وانتخب السيد هو جينتاو أميناً عاماً للحزب. وتم انتخاب قيادة جديدة للحزب خـرج فيهـا جميع أعضـاء المكتب السيـاسي بمن فيهم، الأمين العـام رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة وتم انتخاب لجنة مركزية نصفها من الأعضاء الجدد، إذ دخلها 180 عضواً جديداً، وقد وجـه **الرفيق الدكتـور بشـار الأسد الأمين القطري للحـزب رئيس الجمهورية**، برقية تهنئة باسم الحزب والدولة للسيد جينتاو مهنئاً بانتخابه أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني.

الموضوعات التي تناولتها المجلة خلال عام 2002

العدد 312 كانون الثاني—شباط

—دعم الانتفاضة واستمرارها هو خيار السلام .

الدكتور فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير

—النزاع الهندي الباكستاني أسبابه وتداعياته في المرحلة الراهنة والمستقبل.

د. بادي شلغين

—انتفاضة الأقصى المقدمـات — النتـائـج — الآفاق.

يوسف مصطفى

— سورية للمرة الثالثة في مجلس الأمن.

ليلى محفوض

—مسائل الانتماء والتنظيم والممارسة في حزب البعث العربي الاشتراكي.

نبيل فوزات نوفل

— من ذاكرة الحزب.

المناضل

— أنشطة ووثائق.

نصوح زبيدي

العدد 313 آذار—نيسان

—ماذا وراء الغزوة الصهيونية الأخيرة؟.

الدكتور فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير

—كلمة السيد الرئيس بشار الأسد في قمة بيروت.

—بيان القيادة القوميـة بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب والتضامن مـع نضال الشعب العربي الفلسطيني.

— كلمة الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب بمناسبة ذكرى ثورة آذار المجيدة.

— مقتطفات من كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد للحزب في ذكرى الجلاء

— مؤتمر القمة العربي والحقوق القومية.

د. غازي حسين

— انتفاضة الأقصى وأثرها على الهجرة اليهودية وتداعياتها على الإسرائيليين.

إبراهيم شقير

— عودة الرئيس الفنزويلي إحدى هزائم السياسة الأميركية في قارة أميركا الجنوبية.

ليل محفوض

— دور الإدارة والمعرفة التقنية في ظل سيادة القطب الواحد (العولمة).

إبراهيم عيسى

— المغتربون ودورهم في خدمة القضايا القومية.

نادر الفاعوري

— من ذاكرة الحزب.

المناضل

— أنشطة ووثائق.

نصوح زبيدي

العدد 314 أيار — حزيران

— مهمات تاريخية أمام المؤتمر الثالث للحزب في اليمن.

الدكتور فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير

— دور حزب البعث العربي الاشتراكي في الصراع العربي الصهيوني وموقفه من القضية الفلسطينية.

— بعد 54 عاماً من اغتصاب فلسطين المقاومة تؤكد حتمية اندحار المشروع الصهيوني.

غياث كنعو

— المقاطعة العربية لـ«إسرائيل» ودورها في معركة الصراع.

د. غازي حسين

— العرب وأمركة العولمة.

فوزي الجودة

— قراءة في أوراق «ندوة» الأمن القومي العربي في عالم متغير.

د. ناصر عبيد الناصر

— الجبهة الهندية — الباكستانية تنتظر شرارة اشتعالها.

ليل محفوض

— الانتخابات الرئاسية الفرنسية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا.

المناضل

— أنشطة ووثائق.

نصوح زبيدي

العدد 315 تموز — آب

— السياسة الأميركية تراجع أخلاقي مريع.

الدكتور فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير

— كلمة الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب أمام المؤتمر القطري الثالث في اليمن.

— مقتطفات لوقائع أعمال المؤتمر القطري اليمني الثالث وتقريره السياسي.

— البيان الختامي للمؤتمر القطري الثالث للحزب في اليمن.

— الإعلام الصهيوني — حقيقته ودوره وفساد بضاعته.

عارف الآغا

— التجمع الاستيطاني الصهيوني ومتغيرات الانتفاضة.

كرم الجباعي

— شهود يهوه.. حركة مشبوهة.

نصر محمد

— قضايا في الاستثمار والسكان.

لؤي فؤاد خازم

— أنشطة ووثائق

نصوح زبيدي

العدد 316 أيلول—تشرين الأول

— ماذا يخطط سوبر مان القرن الحادي والعشرين؟

الدكتور فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير

— كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد للحزب في ذكرى حرب تشرين التحريرية

— هل ستكتفي الولايات المتحدة الأميركية بأمركة العولمة.

فوزي الجودة

—لماذا العراق... ماذا بعد العراق؟

سهيلا مرزوق

—مشروع قانون محاسبة سورية من يحاسب من؟؟!!

غياث كنعو

— قمة «جوهانسبورغ» وهيمنة الغطرسة الأميركية.

ليلى محفوض

—الأطماع الصهيونية في المياه العربية.

عماد خالد رحمة

— العالم وإرهاب «الحرب على الإرهاب».

عارف الآغا

—أميركا المظلومة.. أميركا الظالمة من استجداء الحرية إلى اغتيالها.

خالد الأشهب

● من ذاكرة الحزب.

المناضل

● أنشطة ووثائق.

نصوح زبيدي